جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

التحولات في البيئة الدولية والإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الخليجية 2003-2008

إعداد الطالب
نايف بن خالد بن سلطان الهيضل

إشراف
الدكتور محمد حمد القطاطشة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياســـــــية

جامعة مؤتة 2009م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نايف خالد الهيضل الموسومة بـــ:

التحولات في البيئة الدولية والإقليمية وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الخليجية 2008/2003

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. محمد حمد القطاطشة		2009/04/07	مشرفاً ورئيسا
د. احمود علي أبو سليم		2009/04/07	عضواً
د. مخلد عبيد المبيضين		2009/04/07	عضواً
د. عمر حمدان الحضرمي		2009/04/07	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. نضال صالح الحوامدة

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداء

إلى الكريم الذي منحني كل ما يملك ... ولم يدخر جهداً في تقديم الدعم لي... مادياً ومعنوياً حتى كنت نباتاً استوى على سوقه بإذن الله ...... وكنت الزرع الذي يعجب الزرّاع نباته...

والدي .... سر نجاحي

إلى نبع المـــــحبة والحنان والوفاء صاحبة الدعاء الدائم

والدتي.... الحبيبة

إلى عزوتي في الحيـــــــــــــــــــــــــــاة

أخواني سلطان وتركي ومحمد ومناحي

إلى من وقفت معي طوال فترة الدراسة وتحملت عدة مسؤوليات وصبرت على طول الغياب

زوجتي الغالية

أم خالد

إلى أولادي خالد ومنيره وعبد المحسن

نايف الهيضل

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله من قبل ومن بعد،،

فلا يسعني بعد إتمام هذه الرسالة إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور محمد حمد القطاطشة، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة لما أمدني فيه من دعم وإرشاد كان يرفدني بالعزيمة والإرادة والبقاء دوماً في المسار العلمي الصحيح لإتمام هذه الرسالة.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم وقبولهم مناقشة هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والدعاء إلى كل من ساعدني من أساتذتي الكرام وزملائي الأفاضل في جامعة مؤتة.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع كل التقدير والاحترام

نايف الهيضل

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

قائمة الجداول

الملخص

التحولات في البيئة الدولية والإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الخليجية 2003-2008

نايف بن خالد بن سلطان الهيضل

جامعة مؤتة 2009

إن تحليل معطيات وتداعيات البيئة الإقليمية والدولية وتأثيراتها على الاستراتيجية الأمنية لدول الخليج العربي تتطلب دراسة وتحليل معطيات داخلية وخارجية تكون أكثر فهماً لكافة الظروف المحيطة بأمن الخليج العربي وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية: هل تشكل الحالة الأمنية في منطقة الخليج العربي تهديداً للأمن الوطني في دول الخليج العربي، هل أثرت البيئة الإقليمية والدولية على الإستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج العربي، ما هو دور مجلس التعاون الخليجي في رسم إستراتيجية لمواجهة التهديدات الخارجية على دول الخليج، وقد حاولت الدراسة الإجابة على الفرضيات التي انطلقت منها حيث توصلت الدراسة إلى أن البيئة الدولية شكلت تهديداً وتحدي رئيسي أمام الاستراتيجية الأمنية الخليجية حيث أن الأطماع الدولية للوصول إلى مراكز إنتاج البترول زاد من التنافس الدولي على منطقة الخليج العربي، كذلك وجود تأثير للحالة الأمنية في منطقة الخليج العربي والمرتبطة بالتفاعلات الإقليمية بين دول الإقليم على أمن الخليج العربي ويظهر ذلك من خلال تحليل الحالة الأمنية للخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد والتهديدات التي تعرض لها الأمن الإقليمي في تلك المرحلة، وتوصي الدراسة بضرورة تركيز السياسة المستقبلية على بناء القوات المسلحة على اساس تخطيط مدروس يهدف الى تعويض النقص في القوى البشرية بالاسلحة الحديثة. وضرورة اقامة قوات موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي تكون نواة للقوة العربية الموحدة. وتشجيع البحوث العلمية وبناء القوة البشرية الفنية واعداد جيل من الشباب الواعي المتفهم لإمكانيات بلاده والقادر على تحمل مسئولياته.

Abstract

Changes in the Regional And International Environment and Their Impact on the Gufs security strategy2003- 2008

Nayef Ben Khaled Sultan Al-Haidal
Mutah University 2009

Analyzing the facts and the consequences of the regional and international environment and its impact on the Arabian Gulf states security strategy demand studying and analyzing external and internal facts that are more understandable of all surrounding conditions with the Arabian gulf security.

This study attempted to answer the following questions, Does the present security situation in the Arabian gulf region represent a threat to the Arabian Gulf States national security?, Does the regional and international environment affect the security strategies in the Arabian Gulf region?, What is the role of the Gulf cooperation council in drawing a strategy to confront external threats the Gulf States may face?

This study attempted to answer the Hypothesis emerged from it, and reached the conclusion that the international environment formed a major threat and challenge to the Gulf security strategy.

Because of the international greed's to reach oil centers production which made the competition more serve and intense, and with the presence of the impact of the security state in the Arabian gulf region connected with the regional interactions between the region states affects the Arabian gulf security.

(1) Through analyzing the security statues in the Arabian gulf appears the presence of this greed within the new world order and the threats imposed on the regional security in thos

الفصل الأول

منهجية الدراسة

1.1 المقدمة:

تشكل المصالح المحدد الرئيسي في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول. والتفكير الإستراتيجي هو الذي يبلور هذه الرؤية ويضعها في إطارها الصحيح في مجال التعامل مع القضايا الدولية. إن الذي يحدد هذه المصالح هو النخبة الحاكمة التي تضطلع بمهمة القيادة وتتوفر لها المصادر الكافية من المعلومات الدقيقة التي تمكنها من تقدير حجم هذه المصالح وأولوياتها، ومصالح الدول تتدرج عادة من المصالح العليا إلى المصالح المتوسطة فالمصالح الدنيا. فالأولى يدافع عنها بأي ثمن والثانية يحافظ عليها بالطرق السياسية والدبلوماسية. والثالثة لا تثير حساسية بالغة ويمكن التعويض عنها بطرق لا تخل بميزان المصالح الوطنية. أو يعوض عنها بتحقيق مكاسب مماثلة، وبالصورة التي يراها صانع القرار السياسي. والمصلحة الوطنية، مهما كان تقدير حجمها، تظل هي المعيار الأول في حسابات الدول والمحدد الأكثر تأثيراً في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية.

بدأت الدراسات الإستراتيجية تلعب دوراً كبيراً في تفكير الأمم والشعوب، وأخذت الحكومات تولي هذا الجانب من الدراسات عناية خاصة، لما لها من أثر في إعداد وترتيب وتنظيم الخيارات والبدائل وترشيد القرارات بما يخدم المصلحة العامة. وقد طغا الجانب العسكري – لفترة طويلة- على التحليلات والدراسات الإستراتيجية، ولكن زيادة الاهتمام بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية أخذ يوسع إطار هذه الدراسات حتى أصبحت في الوقت الحاضر تهتم بكل ما يتعلق بأمن الدولة وتطورها وطبيعة علاقاتها المتداخلة والمعقدة. تعتبر منطقة الخليج العربي من أكثر مناطق العالم عرضة للاضطراب، حيث تتشابك المصالح الاقتصادية العالمية مع الضغوط السياسية الاقليمية ، وبحكم مخزون هذه المنطقة من الثروات الطبيعية فسوف تظل تحتل مكانة بارزة في الاستراتيجية الدولية على مختلف الاصعدة وستبقى مصدر إهتمام المفكرين والمحللين الاستراتيجيين ضمن سياق تحليلات

الأمن الدولي. لقد كتب الكثير عن الجوانب العسكرية لأمن الخليج وخصوصاً حرب الخليج الثانية عام 1990 رغم كون التهديد العسكري يقع في أولويـــات إهتمامـــات الأمن الدولي والإقليمي فأن حصر التركيز حوله في منطقة الخليج سوف يسقط مـــن الحسبان كثيراً من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتـــصل بقـــضية الامن إتصالاً جوهرياً .

تعني القوة الجيوستراتيجية تلك الاهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي للخلـــيج العربي ولإقليم الخليج، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصـــر الرئيـــسية فـــي التـــوازن الاستراتيجي الدولي، وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الـــشاملة للقـــوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية، فقد درج العلماء في تحليل موقع الخليج في الصراعات الدولية المعاصرة على تقبل مفهومين أساسيين: الاول يدور حول أن أهمية إقليم الخليج لم تبرز بصورة واضحة لتعلن بصراحة عن موقعه كأحد عناصر القلـــب في التوازن الاستراتيجي الدولي الا خلال العقود الأخيرة، الثاني إن هذه الأهمية تنبـــع أساساً من الثروة النفطية التي يتميز بها الإقليم (السويدي، 1999، ص55).

هذان المفهومان لا يتضمنان الا بعض الصحة، لأن أهمية إقليم الخليج حقيقـــة تاريخية تنبع من النظرة الكلية والشاملة لمبدأ السيادة الدولية، وإذا إستطعنا فـــي هـــذه النظرة الكلية الشاملة أن نفصل بين الثابت والمتغير لكان بوسع هذا التحليل أن يكتشف حقيقة التوظيف الاستراتيجي للاقليم ، ليس فقط على مستوى الماضي، بل كـــذلك فـــي المستقبل وباستقلال مطلق عن عنصر النفط وجوداً وعدماً، وجاء النفط ليكسب اقلـــيم الخليج أهمية إستراتيجية تفوق أهمية أي إقليم آخر إلى الدرجة التي جعلت أحد العلماء الأمريكيين يقول" لو كان العالم دائرة مسطحة ، وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هناك سبب جيد للقول أن المركز هو الخليج، فما من مكان مثله في العالم اليوم تتلاقى فيه المصالح الكونية، وما من منطقة مثله مركزية بالنسبة لإستمرار إقتصاد وإستقرار العالم" (إدريس، 2000).

فالخليج العربي جزء من المحيط الهندي ، يمتد في اليابسة شمالاً، وكأنه يسعى ليتصل بالبحر المتوسط او حتى ليقترب منه كما هو الحال في البحـــر الاحمر ولكنه لا

ينال مبتغاه فبينما يقترب خليج السويس من البحر المتوسط ، بحيث يبقى منه على بعد 160كيلو متر ، فان الفاو في العراق تبعد عن بيروت في خط مستقيم ما يزيد على 1200 كيلومتر ، ومن هنا اوحي قرب المسافة في الحالة الاولى بشق قناة السويس ، بينما كان البعد في الثانية خيراً على سكان الإقليم وما وراءه، فقد عكست هذه الظاهرة أثرها على الاتصالات العالمية إذ أصبح بفضلها إقليم إتصال بين البحرين الخليج والمتوسط ، وقام سكانه منذ القدم بالوساطة التجارية بين العالمين، عالم المحيط الهندي وما وراءه من أرض دافئة وعالم البحر المتوسط وما وراءه من ارض معتدلة وباردة، أي بين أقاليم متباينة في الخصائص الاقتصادية والجغرافية والسياسية والاجتماعية، وهكذا أثر الخليج بإمتداده في سكان شرق وشمال الجزيرة العربية وحتى بلاد الشام، فخلق منهم تجاراً منفتحين على العالم الخارجي .

كذلك لعب العامل التكويني دوره في نشأة عدد من جزر الخليج مثل جزيرة البحرين، وهي من اكبر جزره مساحة وتعد جزيرة البحرين قبة التوائية طويلة الشكل ممتدة من الشمال الى الجنوب، وتتميز بعض هذه الجزر بظهور قباب محلية مثل جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى، والى جانب العشرات من الجزر ذات الأهمية العسكرية والأقتصادية الكبرى والتي يكون بمقدور من يسيطر عليها أن يتحكم في جميع الممرات البحرية المتجهة من المحيط الهندي الى داخل الخليج، يوجد مضيق هرمز الذي يعتبر بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم ، كما يعتبر أهم معبر مائي عالمي حيث يعبر من خلاله يومياً أكثر من مائة سفينة ، أي بمعدل سفينة واحدة كل 15 دقيقة.

وقد ساعدت الطبيعة على جعل الخليج بحيرة صالحة لايواء الاساطيل المحاربة فأعمق اجزاء الخليج لا تتجاوز مائة متر، بل أن فيه مناطق واسعة لا يتجاوز عمقها أربعين متراً. وتمتد هذه المناطق المحدودة العمق في كثير من اجزائه الى ما يتجاوز المائة كيلو متر من الساحل العربي ، في حين أن الاعماق الكبيرة في الخليج ، بصفة عامة تحيط بساحل هضبة إيران من جانب ومضيق هرمز من جانب آخر. هذه الخصائص تمثل سلاحاً ذا حدين: فهي من جانب تجعل من المستحيل على السفن ذات الحمولة الضخمة الاقتراب من الساحل العربي، ولكنها من جانب اخر تجعل من الخليج

في مجموعه بحيرة يستطيع من يتحكم في مداخلها أن يخلق منها منطقة صالحة لايواء وحماية الاساطيل من أي هجوم او صدام بحري.

من هنا جاء تركيز دول الخليج العربي على البعد الأمني في سياستها الداخلية والخارجية في ضوء حالة عدم الاستقرار وحجم التهديدات على المستويات الإقليمية والدولية وأصبحت الخطط والبرامج الأمنية غير كافية مما يدفع بإتجاه تبنى إستراتيجية أمنية واضحة لتوفير الأمن لمنطقة الخليج العربي.

2.1 مشكلة الدراسة :

إن معطيات التفاعلات الإقليمية والدولية على الساحة الخليجية تشير إلى أن هذه المنطقة أصبحت تتسم بالغليان وتضارب المصالح الإقليمية والدولية وتقاطعها وتناقضها، وغدت بذلك ميداناً للصراع والصدام بفعل الانكشاف الأمني لمنطقة الخليج العربي، حيث شهدت منطقة الخليج العربي تحولات إستراتيجية متصاعدة بعد حرب الخليج الثانية والثالثة جعلتها محوراً للصراع والتنافس الدولي بشكل واضح. وأصبح تركيز دول الخليج العربي على البعد الأمني في سياساتها الداخلية والخارجية، في ضوء حالة عدم الاستقرار الأمني في منطقة الخليج العربي والتهديدات والتحديات الداخلية والخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي وخصوصاً بعد حرب الخليج الثالثة والمحاولات الإيرانية للهيمنة على منطقة الخليج العربي.

3.1 تساؤلات الدراسة:

من هنا فإن الدراسة تحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل تشكل الحالة الأمنية في منطقة الخليج العربي تهديداً للأمن الوطني في دول الخليج العربي؟

2- هل أثرت البيئة الإقليمية والدولية على الإستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج العربي؟

3- ما هو دور مجلس التعاون الخليجي في رسم إستراتيجية لمواجهة التهديدات الخارجية على دول الخليج؟

4- ما مدى تأثير تداعيات الحالة العراقية والبرنامج النووي الإيراني على الإستراتيجية الأمنية الخليجية؟

5- هل يمكن تفعيل الإستراتيجية الأمنية الخليجية وتطويرها في ضوء المعطيات الإقليمية والدولية؟

4.1 فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على افتراض أن التهديدات والتحديات في البيئة الإقليمية والدولية التي تواجه منطقة الخليج العربي قد فرضت عليها العمل على صياغة إستراتيجية أمنية قادرة على حفظ الأمن والاستقرار في هذه المنطقة من خلال تكثيف التعاون بين دول الخليج العربي بما تمتلكه من مقومات اقتصادية وموارد طبيعية تؤهل هذه الدول لحماية أمنها الإقليمي ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

أثر الظروف الإقليمية (تداعيات حرب الخليج الثالثة ، والبرنامج النووي الإيراني) على أمن منطقة الخليج العربي.

الفرضية الثانية:

أثر تداخل معطيات الظروف الإقليمية والدولية على الإستراتيجية الأمنية لمنطقة الخليج العربي.

الفرضية الثالثة:

كان لمجلس التعاون الخليجي دور في الإستراتيجية الأمنية لدول المجلس.

5.1 أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من محاولتها تحليل الاستراتيجية الأمنية لمنطقة الخليج العربي في ظل التحولات الإقليمية والدولية التي شكلت معطياتها مرتكزاً رئيسياً ومحوراً مهماً في إعادة النظر في التهديدات والتحديات الأمنية الداخلية والخارجية التي تواجه منطقة الخليج العربي وأمنه، وخصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وصعود إيران كقوة إقليمية مؤثرة في ظل تداعيات برنامجها النووي مما ساهم في إعادة التفكير في مصادر التهديد الداخلي والخارجي لأمن الخليج العربي.

من هنا فإن فهم وتحليل الاستراتيجية الأمنية الخليجية وتحليلها في المرحلة الحالية سيكون عاملاً مؤثراً في بناء اسس ومرتكزات تساهم في تحديد مصادر التهديد والتحديات للعمل على التعامل معها من منظور أمني خليجي يساهم في دفع دول الخليج نحو التركيز على الأمن الذاتي في ضوء كافة المشاريع الأمنية الدولية والإقليمية كافة لحماية أمن الخليج.

6.1 أهداف الدراسة:

تعمل الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

1- تحليل معطيات البيئة الداخلية المحلية (الإقليمية) لدول الخليج العربي المؤثرة على الاستراتيجية الأمنية.

2- تحليل معطيات البيئة الخارجية (الدولية) المؤثرة على الاستراتيجية الأمنية لدول الخليج.

3- التعرف على الدور الذي قام به مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع أمن الخليج العربي.

4- محاولة تقديم بعض السيناريوهات المستقبلية لأمن الخليج العربي للمساهمة في رسم تصورات مستقبلية أكثر تفهماً لأمن الخليج العربي.

7.1منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة منهجين من مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية تغطية لموضوع الدراسة حيث سيتم استخدام المناهج التالية:

أولاً: المنهج التاريخي: ويعتمد هذا المنهج – كما تشير أدبيات البحث العلمي– على استخدام البيانات والمعلومات والأحداث التاريخية بإعتبارها بداية نقطة التحليل المنهجي لجميع القضايا السياسية، بحيث يعتبر المنهج التاريخي من أهم مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية نظراً للعلاقة الكبيرة بين التاريخ والسياسة، فمن الصعب الحكم على أبعاد أي قضية سياسية حالية إلا بالرجوع إلى امتداداتها وجذورها التاريخية ومدى التأثير الذي فرضته هذه الأبعاد التاريخية للقضية على حالتها القائمة حالياً، إضافة إلى أن هذا المنهج ومن خلال هذه الخبرات التاريخية المتراكمة يساعد في التنبؤ بمستقبل الحالة السياسية القائمة والتداعيات المتوقعة لها سواء على المدى القريب أو المدى المتوسط وسيستخدم هذا المنهج في تحليل الجوانب التاريخية للاستراتيجية الأمنية الخليجية.

ثانياً: المنهج التحليلي: يركز هذا المنهج على أهمية الفهم الصحيح للتطورات المحلية والإقليمية والدولية من خلال التعرف على غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وأولوياتها الإستراتيجية، وتحليل الظواهر المتكررة في سياسات الدول الأخرى، فبواسطة التعرف على أهداف الدولة، يمكن تصنيف وترتيبها مصالحها وفقاً لنظام الأولويات، فهناك مصالح يجب أن يدافع عنها بأي ثمن، ومصالح يحافظ عليها في ظروف معينة، ومصالح لا يمكن الدفاع عنها ولا المحافظة عليها، فعلى صانع القرار السياسي أن يضع أولاً تسلسلية مصالحه، ثم يدرس التسلسلية في مبادئ سياسات الدول الأخرى وتصرفاتها. ستستخدم الدراسة هذا المنهج في تحليل الإستراتيجية الأمنية لمنطقة الخليج العربي .

8.1 مصطلحات الدراسة:

1- **الخليج العربي:** سمي الخليج العربي بـ الخليج الفارسي والبحر الأدنى والبحر المرّ، وارض الله، وأرض البحر وخليج البصرة، وخليج القطيف، وخليج البحرين، وخليج عُمان. يقع الخليج العربي بين دائرتي عرض 16 و 31 درجة شمالاً ويظهر هذا الموقع أن للخليج العربي قوة جيوستراتيجية كبيرة، كونه أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ سنين طويلة، ويعد الخليج العربي حالياً من الخلجان الدولية أي جزءاً من أعالي البحار، وتكون للسفن حرية المرور فيما عدا الجزء الذي يخضع للاختصاص الإقليمي للدول الساحلية المطلة على الخليج (العجمي، 2006، ص46).

2- **الأمن الوطني:** قبل تحديد مفهوم الأمن الوطني ينبغي توضيح التداخل بين صفتي "الوطني والقومي" اللتان تستخدمان في الأدبيات العربية من وقت لآخر وبنفس المعنى. حيث يمكن القول أنه عندما تكون "الأمة" موحدة في دولة واحدة، فإن "الأمن الوطني" يتطابق مع "الأمن القومي"، ولا بأس من استخدام هذين التعبيرين ليؤديا نفس المعنى، لأن موضوعهما واحد، فالأمة لها نفس الوطن. ومثل هذا الوضع ينطبق على الأمن الوطني "أو القومي" الياباني والإيراني والأمريكي وغيرها من الأمم. ويختلف الأمر عندما تتكون الأمة من عدة دول أو أوطان، غير موحدة سياسياً، كما هو الحال بالنسبة للأمة العربية. فالأمن الوطني هنا لا يعني الأمن القومي. الأمن الوطني يرتبط بأمن الدولة الواحدة أو القطر الواحد بينما الأمن القومي يرتبط بأمن الأمة العربية جمعاء. مع الإشارة أنه ليس بالضرورة في مثل هذه الحالة أن يكون الأمن القومي هو مجموع الأمن الوطني للأقطار والدول المكونة للأمة. ويعرف الأمن الوطني بأنه "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددهما داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحهما وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع" (الشهراني، 2003، ص11).

3- **أمن الخليج العربي:** يعود إستخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974م، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية،لقد تعددت مكونات "الأمن" المطلق و"الأمن" القومي ولعل أهمها القدرة على الدفاع عن الذات، وحماية المكتسبات، ولم تعد هذه محددة بالقدرة العسكرية إذ دخلت عوامل أخرى منها التطور التقني والاقتصاد والجغرافيا والموارد الطبيعية، إن معالجة قضية الأمن في الخليج العربي تقتضي، طبقاً لما سبق، مقاربة قضية الجيوبولتيكس والجيوستراتيجيا والموارد الطبيعية ومن ذلك ما يمثله الخليج العربي من أهمية استراتيجية في منطقة ملتهبة.

4- **الأمن الإقليمي:** يعرف بأنه أمن إقليمي بمعنى أنه يخص مجموعة من الدول المتجاورة المنتمية إلى إقليم واحد (دول الخيج العربية،العراق،إيران). وقد برز مفهوم الأمن الإقليمي في أدبيات العلاقات الدولية في ثلاثينيات القرن العشرين. وجاء ليعبر عن السعي المشترك لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي-سياسي واحد للتعاون العسكري فيما بينها بهدف منع إمكانية نشوء فراغ أمني يسمح بتدخل خارجي.(المبارك، 1999)

5- **الإستراتيجية السياسية:** تعني التوجه السياسي الذي تدين به الدولة في صياغة معطيات سياستها الخارجية، كأن تدين بالحياد التام، أو بالحياد الإيجابي أو تنطوي تحت لواء أي من المعسكرين الشرقي أو الغربي كما حدث في المرحلة السابقة من العلاقات الدولية، أو ترجح صيغة العزلة فيما يعرف "بإستراتيجية العزلة"، العزلة تعني حداً أدنى من الانخراط في الشؤون الدولية وعلاقات دبلوماسية وتجارية في أضيق نطاق العزلة السياسية إلى أن كلا من الأمن والاستقلال يتحققان بصورة أفضل في حالة الابتعاد عن العالم الخارجي بأخطاره وتهديداته.(مقلد، 1994، 395)

6- **المتغيرات المحلية:** هي المتغيرات الناشئة من داخل إقليم الدولـــة وتتمركـــز تأثيراتها داخل المحيط الجغرافي لها، وأهمها قضايا الانتماء والوحدة الوطنية، وقضية الثقافة المجتمعية، وقضية العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة، وقـــضية الإرهاب والانحراف السياسي داخل المجتمع(الكيالي، 1990، ص334).

7- **المتغيرات الإقليمية:** هي المتغيرات الناشئة في الإطـــار الإقليمـــي المحـــيط بالدولة، وهو هنا الإقليم الخليجي الذي يشمل دول الخليج العربيـــة والعـــراق وإيران ، وأهم هذه المتغيرات، الحرب الأمريكية علـــى العـــراق، الوجـــود العسكري الأجنبي في الخليج، السلاح النووي الإيراني، الخـــلاف الإيرانـــي الغربي حول الملف النووي، الصراع الطائفي في العراق (الكيـــالي، 1990، ص336).

8- **القوة الجيوستراتيجية:** هي الاهمية الاستراتيجية للموقـــع الجغرافـــي للخلـــيج العربي ولاقليم الخليج ، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسية في التـــوازن الاستراتيجي الدولي ، وابعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكليـــة الـــشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية. (السويدي، 1999، ص55)

9.1 الدراسات السابقة:

حظي موضوع أمن الخليج باهتمام الباحثين والدارسين في العلاقات الدولية والأمن الوطني والإقليمي وقد أخذت هذه الدراسات محور معين في دراستها وتحليلها لأمن الخليج ومن أهم هذه الدراسات:

دراسة(العجمي، 2006) **بعنوان،** "**أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**" وقد توصلت هذه الرسالة إلى أن الخليج العربي قد مثل بتطرفه على الحدود الشرقية للوطن العربي دور متلقي الصدمة الأولى، وذلك لتوسطه جميع خطوط المواصلات الرئيسية، ما يدل على أنه كان أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي وقلب الشرق الأوسط، وقد حكمت المتغيرات الدولية بدرجة كبيرة منطقة الخليج العربي، إلى درجة تصل إلى فقدان الدولة الخليجية استقلالها.

دراسة (المرهون، 2005) **بعنوان** "**أمن الخليج بعد حرب العراق**". وتوصلت الدراسة إلى أن أمن الخليج يعد أمناً إقليمياً بالمعنى النظامي للمصطلح، أي انه يرتبط بأمن مجموعة من الدول الواقعة ضمن نطاق جغرافي محدد، فإن نمط المحددات الداخلة في صياغة هذا الأمن تدفع باتجاه تفاعله ضمن نطاق يفوق كثير حيزه الإقليمي.

ركزت معظم الدراسات على أهمية أمن الخليج في ضوء ما تواجهه منطقة الخليج من تهديدات إقليمية ودولية مما شكل تحدياً رئيسياً لسيادة دول الخليج واستقرارها، مما يتطلب وضع إستراتيجية أمنية تساعد على تهيئة ظروف البيئة اللازمة للتعاون بين دول الخليج لتكون مؤهلة للاعتماد على الذات هذا ما يميز هذه الدراسة في محاولتها لتحليل الإستراتيجية الأمنية الخليجية، كإطار عمل لمواجهة الأمن الوطني في المرحلة الحالية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

دفعت المتغيرات الدولية والإقليمية في نهاية القرن العشرين دول الخليج للتركيز على الأمن كمتغير رئيسي في سياستها الداخلية والخارجية وقد برزت عدة اتجاهات من بينها اتجاه كان ينظر إلى قضية الأمن باعتبارها قضية قيم روحية ضد التسلل الشيوعي، وفي ظل سيادة هذا الاتجاه لم يعد أحد يرى خطراً في القواعد العسكرية الأجنبية أو حتى التحالف مع الغرب ما دام ذلك مكرساً من أجل الوقوف ضد الزحف الشيوعي، الذي ابتلع أفغانستان وعدة جمهوريات في آسيا الوسطى، وظهر اتجاه آخر مناقض يدين التدخل الأمريكي الذي ليس له من هدف سوى الضغط على دول الخليج، حتى تفقد السيطرة على مواردها النفطية، وإلى جانب هذين الاتجاهين كان هناك اتجاه ثالث ينادي بالوقوف موقف التوازن من القوى العظمى، وعدم تجاهل أي من الخطرين السوفيتي والأمريكي، وبعد انهيار المعسكر الشرقي وأحداث الحادي عشر من إيلول وانيهار النظام العراقي بدأ مفهوم الامن يأخذ أبعاداً جديدةً (الزايد، 2003).

اتفقت دول الخليج فيما بينها على أن مفهوم الأمن يتركز على حماية مجتمعاتها وأنظمتها والمحافظة على ثرواتها، إلا أنها اختلفت في نظرتها إلى وسيلة تحقيق ذلك الأمن، فهناك من يرى أن أمن الخليج لن يتحقق إلا بتسوية مشكلات الحدود وهو ما لمّحت إليه بعض الدول الخليجية بضرورة إصلاح البيت من الداخل، وأن أمن الخليج لا ينفصل عن الأمن القومي العربي، مهما كان لدول الخليج من خصوصية (سليم، 2006).

1.2 تعريف بالنظام الإقليمي الخليجي والاستراتيجية والأمن الإقليمي والأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج

1.1.2التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي:

يتألف النظام الإقليمي الخليجي، بصفة أساسية من ثمانية عناصر أو وحـــدات هي الدول الثماني الواقعة على سواحل الخليج العربي: إيران والعــراق والمملكــة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان. وإذا كان مصطلح النظام الإقليمي الخليجي على هذا النحو المذكور قد بات مألوفاً وشائعاً في أغلب الأوساط الأكاديمية، وبخاصة فـــي الـــسنوات التـــي أعقبـــت الانـــسحاب البريطاني من الخليج بكل ما شهدته من أحداث وتطورات ذات خـــصوصية شـــديدة الأهمية، فإن هذا لا يعني أن استخدام هذا المصطلح لم يثير قدراً لا بأس بـــه مـــن الغموض والحساسية في بعض الأوساط الأكاديمية والسياسية العربية، إذ يوجد من ينكر فكرة وجود نظام إقليمي خليجي من أساسها، وهناك من يقبل بـــالفكرة جزئيـــاً ويعترض فقط على مشاركة إيران أو العراق أو كليهما. مثل هذا الإنكار والـــرفض يعود، في أغلبه، إلى أسباب ودوافع سياسية خشية أن يؤدي وجود مثل هذا النظـــام إلى تكريس حالة التجزئة وتعميق التفكك بين أجزاء الوطن العربي (الزايد، 2003).

ويكتسب النظام الإقليمي الخليجي صفته كنظام للأسباب التاليـــة: (إدريـــس، 2002، ص52):-

1- وجود أكثر من ثلاثة أعضاء وارتباطه بمنطقة جغرافية معينة هـــي منطقـــة أو إقليم الخليج العربي.

2- ويربط بين أعضاء النظام جوار جغرافي يمتد من إيران إلى العراق فالـــسعودية والكويت وباقي وحدات النظام الثماني.

3- وجود درجة كبيرة من التجانس بين أعضاء النظام.

4- وجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الدول أعضاء النظام بحيث أصبح هذا النظام مختلفاً أو مميـــزاً (Differentiated)

في تفاعلاته عن النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي، إذ لم تعد تفاعلات النظام الخليجي وتطورات الأحداث داخله، مجرد انعكاسات للأحداث في مركز النظام الشرق أوسطي (الصراع العربي – الإسرائيلي)، وإذا كانت هناك بعض التحفظات على عضوية إيران أو العراق في هذا النظام، فإن هذه التحفظات ترجع إلى اعتبارين: الأول نظرة بعض الباحثين إلى انخفاض مستوى التجانس بين كل من إيران والعراق مع الدول الست الأخرى، والثاني عدم إطلالة العراق على شواطئ الخليج.

ربما يكون التجانس بين إيران والدول العربية الخليجية السبع، بما فيها العراق، أقل منه بين هذه الدول، وكذلك قد يكون مستوى التجانس بين العراق وهذه الدول الست أقل منها فيما بينها، لكن هذا قد يكون بالنسبة للتجانس السياسي دون غيره من أنواع التجانس الأخرى. كما أن التجانس ليس المعيار الرئيسي في تحديد حدود النظام الإقليمي.هذا الشرط ربما يكون خاصاً بالنظم الإقليمية القومية أكثر منه بالنظم الإقليمية الأخرى. فالتفاعل هو المعيار الأهم. وإذا أخذنا التفاعل كمعيار لتحديد وتعريف حدود النظام الإقليمي الخليجي، سنجد أن إيران والعراق في مقدمة الدول ذات الوزن والاعتبار داخل هذا النظام (سليم، 2006).

ويمكن إبراز تثمين أهمية الخليج بالنسبة لإيران من خلال دراسة البيئة الجيوستراتيجية للموقع الإيراني. فالحدود الشمالية كانت تواجه الاتحاد السوفياتي بكل ضخامته وازدادت الخطورة السوفياتية بعد التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان. أما في الشرق، فإن إيران تواجه إلى جانب الوجود السوفياتي في أفغانستان منطقة شبه القارة الهندية بكل اتساعها وضخامة سكانها الذين يتجاوزون المليار نسمة. وفي الغرب من إيران هناك تركيا والعراق. هذا يعني أنه من دون الخليج في الجنوب الإيراني كان يمكن لإيران أن تصبح بلداً مغلقاً من دون أية منافذ بحرية مثل أفغانستان (المرهون، 2007).

إلى هذا الحد ترتبط إيران بالخليج، وربما العراق أيضاً وبالدرجة نفسها والمدلول العملي لهذا الارتباط هو وجود درجة عالية ومكثفة من التفاعلات الإيرانية

والعراقية في الخليج، ويكفي أن الخليج شهد ثلاثة حروب على مدى اقل من عشر سنوات كانت إيران طرفاً مباشراً في إحداهما، وكان العراق طرفاً مباشراً في الاثنتين ضمن الصراع على تأكيد النفوذ الإقليمي.

1.1.1.2 المقومات الجيوسياسية للنظام الإقليمي الخليجي:

يتميز الخليج بموقع استراتيجي وفق الكثير من المعايير، بيد أن بنيته الجيوبوليتيكية حملت في آن واحد أشكالاً متقابلة من عناصر القوة والوهن، إن التكوين الجيوسياسي المتنازع عليه، والميراث الصراعي الناجم عنه، قد شكلا عاملي طرد مستمر لفرص الأمن في الإقليم، إن غياب التوازن في توزيع القوة الديمغرافية بين دول الإقليم، واختراق النسيج الاجتماعي لعدد من هذه الدول ، يعد عامل آخر لتهديد الأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي (الرقبة، 2006).

ومن جهة أخرى، يعتبر النفط أحد أهم مقومات القوة الجيوسياسية للمنطقة، حيث عزز الموقف التفاوضي لوحداته المختلفة على المستويات الإقليمية والدولية من ناحية، وعزز من فرص تحقيق الأمن الاجتماعي الداخلي من ناحية أخرى أن الرغبة في السيطرة على نفط الخليج وممراته قد ضاعف في الوقت نفسه من حساسية موقعه في الاستراتيجيات الدولية، وزادت من احتمالات اللجوء للقوة لحسم الصراعات فيه، بل وكثفت من التقاطب الدولي المرتبط به. وفي التحليل الأخير، فإن النفط أضحى عامل طرد آخر لفرص الأمن في هذه المنطقة وتعتبر كل من الجغرافيا والبنية الديموغرافية والثروة النفطية أبعاداً هيكلية في مقاربة العلاقة بين أمن الخليج والأمن القومي العربي، وبما يؤكد النمط العضوي لهذه العلاقة على نحو قل نظيره (سليم، 2006).

أولاً: الجغرافيا السياسية لمنطقة الخليج العربي:

يمكن النظر إلى المعطى الجغرافي باعتباره بعداً جوهرياً على مستوى الربط بين أمن الخليج العربي وأمن المنطقة إن مضايق هرمز وباب المندب والسويس، ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً على مستوى الحاسة الإستراتيجية، وإن التطورات في

جزر (عصب ومصوع وجزر فاطمة الإريترية)، تعكس نفسها على أمـن الملاحـة ووضع الممرات الإستراتيجية في باب المندب وهرمز، كما تتأثر هـذه الممـرات بالتطورات في شمال البحر الأحمر، وتحديداً في العقبة ومنطقة الـصراع العربـي الإسرائيلي، وعلى مستوى الامتدادات النطاقية، تجد منطقة الخليج والجزيرة العربية عمقها الجغرافي شمالاً في سوريا وغرباً في مصر. أي أن هذا العمق يبقـى عمقـاً عربياً.

ويتمتع الخليج وشبه الجزيرة العربية بأهمية إستراتيجية بالغة، وهناك تـداخل شديد بين الخليج وشبه الجزيرة العربية، فمن ناحية يعتبر الخليج الحد الشرقي لشبه الجزيرة، في حين يحدها من الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب والجنوب الشرقي والجنوب الغربي المحيط الهندي وخليج عُمان وخليج عدن. ومـن ناحيـة أخـرى، تحتضن الجزيرة دولاً تجمع بين صفتها كدول جزيرية،أي تنتمـي إلـى الجزيـرة، وصفتها كدول خليجية تطل على الخليج، وذلك باستثناء اليمن الذي ليس له سـواحل على الخليج، والبحرين التي هي في الأصل أرخبيل كان منفصلاً عن شبه الجزيـرة العربية، وذلك حتى العام 1986 حين تم تشييد جسر الملك فهـد، الـذي يربطهـا بالمملكة العربية السعودية، فالجزيرة العربية عامة.

وتُستثنى إيران والعراق من الانتماء الجزيري، حيث لكـل منهمـا سـواحله المطلة على الخليج دون أن يكون جزءاً من شبه الجزيرة، وهذه النقطـة تـستدعي ضرورة التمييز بين التحديد الجغرافي للدول الخليجية، والتحديد السياسي لها. فمـن الناحية السياسية استبعدت الدولتان من مجلس التعاون الخليجي رغم أنهما يحمـلان الصفة الخليجية في حين وجد مسعىً لربط اليمن بالمجلس رغم أنه لا يطـل علـى الخليج، وتبلغ مساحة شبه الجزيرة العربيـة(2.337.76) كلـم2، أي مـا نـسبته(17.3%) من إجمالي مساحة الوطن العربي، بينما تبلغ مـساحة الخلـيج (92500) ميل (2)، بمياه يبلغ حجمها (2000) ميل(3)، وبعرض يصل إلـى (210) ميـل، وبطول يبلغ (615) ميل، أي ما يعادل (69%) من إجمالي مساحة الوطن العربي – كما يتضح ذلك من الجدول رقم (1) (سليم، 2006)

جدول رقم (1)

المساحة الجغرافية لدول النظام الإقليمي الخليجي واليمن

الدولة	المساحة (كم2)
الإمارات	83600
البحرين	620
السعودية	1960582
عُمان	309500
قطر	11437
الكويت	17818
العراق	438317
اليمن	550000
إيران	1648000

Source: several Websites from the internet, depending on engine search: www.google.geocities.serachengine.html.

ويقع الخليج في الجنوب الغربي من القارة الآسيوية، ويمتد من مخرج شط العرب في شماله الشرقي عن خط عرض 30 ْ شمالاً وخط طول 48 ْ شرقاً، على مضيق هرمز الذي يقع في جنوبه الشرقي عند خط عرض 20 ْ شمالاً وخط طول 56 ْ شرقاً، ويعتبر هذا المضيق القناة التي توصل الخليج بالعالم وتجعله بحراً شبه مغلق.

تكاد سواحل الخليج تنقسم إلى قسمين، القسم الشرقي الذي تسيطر عليه إيران، والقسم الغربي الذي تتقاسمه دول مجلس التعاون الخليجي الست والعراق، حيث تعتبر إيران الدولة الوحيدة المطلة على سواحله الشمالية الشرقية والشرقية والتي يبلغ طولها 1972كم، في حين يقع العراق في الشمال منه ويبلغ طول سواحله

58كم، والكويت على سواحله الشمالية الغربية التي يبلغ طولها 499كم، بينما تسيطر السعودية والبحرين وقطر والإمارات على سواحله الجنوبية(المرهون، 2007).

يعتبر مضيق هرمز منفذاً رئيسياً لدول الخليج ومنه يمكن الوصول إلى بحر العرب فالمحيط الهندي. فهو القناة الرئيسية الطبيعية التي تربط مياه البحر العالي في الخليج بمياه البحر العالي لخليج عُمان ثم بالعالم، ورغم أن عرض مضيق هرمز يتراوح بين 20.75-30 ميلاً، إلا أن قناة النقل الأساسية به ذات عرض يتراوح بين 5-8 أميال وبعمق يصل إلى 300 قدم، ويعتبر هذا المضيق الطريق المفضل للملاحة في الخليج رغم أن المنظمة البحرية الاستشارية بين الحكومات قد حددت إلى جانبه طريقين آخرين، هما طريق جزر الطنب - الفاو ورأس تنورة، وتكثر الجزر الصغيرة به مما يزيد من وعورته وخطورة الإبحار به، ولذلك تتم الملاحة في الطريق الثاني وهو الجزء الجنوبي منه أي في المياه الإقليمية التابعة لعُمان. (سليم، 2006)

وتتأثر حركة الملاحة في المضيق بوجود عدد من الجزر. جزيرة الغنم التي تقع في داخله قرب شبه جزيرة مسندم، وتسيطر على طريق المواصلات البحري في الاختناق الموجود بداخله، جزيرة سلامة وبناتها التي تقع داخل الاختناق أيضاً، وجزيرة هرمز جزر أبو موسى التي تقع على بعد 160 كم من مدخل الخليج، وتبعد بمسافة 75 كم عن الساحل الإيراني، وبحوالي 6 كم عن الساحل العربي، وطنب الكبرى والصغرى اللتان تبعدان بمسافة 50 و 13 كم عن جزيرة أبو موسى على التوالي.

ويعتبر مضيق باب المندب، الذي يمثل المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، والذي يربطه بخليج عدن وقناة السويس، الحلقة الثانية في طريق ناقلات النفط الخليجية المتجهة إلى أوروبا، فمنه يتم المرور بالبحر الأحمر فقناة السويس فالبحر الأبيض المتوسط، أي أنه حلقة الوصل بين طريق الملاحة الخليجية والعربية فالعالمية، ويمتاز بأنه يفضي لأقصر الطرق وأكثرها أمناً لناقلات النفط. وقد تزايدت أهمية

طريق باب المندب– البحر الأحمر مع تزايد المخاطر التي تتعرض لها ناقلات النفط العملاقة في المحيط الهندي، فبات ينقل عبر هذا الطريق، وتحديداً طريق خط شمال ميناء ينبع حوالي 90% من صادرات النفط السعودي، وما يزيد عن 40% من الصادرات النفطية للدول الخليجية الأخرى. وينظر إلى مضيقي هرمز وباب المندب على أنهما يشكلان منطقة إستراتيجية على شكل حرف U تتحكم بمداخل ومخارج الخليج العربي والبحر الأحمر، ويمتد مضيق باب المندب شمالاً باتساع يصل إلى 200 كم، ويضيق تدريجياً كلما تحركنا تجاه الجنوب، حتى يصل اتساعه إلى 40 كم، مما يسهل عملية التحكم فيه، ويبلغ عرض المضيق 23 كم بين رأس باب المندب على الساحل اليمني ورأس سيان على الساحل الأفريقي، ويصل عمقه إلى 322م، ويعتبر البحر الأحمر ذراعه الأيسر وخليج عدن ذراعه الأيمن، ويعتبره الجغرافيون الامتداد الطبيعي للبحر الأحمر. (الهيصمي، 2002)

يواجه مضيق باب المندب من المشكلة ذاتها التي يُعاني منها مضيق هرمز، فمن جهة يطل عليه من ناحية الشرق اليمن، ومن الغرب جيبوتي والذي يقع في مياهها الإقليمية، في حين يبلغ إجمالي عدد الدول المطلة على البحر الأحمر والتي تعتبره منفذاً لها تسع دول، من بينها إريتريا، التي يبلغ طول سواحلها المطلة عليه 800كم، وهذا التعدد يولد بين هذه الدول وبدرجات متفاوتة، علاقات تنافسية لإدراك كل منها أهميته الحيوية لأمنها القومي والإقليمي. وهنا كترتيبات مستحدثة بين إريتريا وأثيوبيا بخصوص وصول هذه الأخيرة إلى موانئ البحر الأحمر(عبد العظيم، 2002، 206).

ويختلف مستوى اهتمام الدول المختلفة بأمن المضيق والبحر الأحمر، باختلاف أطوال سواحلها المطلة عليه ومدى تعدد منافذها البحرية، فالسودان الذي يملك سواحلاً يبلغ طولها 800كم، وليس له منفذ بحري سوى ذلك المطل على البحر الأحمر هو الأكثر تضرراً من تهديد أمن المضيق ومع ذلك ونتيجة إنشغاله بمشاكل الحدود مع الجوار، ومشاكله الداخلية هو الأقل مشاركة في أي ترتيب أمني في المنطقة. وبالنسبة لمصر فإن سواحلها على البحر الأحمر هي حدودها الشرقية،

كما أن لأمن هذه المنطقة تأثيراً على أمن السودان ومنابع نهر النيل اللذان يمثلان مكونين أساسيين من مكونات الأمن القومي المصري، إلى جانب تأثيره على حركة السفن وناقلات النفط في قناة السويس (المرهون، 2007).

ونتيجة عدم استقرار أوضاع كل من الصومال وجيبوتي، اللتان تمثلان الضفة الغربية للمضيق، حرصت الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وتحديداً مصر والسعودية، والأردن إلى حدٍ ما – والذي يطل على الطرف الشمالي الشرقي للبحر الأحمر عن طريق خليج العقبة – على ربط هاتين الدولتين بالنظام الإقليمي العربي بشتى الوسائل بما في ذلك انضمامها إلى جامعة الدول العربية. وتسيطر جيبوتي على الممر الغربي لمضيق باب المندب من خلال سواحلها التي يبلغ طولها 300 كم، في حين يبلغ طول السواحل الصومالية 3200 كم. (حوات،2006)

وتجدر الإشارة إلى أن السواحل العربية المطلة على البحر الأحمر والقريبة من مضيق باب المندب ذات طبيعة قاحلة، حيث تتاخم الصحاري، فضلاً عن افتقارها لشبكة اتصالات ومواصلات، تسمح باستخدامها لتأمين المضيق وتحقيق المصالح الحيوية للدول المطلة عليه، ويزيد من صعوبة ذلك تدني تكنولوجيا التسلح لهذه الدول. ومن ناحية أخرى، يعاني مضيق باب المندب من محدودية وضيق طرق الملاحة فيه فضلاً عن خطورتها، فهناك ممران للملاحة أحدهما شرق جزيرة بريم، التي هي مفتاح السيطرة عليه والتي تبعد عن الساحل اليمني بمقدار 3.8 كم وعن السواحل الأفريقية بنحو 21.1 كم، ويقع بين شبه جزيرة الشيخ سعيد على الشواطئ اليمنية وجزيرة بريم، ويبلغ عرض هذا الممر الشرقي 3.8 كم وهو غير صالح للملاحة بالنسبة للناقلات الكبيرة، بسبب ضحالة مياهه التي لا تزيد عمقها عن 8م ونظراً لصغر حجمه فهو لا يخضع للقواعد القانونية الدولية المنظمة للملاحة في المضائق الدولية، إذ يخضع للقواعد التي تقرها الحكومة اليمنية. (الهيصمي، 2002).

أما الممر الآخر فيقع بين جزيرة بريم من جهة الغرب والساحل الأفريقي، وهو جزء من المياه الإقليمية لليمن وجيبوتي ويبلغ عرضه نظرياً 21.1 كم وملاحياً

17 كم، والملاحة فيه بطيئه لتجنب الاصطدام بالأرصفة المرجانية المنتشرة فيه بكثافة، ولتفادي التأثر بالتيارات الهوائية القوية التي تتسبب في جنوح السفن ثم ارتطامها. فرغم خطورة الملاحة في هذا الممر إلا أنه لا يوجد أمام السفن خيار آخر. كما يرجع هذا البطء في الملاحة إلى كثرة عدد الجزر الموجودة في هذا الممر. وعادة ما تعتمد السفن العابرة في المضيق على ميناء عدن، للتزود بالوقود بدلاً من ميناء جيبوتي الذي يقع على خليج تاجورة، وذلك لأن الأخير يقع بين كتلتين صخريتين عملاقتين، مما يعني ضرورة الانحراف عن المسار الأصلي بمسافة 210 كم ذهاباً وإياباً، وبذلك وقع الجزء الصالح للملاحة من هذا المضيق في المياه اليمنية.(عبد العظيم، 2002، 206–208)

ثانياً: الثروات الطبيعية (النفط والغاز)

يمثل النفط بعداً هيكلياً في أمن الخليج العربي وتحوي منطقة الخليج 53% من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد، أي ما يبلغ 477.626 مليار برميل، أي أنها تستأثر بمعظم الاحتياطات النفطية الموجودة في المنطقة العربية، والتي تمثل 61.1% من الاحتياطي العالمي المؤكد.

كما تتوافر لدى دول الخليج القدرة على إنتاج النفط بتكلفة منخفضة نسبياً، قياساً بإنتاجه من بحر الشمال أو منطقة بحر قزوين، مع ملاحظة أن توزيع الاحتياطيات النفطية الخليجية المؤكدة يتصف بعدم التوازن، فالبحرين تبلغ احتياطياتها 126 مليون برميل مقابل 5.5 مليار برميل لدى عُمان، و16 مليار برميل في قطر، بينما تبلغ في الكويت 96.5 مليار برميل، وفي الإمارات 97.8 مليار، مقابل 261.7 مليار برميل في السعودية – كما يتضح من الجدول (2).

كما تتفاوت القدرة الإنتاجية للدول الخليجية، وإن كان ما يتحكم في إنتاجها ليس المعطيات الفنية فقط، وإنما الضرورات الاقتصادية والتنموية الوطنية، جنباً إلى جنب مع الاعتبارات السياسية. فرغم أن إجمالي ما تستهلكه الدول الخليجية لا يتعدى مليونين ونصف (2.227.000) إلا أنها تنتج 15.263.000 برميل يومياً، أي أنها تنتج بما يزيد عن حاجتها بحوالي 13 مليون برميل، ويزداد الاستهلاك الخليجي

للنفط سنوياً بمقدار 1.45% مع ملاحظة أن معدل الاستهلاك الفردي قد ارتفع في كل من قطر والسعودية والكويت، في حين انخفض في الإمارات والبحرين، وذلك نتيجة تنفيذ هذه الدول وبدرجات متفاوتة سياسات إلغاء الدعم لأسعار الطاقة في السوق المحلية منذ العام 1999.

جدول رقم (2)

المؤشرات الأساسية للقدرات النفطية لدول مجلس الخليج العربية

الدولة	الاحتياطي النفطي المؤكد*	الإنتاج النفطي*	الاستهلاك النفطي*	حجم الصادرات*
الإمارات	97.8مليار	2.335مليون	310 ألف	2.5 مليون
البحرين	126 مليون	44 ألف	40 ألف	–
السعودية	261.7 مليار	9.021 مليون	1.55 مليون	7.92 مليون
عُمان	5.5 مليار	775 ألف	54 ألف	721 ألف
قطر	16 مليار	790 ألف	30 ألف	–
الكويت	96.5 مليار	2.319 مليون	293 ألف	1.97 مليون

***يحسب بالبرميل.**

(www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/ee.htm). اتجهت الدول الخليجية منذ العام 2000 لزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي، مستغلة ما لديها من احتياطات مؤكدة تصل على نحو 29 تريليون م3

الجدول (3)

المؤشرات الأساسية للغاز الطبيعي في دول الخليج

الدولة	الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي*	الإنتاج اليومي*	الاستهلاك اليومي*	حجم الصادرات*
الإمارات	6.06 تريليون	44.4	33.7	7.19
البحرين	46	32.7	32.7	–
السعودية	6.339 تريليون	56.4	56.4	–
عُمان	829.7	13.77	6.34	7.43
قطر	14.41 تريليون	32.4	15.86	18.2
الكويت	1.548 تريليون	8.7	8.7	–

*يحسب بمليار م3.

(www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/ee.htm).

ما يمثل 14% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة، في حين يشكل الاحتيــاطي المؤكد لدى باقي الدول العربية مجتمعة ما نسبته 11.5% من الاحتياطيات العالمية.

وقد ازدادت الأهمية النسبية للغاز الطبيعي كثاني مصدر من مصادر الطاقــة والدخل، لدول الخليج وغيرها من الدول العربية من 41.3% من إجمالي احتياطيات الطاقة في العام 1997 إلى 43.3% العام 2000 وإلى 43.6% لعــام 2001 وقــد برر البعض اتجاه الدول الخليجية لزيادة توجهها نحو الغاز الطبيعي منذ مطلع العام 2000، بإتباعها سياسات استخدام الغاز في توليد الطاقة الكهربائيــة والــصناعات البتروكيماوية. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2003).

2.1.2 الاستراتيجية من منظور الأمن الوطني والإقليمي:

أولاً : تعريف الاستراتيجية

الإستراتيجية هي مصطلح أجنبي (Strategy) – الاستراتيجية كإطار لمفهوم الأمن – من أصل يوناني. كانت تعني فن الأشياء أو الخطط العامة، ثم أصبحت تعني فن قيادة القوات العامة اليونانية (حسين، 1974).

كثر استخدام كلمة استراتيجية في المعاهدات العسكرية، خصوصاً في القرن التاسع عشر، وقد تطور مضمونها وزادت أهميتها بعدما كانت حتى نهاية القرن الثامن عشر عبارة عن مجموع وسائل الخداع والتضليل التي يعتمدها القائد العسكري في مواجهة خصمه.

يمكن تعريف "الإستراتيجية" من الناحية الإجرائية – بأنها "عملية التخطيط اللازمة لتعبئة الموارد والإمكانات، وتوجيه السياسات، واستخدام الأدوات والوسائل المتاحة من مرحلة لأخرى، لمواجهة موقف معين، من أجل تحقيق أهداف محددة". ومن ثم فإن الإطار العام لأية "إستراتيجية" يتكون من عدد من العناصر الأساسية (حسين، 1974):

الأول: الموقف الذي تسعى الإستراتيجية إلى مواجهته إن كان: صراع أو نزاع أو أزمة أو مشكلة.. الخ، ولا شك في أن تحديد عناصر الموقف بدقة يقود إلى تحديد الموارد والإمكانات، السياسات والأدوات اللازمة لمواجهة ذلك الموقف، فضلاً عن تحديد مدى واقعية الأهداف المطلوب تحقيقها.

الثاني: الأهداف النهائية المتوخاة ويرتبط بذلك ضرورة تحديد نظام من الأولويات، وعدم الخلط بين الأهداف المرحلية ذات الطبيعة التكتيكية، والأهداف الوطنية ذات الطبيعة الإستراتيجية.

الثالث: الموارد والإمكانات القائمة والكامنة التي يمكن استخدامها في سبيل الوصول إلى الأهداف، ومستوى إعداد هذه الموارد والإمكانات ليصبح في الإمكان استخدامها لتحقيق أقصى عائد ممكن.

الرابع: السياسات والأدوات والوسائل التي سيجرى توظيفها وآلية الملاءمة والتنسيق بينها لمنع التناقضات من جهة، وتعظيم القدرات، من جهة أخرى.

الخامس: الخطط والمراحل التي لابد من عبورها أو التوقف عندها إذا كان التوصل إلى الهدف في ضربة واحدة أمراً متعذراً. ويرتبط بكل ما تقدم ضرورة إجراء رصد موضوعي لأهداف الطرف المقابل، ومواقفه المحتملة عند كل بند من البنود المتقدمة، فضلاً عن محاولة استكشاف الأهداف والخطط الوقائية والخداعية التي يحتمل أن يلجأ إليها.

والاستراتيجية في إطار العلاقات الدولية بمعناها الشامل هي "قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق تصور محدد للمصلحة الوطنية"،والاستراتيجية بهذا المعنى ليست مجالاً خاصاً للعسكريين وحدهم، فهي بحكم امتدادها إلى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية، تهم مختلف الاختصاصيين وعلماء السياسة والاقتصاد والاجتماع ورجال الاستراتيجية، وكل هذه الأبعاد تندرج عند رجل الاستراتيجية في منطلق واحد غايته الإعداد لاستخدام القوة العسكرية من أجل الدفاع عن المصلحة الوطنية. ولكن الاستراتيجية بالمعنى الدقيق هي: "استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية وبعبارة أخرى الاستراتيجية هي قيادة مجمل العمليات العسكرية، أما السياسة فهي التصور الخارجي للمصلحة الوطنية" (أبو عامر، 2004، ص183).

إلاّ أنها في مجملها انقسمت إلى اتجاهين، الأول كان يقتصر على الجانب العسكري من الإستراتيجية وتطور مفهومه في الأجواء العسكرية والحروب. أما الاتجاه الثاني، فقد كان أوسع إدراكاً، وأشمل تحديداً ليتضمن كل القدرات التي يمكن استغلالها. وهو اتجاه عصري، ظهر عندما أصبحت هناك قوى فاعلة أخرى غير القوة العسكرية (السياسة، الاقتصاد، المجتمع).

ويتوافق تعريف الإستراتيجية، مع تعريف مفهوم الأمن القومي. حيث يشمل كل منهما عدة قوى "أنها إستخدام الإمكانيات القومية المتاحة تحت جميع الظروف، من أجل إنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو، عن طريق التهديدات، بهدف تحقيق

مصالح الأمن الوطني للدولة". وهو التعريف الذي يوضح مدى ارتباط مصطلحيّ الأمن الوطني والإستراتيجية، باستخدامهما الأدوات نفسها، وهي الإمكانيات القومية المتاحة (السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والمعنوية).

ويشترط عند قياس قوة الدولة الشاملة، ثبات معيار القياس المستخدم، حتى تكون نتائج المقارنة صحيحة، وذات دلالة هادفة. وهناك عدة معايير للقياس، والاختلاف بينها، هو اختلاف العناصر الأساسية المستخدمة في القياس، نوعاً وعدداً، باختلاف العلماء المُنَظِّرين. حدد العالم فوكس Fux متغيرين لحساب قوة الدولة الشاملة من خلال العلاقة بينهما، بينما وضع العالم جيرمان German مصفوفة رياضية من 26 متغيراً، في أربعة عناصر أساسية، هي: السكان، والموارد، والمساحة، وقوة العمل. واعتمد العالم الأمريكي كلاين RayCline على خمسة متغيرات، هي: الكتلة الحيوية والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والهدف الإستراتيجي والإرادة القومية. ويضيف بعض الأكاديميين العسكريين متغيرين آخرين، هما القدرة الدبلوماسية، وقدرة ممارسة النفوذ، دولياً وإقليمياً. ويتضمن النموذج المصري الأكاديمي سبعة عناصر أساسية متغيرة، يشتمل كل منها على العديد من التفاصيل الدقيقة ليمكن قياسه كمياً، قبل أن توضع القيمة في النموذج الرياضي التالي (The World Almanac, 1999):

$$(P. P. = (C + E + M + I) \times (S + W + D)$$

حيث:

P. P = قوة الدولة المدركة (إجمالي القوى الوطنية الشاملة) Total Perceived Power

C = الكتلة الحيوية Critical Mass

E = القدرة الاقتصادية Economic Capability

M = القدرة العسكرية Military Capability

I = قدرة ممارسة النفوذ دولياً وإقليمياً (Image (Influence

S = الهدف الإستراتيجي للدولة Strategic Purpose

W = الإرادة القومية Will to pursue national strategic

D = القدرة الدبلوماسية Diplomayic Capability

ثانياً: تعريف الأمن الوطني:

مفهوم الأمن الوطني مفهوم حديث نسبياً، وهو ولا يزال يكتنفه الغموض إلى حد ما، ولم يتبلور بشكل واضح إلا بعد الحرب العالمية الثانية عندما أنشئ مجلس الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947، ومع هذا ظل المفهوم أمريكياً إلى أن ظهرت أهميته القصوى، حتى للدول الصغيرة والضعيفة في العقدين الأخيرين، هذه الأهمية التي تتوازى على الأقل مع أهمية مفاهيم أخرى راسخة في الفكر السياسي والاستراتيجي، مثل مفاهيم الدولة الوطنية الحديثة والوطن والأمن والإستراتيجية (القحطاني، 2006).

من الناحية اللغوية وتشير معظم معاجم اللغة إلى أن كلمة أمن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة أن يعني الأمن عند الفرد العادي معنى موافقاً، وهو غياب العنف والمخاطر التي تهدد الشخص وحقوقه. أو بعبارة أخرى، عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والأذى الحسي (الشقحاء، 2004).

وقد اختلف الفقهاء وأصحاب الاختصاص في تحديد مفهوم الأمن الوطني، وانقسموا بهذا الخصوص إلى مذاهب شتى، حيث تُقدم أحد أهم الأفكار حول الأمن من خلال تعريف واقعي يسيطر عليه التصور حول التفكير الاستراتيجي من خلال سياق تاريخي، يجد بأن التهديدات لأمن الدول تنشأ في الدرجة الأولى من خارج حدودها، ومن هنا فإن هذه التهديدات هي بالأساس عسكرية وتحتاج بالعادة رداً عسكرياً، وهذا الافتراض يلخصه والتر ليبمانن بقوله: " تكون الأمة آمنة بالقدر الذي تكون فيه بعيدة عن خطر التضحية بالقيم الأساسية لها إذا ما أرادت أن تتجنب الحرب، وأن تكون قادرة إذا ما تعرضت للتحدي أن تحافظ عليها من خلال الانتصار بتلك الحرب". وكما يظهر من المقولة السابقة فإن تعريف المدرسة الواقعية

للأمن يتضمن بأن الأمن يهتم بقدرة الدولة على ردع وهزيمة أي هجوم خارجي ذو طبيعة عسكرية خصوصاً.

أما المدرسة المثالية أو الليبرالية فتعرف الأمن بطريقة مختلفة إذ تركز على أمن الدولة الداخلي بدلاً من أمنها الخارجي، فالباحثون المنتمون لتلك المدرسة كانوا يركزون اهتمامهم بشكل أساسي على المساواة بين الأمن الوطني وأمن النظام، فهم يرجعون ذلك إلى الاعتماد المتبادل بين الدول، فأمن الأجزاء لا يمكن تمييزه عن أمن النظام ككل . فهو ببساطة يضع جميع أقسام النظام الدولي بشكل مترابط فالوصول إلى الدرجة التي يحقق فيها أمنها ورفاهها يعتمد كل على الآخر، ولكي يتم الوصول إلى السلام الأبدي ذو المعنى، فإن النظام الدولي والنظام الوطني يجب أن يتم الحفاظ عليه، وهذا التعريف لا يختلف كثيراً عن التعريف الواقعي فتركيزه لا يزال على الدولة باعتبارها وحدة التحليل، والتهديد الخارجي ذو الطبيعة العسكرية يعتبر الموضوع الرئيسي الذي يجب مواجهته لضمان أمن الدولة (Ryu,2003).

أما في الأدبيات العربية، فيحاول على الدين هلال تقديم تعريف شامل للأمن الوطني من خلال تعريفه للأمن الوطني بأنه: "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددهما داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحهما وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع".

واستناداً إلى المفهوم المستقل للدولة وأمنها الوطني بغض النظر عن الانتماء القومي، يعرَّف حسن عبد الله جوهر الأمن الوطني باعتباره : " الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم الأنشطة الرئيسية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، ودفع أي تهديد وتعويق أو أضرار داخلية وخارجية بتلك الأنشطة، الأمر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة، توفر له البيئة الصحية المناسبة لاستثمار أقصى طاقاته، للنهوض والتقدم والازدهار" (جوهر، 1995).

ويعرف الشهراني الأمن الوطني بأنه :" أمن الدولة في عناصرها الأساسية: الشعب والأرض والقيادة ونظام الحكم، من حيث حفظ حقوق مواطنيها، الخاصة

والعامة ومن حيث منع الاعتداءات على سيادة الدولة وكيانها من الفتن الداخلية والاعتداءات الخارجية" (الشهراني، 1999).

أما أحمد فؤاد رسلان فيرى أن الأمن الوطني هو :" الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسة السياسية والعسكرية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويق أو أضرار بتلك الأنشطة" (رسلان، 1989).

أما حافظ إسماعيل فيرى أن الأمن الوطني هو :"الانسجام المجتمعي، وهو الاقتصاد المتوازن الذي يدعمه قوة وطنية مسلحة تتناسب مع طبيعة التهديد الذي يواجه الأمن، من خلا قوة كافية للردع ثم للدفاع وللهجوم إن اقتضى الأمر، ويتضمن الأمن بمفهومه الواسع حماية هوية وقيم المجتمع ويضمن للمواطن الحد الأدنى للرفاهية والمشاركة" (المجتبي، 2007).

إن الرؤية الموضوعية لمفهوم الأمن الوطني تعني بأنه قدرة المجتمع على حماية نفسه على الصعيد الداخلي والخارجي، بما يؤدي إلى محافظته على كيانه، هويته، وإقليميته وموارده، وتماسكه وتطويره وحرية إرادته. والأمن بمفهومه الوطني الشامل ينطوي على أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ثقافية وعسكرية.

ثالثاً: الامن الاقليمي :

ينظر إلى أمن الخليج بأنه أمن إقليمي بمعنى أنه يخص مجموعة من الدول المتجاورة المنتمية إلى إقليم واحد (دول الخليج العربي، العراق، إيران) وقد برز مفهوم الأمن الإقليمي في أدبيات العلاقات الدولية في الثلاثينات من القرن العشرين، وجاء ليعبر عن السعي المشترك لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي – سياسي واحد للتعاون العسكري فيما بينها بهدف منع إمكانية نشوء فراغ إقليمي يسمح بتدخل خارجي (عبد العظيم، 2002).

إن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه، هو كل مايتعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي، ولقد ذهب باري بوزان إلى التوجه نفسه في استخدامه المصطلح المجمَّع الأمني لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره "يتضمن مجموعة من

الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض". ويرى بوزان أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية، فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي. فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمَّع الأمني. وعلى هذا، فإن مصطلح "المجمَّع الأمني" في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية(الشهراني، 1999).

إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم "الأمن" سواء كان على شكل سياسيات أم مؤسسات، وعليه فإن هذا النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه لـ "الأمن"، حيث يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية- إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب آخر، فمسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية تلك الانظمة الأمنية حينما يتطلب منها معالجة قضية معينة، ودون توفير تلك الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك، فإنه سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله.

فنظام الأمن الإقليمي، يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليماً، وترتبط في ما بينها بروابط معينة وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم، بيد أنه لا بد من خصائص معينة يجب توافرها للحصول على تعاون أمني يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية، وللوصول إلى ذلك اشترط البعض توافر ثلاثة شروط لكي يكتمل هذا التعاون وهي: وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني تكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق، ثم وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون، وأخيراً وجود تدخلات

خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني. (إدريس، 2001).

وعلى الرغم من تلك الاختلافات، فإن الإشكالية هنا تكمن في كيفية التمييز بين شروط قيام النظم الأمنية الإقليمية وشروط استمرارها ونجاحها، فإقامة نظم أمنية إقليمية ترتبط بشروط عامة تتصل بالتعاون الإقليمي في جزء منها، وشروط محددة ذات طبيعة خاصة تتصل بمجال التعاون، كما أن شروط استمرار تلك النظم وفاعليتها ترتبط مع انماط التأثير في علاقاتها من حيث نشأتها أو استمرارها، بالسمات النظامية التي تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقة، التي تشتمل على خمسة أبعاد هي: وحدات النظام، والتفاعل، والوسط، وحدود النظام، وهيكل النظام، فكل تلك الأبعاد لها تأثيراتها بصورة أو بأخرى في نشأة أو استمرار النظم الأمنية الإقليمية، التي يمكن تحليلها وفقاً لهذه المستويات الأربعة: الخصائص البنيوية للنظام –نمط الإمكانيات– نمط السياسات أو التحالفات – بيئة النظام(المجتبي، 2007).

إن عملية إقامة وإدارة النظام الأمني الإقليمي تختلف بمضامينها وأوزانها من منطقة إقليمية إلى أخرى، ومن شكل ترتيب أمني إلى أخر، ووفقاً لشروط قيام هذا النظام وفعاليته، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، ونمط التفاعلات السائدة بين أطرافه، وتأثير القوى الإقليمية والدولية في هذا النظام الأمني الإقليمي بيد أن ادبيات العلاقات الدولية قد أوردت مجموعة من الركائز أو المقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، حيث يمكن حصر بعض منها في الآتي(إدريس، 2001):

1- وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية، وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعاً للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديداً لأمن وسيادة الإقليم.

2- تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.

3- سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول، بوصفها جماعة إقليمية منظمة، لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلاً من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.

4- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على كافة الأصعدة، مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل.

5- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، واشتراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

6- اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح.

7- اعتبار الأمن الإقليمي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الدولي.

تلك الركائز أو المقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، لابد من أن تتوافر فيها عدة معايير، يمكن من خلالها قياس فاعلية هذا النظام، ومنها: وجود ارتباط بين المصالح الاقتصادية والأمنية لتلك الدول، مع توافر حد أدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح، وكذلك وجود تهديدات من شأنها الإضرار بتلك المصالح المشتركة، في ظل الاتفاق المشترك على أولوية هذه التهديدات، وضرورة إيجاد نوع التوازن بين مستوى هذه التهديدات والالتزامات والقدرات التي تمتلكها دولة الإقليم، ومدى استطاعة تلك الدول توظيفها في مواجهة تلك التهديدات، إضافة إلى توافر الآليات الكافية والمناسبة التي تكون لها الصلاحيات والإمكانيات لمواجهة أي تهديدات داخلية أو خارجية، للحفاظ على استقرار الإقليم، بحيث تتضمن تلك الآليات مجموعة من السياسيات والمؤسسات التي تعمل على تنمية القدرات الذاتية للدول، والدفاع الجماعي عنها، وإقامة التحالفات والتوازنات مع القوى الخارجية التي تكفل حماية الإقليم من التهديدات، إلا أن البعض قد اشترط إضافة بعض

المتطلبات لزيادة فعالية تلك النظم الأمنية التي لا تقل أهمية عن سابقتها، بل ربما كانت متطلبات لا غنى عنها وهي: تحديد أهداف النظام الأمني، وتحديد مفهوم المصالح المشتركة، وتعزيز الروابط الأمنية بين دول الإقليم، واستحداث نظام الجزاءات لرفع كفاءة وفعالية النظام الأمني الإقليمي. (إدريس، 2001)

نخلص من الشرح السابق لمفهوم الأمن بشكله العام إلى أنه مفهوم نسبي متغير يتسع ويضيق وفقاً لطرق تناوله، كما أنه مفهوم مركب ذو مستويات عدة (فردي- قومي- إقليمي- دولي) وأبعاد متنوعة (العسكري- السياسي- الاقتصادي- الاجتماعي- الإنساني- البيئي- المعرفي...الخ)، ويتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من اتجاهات عدة، وعلى هذا فإن تحديد مفهوم الأمن ينطلق من حيث الدرجة العالية أو المتدنية، وليس من حيث الوجود التام أو العدم، كما أن الأمن ليس شعوراً يصحبه ردّ فعل غريزي، أي سلوك غريزي ينتج منه إجراءات أو تدابير أمنية معينة، وإنما هو باعث على الشعور يتميز بالوعي والإدراك ويتحقق في الواقع بناء على تلك التدابير، بمعنى أنه الأثر الناتج من مجمل تلك التدابير- وليست التدابير بحد ذاتها- فالعلاقة هنا بين الأمن والتدابير الأمنية هي علاقة سببية موضوعية وليس مجرد احتمالات غير واقعية أو مخرجات ناتجة من الخوف أو الخطر، فالأمن يعبر عن حالة حركية دائمة ومركبة، تواكب تطور المجتمع بجميع أبعاده، وتداخل مستوياته للوصول إلى صيغة محددة لحمايته في أثناء تطوره.

وعليه، فإن المفهوم العام لـ"الأمن" يمكن أن يطلق على الأثر الناتج من جميع الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع ضد كل ما يعوق تقدمه، ويحد من استمرار حركته لتحقيق أهدافه وفقاً لقدراته المتاحة، وعلى هذا فإن الأمن قد اشتمل على تكامل الأبعاد الأمنية، ضمن سياق الإطار المجتمعي للأمن، بيد أن عملية إيجاد مفهوم جامع ومانع لتعريف "الأمن" صعب للغاية، فالطرح السابق لم يرد به إيجاد تعريف محدد لـ "الأمن"، بقدر ما هي محاولة للتوصل إلى اقتراب فكري أو إطار معرفي للتحديد الدقيق لمحددات "الأمن" وعناصره للوصول إلى مستوياته وأبعاده.

يعد موضوع أمن الخليج من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولية والسياسات الخليجية خصوصاً، ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة، منذ اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، ومروراً بالحرب الأمريكية في أفغانستان مطلع عام 2001م، والحرب الأمريكية البريطانية عى العراق في آذار 2003م، وانتهاءً بتنامي ظاهرة الإرهاب، وتداعيات الملف النووي الإيراني، كان موضوع أمن الخليج يطرح نفسه على أنه أهم قضية تواجه دول المنطقة، إذ أثارت هذه التفاعلات إشكاليات حول ارتباط الأمن الغربي بشريان حياته في منطقة الخليج، التي تمد العالم الصناعي بـ(60%) من احتياطاته المؤكدة للنفط في العالم، وإن التهديدات الملحقة به كالتأثير في إمدادات النفط المنتظمة أو ربطها بشروط سياسية لا يمكن قبولها، خصوصاً إذا سيطرت على المنطقة دولة واحدة ذات توجهات تتعارض مع مصالح الدول الغربية في المنطقة (كشك، 2004).

2.2 أمن الخليج من المنظور الامريكي والاوروبي.

.

1.2.2 أمن الخليج من منظور السياسية الخارجية الأمريكية.

يكتسب الخليج أهمية جغرافية واقتصادية كبيرة، حيث يعتبر ممراً عسكرياً وتجارياً هاماً، وازدادت أهميته بعد أن أصبح الممر الرئيسي للطاقة التي تتزايد الحاجة إليها عالمياً بشكل متلاحق. ومن هنا فإن أمنه أصبح مسألة ذات أبعاد دولية وبخاصة الكبرى منها. وقد أثار القرار الذي اتخذته بريطانيا بالانسحاب من المنطقة عام 1971م مسألة أمن الخليج، لأن بريطانيا كانت تمثل القوة الداعمة للمصالح الغربية في المنطقة، ونتج عن ذلك ما يعرف (بفراغ قوة) في المنطقة مما قد يؤدي إلى دخول قوة أخرى إلى المنطقة معادية للغرب. مما يعرض المصالح الغربية للخطر. كما نتج عن تلك المخاوف الغربية للمنطقة تصاعد الاهتمام بها بتلك المنطقة لما تمثله من ثقل اقتصادي دولي هام، لذا قامت الولايات المتحدة بعمل ترتيبات عسكرية وسياسية، ففي حزيران 1973 وصف جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، منطقة الخليج بأنها منطقة للولايات المتحدة فيها مصالح

سياسية، اقتصادية، إستراتيجية هامة جداً ، وفي الوقت نفسه تقريباً قام جيمس نويس نائب وزير الدفاع الأمريكي، بتحديد مصالح أمريكا وأهدافها في المنطقة على أنها (المجتبي، 2007):

1- احتواء القوة العسكرية السوفيتية ضمن حدودها الحالية.

2- استمرارية وصول نفط الخليج.

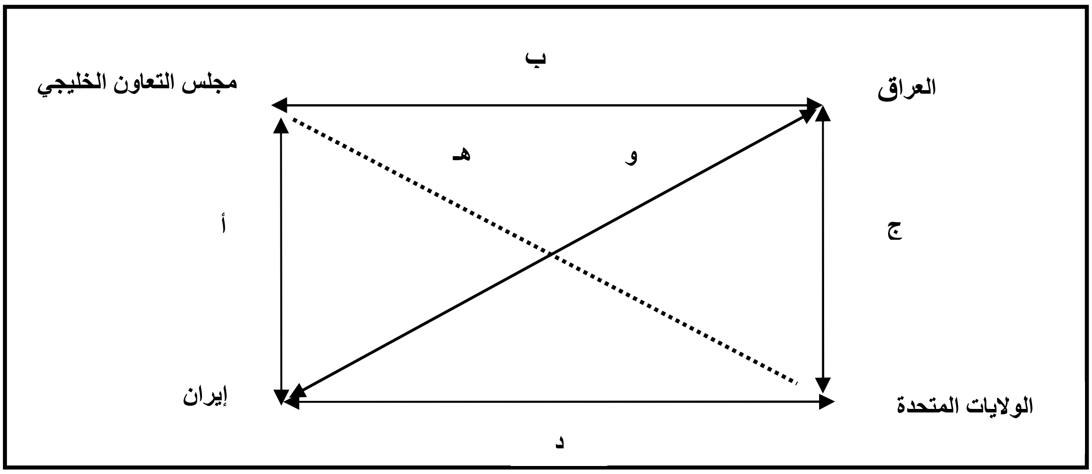
3- استمرارية حرية السفن والطائرات في التحرك من المنطقة وإليها.

وبدخول الولايات المتحدة كفاعل رئيسي مسؤول عن ضمان الأمن الإقليمي للخليج أخذت هيكلية النظام شكلاً جديداً. هذه الهيكلية الجديدة للنظام الإقليمي الخليجي تأخذ شكل المستطيل بدلاً من الشكل المثلث للعلاقات الذي ظهر في عقد الثمانينيات بتشكيل مجلس التعاون الخليجي. ويطلق جيمس بيل على هذا المستطيل للعلاقات اسم «مستطيل التوتر».

فالزوايا الأربع لمستطيل التوتر في الخليج تضم الاطراف الأربعة الرئيسية في النظام وهي: إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق والولايات المتحدة الأمريكية. وهذه العلاقات المعقدة التي تربط بين هذه الفواعل الأربعة تشمل أشكالاً من التعاون والصراع والاستمرارية والتغير. فكل فاعل من هذه الفواعل الأربعة في حالة صراع متوازن دقيق مع الأطراف الأخرى باستثناء وحيد، وهو العلاقة بين الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة على الائتلاف الهش في النظام، أي مجلس التعاون الخليجي، وهو الوضع الذي يقوم في هذا الائتلاف الهش، باعتباره أضعف الأطراف الإقليمية الثلاثة، بتعزيز موقعه عن طريق طرف خارجي، وهكذا فإن القوة المهيمنة العالمية التي تقف بقوة خلف الطرف الأضعف الذي يؤيد استمرار الوضع الراهن تجد نفسها – لا محالة- في نزاع مع القوتين المؤيدتين للتغيير، أي إقليمياً (إيران) تعتبر خصماً طبيعياً للدولة المعتدية ذات النزعة العسكرية (العراق) يعتبرمصدرتهديد ويسعى كل منهما إلى السيطرة الإقليمية.

الشكل رقم (1)

مستطيل التوتر



وفق هذا التصور يمكن تمييز العلاقات كالتالي: وجود ستة مسارات صراعية داخل النظام هي مسار العلاقات الإيرانية- العراقية (الخط و)، ومسار علاقات العراق ومجلس التعاون الخليجي (الخط ب)، ومسار علاقات مجلس التعاون الخليجي وإيران (الخط أ)، ومسار علاقات إيران والولايات المتحدة (الخط د)، ومسار علاقات الولايات المتحدة والعراق (الخط ج). ووجود مسار سادس للعلاقات التعاونية ويتركز في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة (خط هـ).

أن النظام الإقليمي الخليجي، في ظل هذه الهيكلية، يواجه وضعاً خطراً يغلب عليه الصراع وعدم الاستقرار. ولذلك يصعب تصور استمرارية هذه الهيكلية وهذا الوضع دون حدوث تغييرات جوهرية حقيقية يكون من شأنها نزع أسباب الصراع وإرساء قواعد للتعاون باعتباره السبيل الوحيد للإبقاء على النظام،في ضوء ما سبق، يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن الرؤية الأمريكية لأمن الخليج -وإن تغيرت أدواتها وسياساتها- فإن أهدافها تبدو ثابتة، وفي مقدمتها الحفاظ على الإمدادات النفطية لها ولحلفائها، والحيلولة دون ظهور أية قوة إقليمية تهدد مصالحها، وربما يفسر هذا تشددها في الملف النووي الإيراني، لأنها تدرك أن حيازة طهران للتكنولوجيا النووية المتقدمة سيكون بمثابة اعتراف رسمي بتفوق إيران الإقليمي،

وما يعنيه ذلك من تهديد لحلفائها في المنطقة سواء في الخليج أو في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة(المجتبي، 2007).

أن من مصلحة الولايات المتحدة أن تعيش المنطقة باستمرار في حالة من عدم الاستقرار المتحكم فيه، لأنه لو تحقق الاستقرار لن تكون هناك حاجة إلى التدخل الأمريكي، أو مبررا لطلب الحماية أو العون، وعليه تريد أمريكا إبقاء المنطقة في حالة من التأزم، لكي تبرر وجودها فيها باستخدام ما يسمى بتجارة "التهديد والحماية"؛ فقد استخدمت التهديد الأمني الذي كان يشكله العراق بالنسبة لدول المجلس ودول الجوار كأداة للترويج لوجودها العسكري ونفوذها السياسي في الخليج العربي، والحصول على تنازلات لا يستهان بها من دول الخليج، منها ما يتعلق بالتسهيلات الممثلة بالقواعد العسكرية والاتفاقيات الأمنية، وبعد انتهاء الخطر الذي كان يشكله صدام حسين، فإن إيران تمثل ذلك الخطر الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تخويف دول المنطقة منه، تارة بإثارة امتلاكها أسلحة الدمار الشامل، وتارة ثانية باتهامها بدعم الإرهاب الدولي.

2.2.2 أمن الخليج من المنظور الأوروبي

يمثل كل من مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي أحد أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، نظراً لما يتمتع به كل من إقليم الخليج العربي والقارة الأوروبية من إمكانات سياسية واقتصادية واستراتيجية هائلة، جعلت الدول الإقليمية تدرك جيدًا أهمية التعاون والتكامل فيما بينها للحفاظ على كيان متكامل اقتصادياً وسياسيًّا واستراتيجيًّا. (الرقبة، 2006)

تحتل أهمية أمن منطقة الخليج بالنسبة إلى الأوروبيين المرتبة التالية مباشرة بعد اهتمامهم بأمن أوروبا، ومع ذلك لا تستطيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تتساوى في الوزن العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج، ولذلك فقد أدى الأوروبيون دوراً تعزيزياً، على عكس الدور الرئيسي الذي

قامت به أمريكا، كما اتضح من المساهمة التي قاموا بها ضمن قوات التحالف التي قامت بتحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي (عبد العظيم، 2002).

نظراً للأهمية الاستراتيجية الدولية لنفط الخليج، وما ينتج عن ذلك من اهتمام دولي خارج المنطقة بشؤون منطقة الخليج من الناحيتين السياسية والاقتصادية، فمن الضروري النظر إلى تأثير الجغرافيا السياسية خارج حدود المنطقة في أمن منطقة الخليج، ومن وجهة نظر الجغرافيا السياسية فإن مصالح الغرب تعتبر ضرورية للحفاظ على أمن منطقة الخليج، ولقد كانت المشاركة الأمريكية – الأوروبية في التحالف ضد العراق، بالتنسيق مع بعض الأطراف الدولية، عاملاً حاسماً في خلق إجماع للقيام بعمل جماعي مشترك (إبراهيم ، 2005).

يمكن تحديد رؤية دول الجماعة الأوروبية لأمن الخليج من خلال مراجعة بيانات الجماعة وتصريحات المسؤولين في الدول الأوروبية. وتوضح مراجعة مثل هذه المصادر أن دول الجماعة الأوروبية اهتمت بثلاث قضايا في مجال أمن الخليج هي: **الأولى** تتعلق بترتيبات الأمن في منطقة الخليج بعد حرب تحرير الكويت، و**الثانية** تتعلق بالعلاقة بين أمن الخليج وبعض القضايا الأخرى في العالم العربي، أما **الثالثة** فتتعلق بدور القوى الإقليمية والأطراف الثلاثة في تنظيم القضايا التي تتعلق بتحقيق الأمن في الخليج. ومن أهم هذه العوامل نفوذ الولايات المتحدة على منطقة الخليج العربي، ومحاولتها المستمرة إبعاد الاتحاد الأوروبي بعيدًا عن مسار العملية الاقتصادية والسياسية والأمنية في الخليج، مع افتقار دول الاتحاد الأوروبي إلى القدرات والوسائل التي تؤهلها للقيام بأدوار فاعلة تجاه الخليج، إضافة إلى تخوف الدول الخليجية من سياسة أوروبية مغايرة لسلوكها وقيمها الثقافية والمجتمعية، علاوة على غياب المبادرات المتكاملة للعلاقات بين الطرفين على كافة الأصعدة.

يمكن القول بأن الرؤية الأوروبية لأمن الخليج ترتكز على العديد من المحددات، أهمها: تأمين الإمدادات النفطية (أمن الطاقة)، والحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة، ومجابهة مصادر التهديد الداخلية التي تواجه أمن الخليج، مع

الاعتراف بالوضع المتميز للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، وتأثيرها القوي على دولها، خاصة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على النفط باعتبار أن الولايات المتحدة تقوم بدور الضامن الرئيسي في مجال الدفاع الخارجي عن دول مجلس التعاون الخليجي، ولهذا كثيرًا ما تتجاوب أوروبا مع المقترحات والمشاريع الأمريكية الخاصة بأمن الخليج.(العفيفي، 2002).

كان للأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها منطقة الخليج في الأعوام الأخيرة دورها في تشجيع العلاقات السياسية والأمنية بين الجانبين، وظهر ذلك في مجالي التعاون الدفاعي والعسكري، والتعاون في مكافحة الإرهاب(عبد العظيم، 2002):

تأثر الدور السياسي والأمني الأوربي في منطقة الخليج إلى حد بعيد بعدم توصل دول الاتحاد إلى سياسة أمنية وخارجية مشتركة، ويؤكد ذلك اختلاف المواقف الأوروبية من قضايا المنطقة ذات الصلة بأمن الخليج، مثل الحرب الأخيرة على العراق، وملف إيران النووي، إضافة إلى اقتصار الدور السياسي والأمني الأوروبي في منطقة الخليج على مساندة الولايات المتحدة، ومن المؤشرات الدالة على ذلك أن الوجود العسكري للدول الأوروبية لا يوازي الثقل العسكري للولايات المتحدة في منطقة الخليج، علاوة على أن الدور السياسي الأوروبي في في عملية السلام يقتصر على دور الممول لمشاريع التسوية، إن محددات الدور السياسي والرؤية الأوروبية لأمن الخليج تنطلق أساسًا من اعتبارات نفطية (تأمين إمدادات النقط) وتبعاً لذلك تحدد مواقفها من قضايا المنطقة، بحيث تصب في النهاية في خدمة أهدافها ومصالحها.

3.2 دور مجلس التعاون لدول الخليج العربي في أمن الخليج العربي:

كان لتشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين السعودية و الكويت والإمارات وعُمان وقطر والبحرين نتائج شديدة الأهمية في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، لكن أهم هذه النتائج على صعيد هيكلية النظام هو تغيير نظام القطبية داخل النظام الإقليمي الخليجي من القطبية الثنائية التعددية إلى نموذج أقرب إلى نظام

القطبية المتعددة. فالقطب الثالث الذي ظهر بتشكيل مجلس التعاون الخليجي امتلك من عناصر القوة ما يجعله قادراً على موازنة قوة القطبين الآخرين، فمساحة هذا القطب الثالث تفوق مساحة إيران والعراق معاً، كما أن عائداته النفطية وإنفاقاته العسكرية تجاوزت بدرجات كبيرة عائدات وإنفاق القوتين الأخريين. وهذا يعني من الناحية النظرية على الأقل أن مجلس التعاون امتلك كل عناصر القوة، ربما باستثناء القوة البشرية، لموازنة أدوار القوة الإيرانية والقوة العراقية وإحداث التوازن المطلوب في تفاعلات النظام، وخلق إمكانية وجود أنماط متعددة من التفاعلات من شأنها تقليل احتمالات الحرب داخل النظام (كريستيان، 2006).

لكن من الناحية الفعلية لم يُحدث تشكيل مجلس التعاون الخليجي تلك التحولات الإيجابية داخل النظام لسبب رئيسي هو أن المجلس لم يستطع ان يتحول إلى تكتل حقيقي داخل النظام الإقليمي الخليجي، وظل أقرب إلى صيغة المنظمة الإقليمية التشاورية، تجتمع قمته سنوياً للتشاور فيما يعني القيادات السياسية العليا من شكليات العلاقة بين الدول الأعضاء دون أن يقوم المجلس بانتخاب أحد أعضائه من الملوك والأمراء رئيساً له. فالرئاسة وفقاً للنظام الأساسي، تكون للدورة لا للمجلس، وهو ما يعني أن مسؤولية رئيس الدولة تنتهي بانتهاء تلك الدورة (عبد العظيم، 2002).

فقد أولى النظام الأساسي للمجلس أهمية فائقة لمبدأ «السيادة الوطنية» للدول الأعضاء. فالتصويت في المجلس يخضع لقاعدة الإجماع وليس الأغلبية، أي أن كل دولة تمتلك تلقائياً حق الاعتراض داخل المجلس وفضلاً عن ذلك فإن النظام الأساسي ضمن عدم طغيان أجهزة المجلس على الخصوصيات الذاتية لكل دول عضو، حيث جعل سلطات صنع القرار في يد المجلس الأعلى. وإمعاناً في الحفاظ على السيادة الوطنية لكل دولة، فإن المجلس لا يصدر قرارات واجبة النفاذ في الدول الأعضاء، ولكن ما يحدث، للأخذ بتوجيهات المجلس، أن تقوم الدول الأعضاء بإصدار قوانين وقرارات وطنية لتنفيذ ما يصدر عن المجلس الأعلى. ولذلك فإن جميع القواعد والتدابير والأنظمة التي تصدر في نطاق المجلس ليس لها الأثر

المباشر في الدول الأعضاء بمجرد صدورها، بل لا بد من إصدار تشريع داخلي بتبنيها أخذاً بمبدأ (ثنائية القانون). وعادة ما تتأخر الدول الأعضاء في إصدار التشريع الداخلي لاعتبارات تقدرها كل دولة. كما أن عملية إصدار القوانين الوطنية قد تثير بعض الإشكالات سواء من حيث مصدرها أو توقيتها أو قوة إلزاميتها(عبد العظيم، 2002).

هذا العزوف عن القبول بسياسات وتوجيهات جماعية أكثر اندماجية في إطار المجلس ترجع لأسباب كثيرة في مقدمتها ظروف نشأة الدول الأعضاء وتركيزها على خلق الشخصية الوطنية المستقلة، ومن ثم الالتزام بشكل مطلق بمبدأ السيادة الوطنية، وهناك من يضيف سبباً آخر هو أن مجلس التعاون الخليجي يعني لكل عضو من المشاركين فيه غير ما يعنيه للأعضاء الآخرين. فقد شكل بالنسبة للسعودية، بحجمها الجغرافي وثروتها النفطية الضخمة وأهميتها الدينية وعدد سكانها الكبير، (منتدى) تلعب فيه دور الشريك الأكبر. ومن جهة ثانية، شكل للكويت (منبراً) تتصرف من خلاله على أساس أنها البلد الأكثر تأهيلاً لخلق توازن مع الشريك الأكبر (السعودية). أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، فالمجلس كان بمثابة (ملجأ آمن) يقيها من تطورات سياسية إقليمية تهدد أمنها واستقرارها. أما عُمان فقد نظرت إلى تشكيل مجلس التعاون على أنه إطار تنطلق منه إلى تأكيد هويتها والتأثير في الأحداث في المنطقة، وإعطاء سياستها الخارجية التي تقوم على أساس علاقات أوثق مع الغرب، درجة من الدعم الخليجي الجماعي.

هذه الاعتبارات كلها أثرت في مسار حركة التفاعلات داخل النظام الإقليمي الخليجي ، فعلى الرغم من أن هيكلية النظام تحولت، بنشوء مجلس التعاون، إلى هيكلية ثلاثية القطبية، فإن أنماط التفاعلات لم تكن محصورة في الإطار الضيق لمثلث العلاقات بين القوى الإقليمية الثلاث: إيران والعراق ومجلس التعاون، ولكنها أخذت ثلاثة مسارات مميزة هي: مسار العلاقات بين القوى الإقليمية لمثلث العلاقات (إيران والعراق ومجلس التعاون)، ومسار العلاقات بين الدول الست أعضاء مجلس التعاون منفردة مع كل من إيران والعراق ومسار العلاقات بين دول مجلس التعاون

والقوى الكبرى وتأثيرها على العلاقات مع الدول الاقليمية إذاً كان البعد الأمني حاضراً سواء صراحةً أم ضمناً، في قائمة أولويات مجلس التعاون الخليجي، واتخذ هذا البعد المظاهر التالية (كريستيان، 2006):

الأول: الجانب المتعلق بالترتيبات (الاستراتيجيات) الأمنية، حيث تم إقرار عدد من الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة بعض الظواهر المتعلقة بالأمن مثل المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة وغسل الأموال.

الثاني: الجانب المتعلق بالتعاون العسكري، حيث وضعت القمم الخليجية إطاراً عاماً للتعاون العسكري بين الدول الست، ينطلق من تعزيز مفهوم الأمن الجماعي القائم على أربعة مبادئ أساسية هي: "أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ، ووحدة المصير المشترك، وتحقيق التكامل الدفاعي، واعتماد دول المنطقة على نفسها في حماية أمنها والحفاظ على استقرارها"، ولتحقيق ذلك اتخذت الكثير من القرارات التي ساهمت في تعزيز التعاون العسكري بين دول المجلس، فقد أقرت قمة المنامة عام 1982 إنشاء قوة "درع الجزيرة" بهدف بناء قوة ذاتية للدول الأعضاء والتنسيق بينهما بما يحقق اعتماد دول المنطقة على نفسها في حماية أمنها والحفاظ على استقرارها، وهو الأمر الذي أكدته القمة السابعة والعشرون في الرياض في ديسمبر 2006 حيث طالبت بضرورة تطوير قوات درع الجزيرة، وهذا يعكس في دلالته الأهمية المحورية التي تتحملها هذه القوات لدى التخطيط لوضع أية استراتيجية دفاعية خليجية مشتركة لمجلس التعاون.

الثالث: الجانب المتعلق بأسس وركائز التعاون الأمني مع دول العالم، حيث أكدت دول المجلس ضرورة العمل على تحقيق الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي وفق أسس ثابتة تتمثل بـ "عدم التورط في الصراعات الدولية واتباع سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى" (إدريس، 2000).

الرابع: مناقشة القضايا ذات الأبعاد الأمنية: سواء على الصعيد الداخلي (كالتطرف والإرهاب، والعمالة الوافدة، والتركيبة السكانية) أو على الصعيد الإقليمي

(حروب الخليج الثلاث، الأولى الحرب العراقية – الإيرانية 1980–1988 والثانية حرب تحرير الكويت عام 1991، والثالثة الحرب الأنجلو – أمريكية على العراق في آذار2003) وقضايا الصراع العربي – الإسرائيلي وقضايا الانتشار النووي في المنطقة وخصوصاً الملف النووي الإيراني. (عبد العظيم، 2002).

خلاصة

وما يمكن قوله خلاصة هو أن دول مجلس التعاون الخليجي معنية بالدخول في إعادة رسم جديد لطبيعة الأخطار والتحديات الإستراتيجية الطابع، وسلمها التراتبي، واستتباعاً إعادة رسم هيكل الدفاع والتسلّح. فغالبية هذه الدول تعاني من اختلال هيكلي على مستوى نظم التسلح السائدة فيها. وتحديداً، فإن القدرة الصاروخية لمعظم دول المنطقة تكاد لا تساوي شيئا، قياساً بما لديها في مجالات التسلّح الأخرى. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الدول الغربية تمتنع تقليدياً عن تزويد الدول الخليجية بقدرات صاروخية. وقد آن الأوان لسد هذه الثغرة.

وفي السياق الأكثر مرجعية، تتبدى الحاجة لبناء مفاهيمي جديد لقضية التوازن الإستراتيجي في إقليم الخليج العربي، بناء لا يرتكز على ذات المفاهيم التي سقطت مع حرب الخليج الثانية، وبات إعادة إنتاجها أمرا مستحيلاً بعد حرب العراق. ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي التعويض عن الثغرة الديموغرافية التي تعانيها بتوطين متقدم للتكنولوجيا العسكرية، وبناء خبرات وطنية في مجالات الدفاع، وتوسيع قاعدة البحوث الأساسية والتطبيقية.

وإن إعادة بناء مفهوم التوازن يستتبع مبدئياً إعادة بناء خيارات الردع. وحيث إنه قد يكون هناك توازن قوى مستقر، وآخر غير مستقر، وحيث إن الردع مرتبط بتوازن القوى، فإن الردع قد يكون هوالآخر ذا طبيعة مستقرة كما هو في حالة الردع المتبادل، أو يفتقد تلك الطبيعة. وقد يفقد الردع استقراره نتيجة خطأ في التقدير.

إن المطلوب هو إعادة بناء معرفي متكامل لمعادلة الأمن في الخليج، على نحو يستجيب للكم المتزايد من متغيرات البيئتين الإقليمية والدولية، ويغدو قادراً على إبعاد شبح التفجرات والحروب.

تقتضي تحقيق أمن الخليج ترتيبات أمنية لحماية المنطقة بما فيها من ثروات بترولية، وبما يخدمها من ممرات مائية، أي أن هذه الترتيبات يجب أن تخدم مصالح دول المنطقة، ومصالح الغير في المنطقة المتمثلة في البترول بالدرجة الأولى، ومرجع ذلك أننا نعيش في عالم متشابك المصالح لا يمكن لدولة فيه أن تعيش بمعزلٍ عن الدول الأخرى.

وإزاء كل ذلك، فإن من أهم المرتكزات التي يجب أن يعتمد عليها أمن الخليج هو أن تكون ترتيبات الأمن والنظام الأمني عربية، وتنبع من دول المنطقة دون تدخل أجنبي، وأن تبنى على أساس تحديد حجم ونوع التهديدات الموجهة للمنطقة حاليًا، وفي المستقبل، فضلاً عن تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، وسبل تحقيقها؟ مع إبعاد المصالح الأمنية للدول عن دائرة خلافاتها، وعدم السماح لتلك الخلافات بالتأثير عليها.

كذلك، لابد من تحقيق الأمن بمفهومه الشامل بأبعاده الداخلية والخارجية، علمًا بأن المكون الاقتصادي للأمن القومي هو الضرورة الملحة التي يمكن من خلالها تحقيق باقي نواحي الأمن المطلوبة، وأن مشاركة الدول العربية في هذه الترتيبات كلٌ طبقًا لإمكاناته – ضرورة مع العمل على تلافي المسببات التي أدت إلى قيام الخلافات الخليجية، ومعالجة الآثار التي نجمت عن الحرب العراقية – الأمريكية.

الفصل الثالث

التحولات السياسية على المستوى الدولي والاقليمي

تمهيد:

تعتبر التفاعلات التي مرت بها الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وألمانيا، والاشتراكية مثل دول الاتحاد السوفييتي ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا من أهم التغيرات التي أثرت على النظام الدولي، ولم تحدث هذه التغيرات فجأة أو بدون مقدمات، بل جاءت نتيجة لسلسلة من التراكمات والتغيرات الجزئية التي تسبق التحول الجذري، والتي قد تمتد إلى فترة زمنية طويلة نسبياً وغالباً ما يحدث أن تغييراً عميقاً يتم في عصر من العصور بطريقة بطيئة بداية يزداد تسارعاً ثم يأتي حدث مهم (انهيار الدولة العثمانية أو الحرب العالمية الأولى أو الثانية)، لتكون بمثابة الإعلان لهذه التغيرات وتنتقل البشرية من حالة إلى أخرى ومن حقبة إلى حقبة في مجال التوازنات والعلاقات، وكان للحروب دور هام في معظم التحولات الكبرى التي شهدها العالم، كونها الوسيلة الوحيدة لتحقيق مصالح الدول القوية والسمة الرئيسة لتلك الحقبة(خميس ، 2005).

ينطبق هذا الوضع على التغيرات الدولية التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي أطلق عليه مصطلح "النظام الدولي الجديد" وكانت نتيجة هذه التغيرات انهيار الكتلة الشرقية، ومنظومة الدول الاشتراكية، وأزمة الخليج الثانية عام 1991 وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وأفغانستان، والعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية 2003، وما تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، وحرب إسرائيل على لبنان سنة 2006، والحرب على غزة 2008، ولا يمكن الحكم بأن هذه الأحداث وحدها هي التي أدت إلى ظهور "النظام العالمي الجديد"، بل كانت هنالك تراكمات قديمة، بدأت بالظهور في السبعينيات وتسارعت خلال الثمانينيات، عندما اجتاحت رياح التغير بلدان أوروبا الشرقية، وفي مطلع التسعينات، وعلى اثر تفكك الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات مستقلة، وأزمة الخليج الثانية التي مثلت أول نموذج لتدخل عسكري للدول الكبرى ضد دولة من دول العالم الثالث حيث انه كان

يتعذر القيام بحملة مماثلة قبل انهيار النظام الاشتراكي ومن هنا بدا النظام الدولي الجديد يلعب دوراً هاماً في التغيرات والعلاقات الدولية .

1.3 التحولات السياسية الدولية (التحول إلى النظام الدولي الجديد)

أطلق مصطلح "النظام الدولي الجديد" ليعبر عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف إستكمال سياستها الاستعمارية، وليس تراجعاً أو تعديلاً عن تلك السياسات، فالغرب لا يزال ينظر إلى المنطقة العربية على أنها خزان هائل من الثروات الطبيعية (النفط والمعادن)، وسوقاً استهلاكية لبضائعه ومنتجاته وصناعتها، برغم أن الحقائق أثبتت عدم صدق الشعارات البراقة التي يطلقها مثل حقوق الإنسان، والديمقراطية، وحق تقرير المصير، واحترام الحريات.

يتسم النظام الدولي الجديد بالكثير من التعقيدات، فبالرغم من وجود قوة عظمى تملك كل مقومات عناصر القوة التي تمنحها الهيمنة على القرار الدولي، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود قوة أو دول أخرى لها دورها على الساحة الدولية، ويشير بأن النظام الدولي الجديد ليس أحادي القطب، وهذا ما يعطيه ميزة التعقيد، التي لها الانعكاسات الايجابية والسلبية، فهناك الكثير من مظاهر الأمن العالمي تعود إلى عدم قدرة العديد من الدول على التنبؤ بعواقب سلوكها العدواني، مما يضطرها إلى أن تتخلى عنه، كما يعود السبب في عدم تجدد العديد من الصراعات إلى صعوبة إجراء حسابات الربح والخسارة بدقة، لذلك يرى البعض أن النظام الدولي الجديد بني على دعامتين تاريخيتين هما (إدريس، 2002) :

1- التزام الولايات المتحدة بتوفير الأمن لأوروبا وشركائها من دول آسيا، وبالتالي حصول هذه الدول على حصص في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

2- التركيز على المنطقة العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير في مجالي الإصلاح السياسي والاقتصادي، وبالمقابل فان هذه الدول وافقت على تقديم

الدعم اللوجستي أو الاقتصادي للولايات المتحدة، مقابل توفير الحماية لتلك الدول من أية أطماع أو اعتداءات من الدول الأخرى.

3- تشير الأحداث المتلاحقة التي يشهدها العالم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم وترسم سياسات النظام العالمي الجديد، وأن هذه السيطرة تتمثل في التدخل في الشؤون والأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول(عبد العظيم، 2002).

4- وفيما يتعلق بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها دولياً، وسكوت دول أخرى على هذا الوضع، فإن ذلك يعود إلى عدة أسباب من أهمها: التقارب في المصالح، وتحقيق الأهداف من خلال التحالفات، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ على أمنها واستقرارها وحمايتها من أية مخاطر، وبالمقابل، فان الزعامة السياسية والتفوق العسكري وممارسة الهيمنة على مختلف دول العالم، ستبقى بيد الولايات المتحدة الأمريكية، شريطة أن لا تؤدي هذه الهيمنة إلى الإضرار بمصالح حلفائها، وهناك عاملان رئيسان لقيام مثل هذه التحالفات وهما (خميس ، 2005):

5- ضعف دور الدول الأوروبية بلعب أي دور سياسي في الوقت الراهن، وذلك بسبب إهتمامها بشكل أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن القومي لدولها، ومن أجل ذلك، فان هذه الدول تحتاج إلى توفير غطاء أمني ليس من أجل توفير الحماية اللازمة لإكمال عملية التوحيد، بل أيضا حتى لا تصبح المسائل الأمنية سببا لنشوب الخلافات السياسية بين دول الاتحاد نفسها، والذي قد يؤدي إلى إعاقة لعملية التكامل.

6- عدم توفر حوافز أو عوامل مشجعة للدول الأخرى بالقيام بأي دور أمني عالمي في الوقت الحاضر، وذلك لأن قيامها بمثل هذا الدور قد يؤدي إلى حدوث صدام بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الشكوك التي قد تثار نتيجة قيام الدول الأخرى بمثل هذا الدور، كما أن مثل هذا الانقسام

ربما يؤدي إلى تجاوز المخاطر الأمنية بحيث ينعكس سياسيا واقتصاديا على تلك الدول.

فرض النظام الدولي الجديد في أعقاب الحرب الباردة تحـولات إيديولوجية وجيو-إستراتيجية شملت دول العالم إجمع، وجاءت هذه التحولات بتحديات فرضت على دول العالم ضرورة التعامل مع المتغيرات العالمية، ليس فقط كفرص لتحقيق المكاسب، بل التعامل مع ما تحمله من مخاطر، ونظراً لأن دول العالم العربي تمثل جزءاً من البيئة الدولية الجديدة، فقد تأثرت هي الأخرى بهذه المتغيرات، وقد تعددت آراء وأفكار الباحثين حول ماهية وأنواع هذه المتغيرات، وسنوضح هذه المتغيرات فيما يلي: (إدريس، 2002)

اولاً : هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي الجديد من خلال تحديد عوامل التهديد القائمة من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية :

1- استخدام القوة العسكرية دون حدود .

2- تحقيق السلام عبر الائتلاف والتحالفات الدولية .

3- سيطرة وإدارة الولايات المتحدة الأمريكية لأية تحالفات دولية.

4- التراجع الكبير في مفهوم السيادة الوطنية، وزيادة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك من خلال مجالات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب .

5- إعطاء أولوية للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية على الاعتبارات 6- السياسية في نطاق التفاعلات الدولية .

6- غلبة الطابع الدولي على العديد من القضايا والمشكلات الإقليمية والمحلية.

7- التسارع المذهل في خريطة التحالفات الغربية مما أضعف من مكانة ودور دول المنطقة، وتعاظم سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة على المصادر النفطية في منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: التحولات في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا ألـشرقية وانهيـار المعـسكر الاشتراكي

منذ وصول ميخائيل غورباتشوف إلى الـسلطة عـام 1985 كـان إتجاهـه السياسي يتمثل في التركيز على الإصلاح والمكاشفة، وإعادة بناء الدولة بنمط جديد إتسم بالعديد من التقلبات السياسية والاقتصادية داخل البلاد، وأدى هذا إلـى تحـول مفاجئ وانفتاح على العالم الخارجي، ونتيجة لذلك، فقد عجزت السياسة الداخلية عن مواكبة أهداف الدولة، ومن هنا كانت بداية النهاية وحدوث التحولات التي اجتاحـت الاتحاد السوفيتي وبقية مجموعة الدول الاشتراكية في أوروبا الـشرقية، واعتمـاد غورباتشوف سياسة البروسترويكا (إعادة البناء). مما أدى إلى تحريك سلسلة مـن الأحداث التي تمثلت في تفكك النظام الشيوعي فـي أوروبـا ألـشرقية، و إحـداث تغيرات عميقة داخل الإتحاد السوفيتي، كما أن سياسة "البروسترويكا" قد أدت إلـى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الصين، وتبدلت العلاقات السوفيتية مع حلفائها من دول أوروبا ألشرقية من حالة التبعية، إلى حالة الرعاية المنظمة التي تحترم إستقلال وإرادة الشعوب، فقد بدأت الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد الـسوفيتي منـذ عـام 1991 بإقامة علاقات سياسية واقتصادية مباشرة مع بعضها البعض ومـع الـدول الأخرى. (الاشعل، 2005)

أدت التحولات داخل الاتحاد السوفيتي إلى انعكاسات كبيـرة علـى النظـام الدولي بصورة عامة وعلى الشرق الأوسط بصورة خاصة، الأمر الـذي أدى إلـى تراجع دور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى منافسة للولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وانتهاء النظام ثنائي القطبية، وقد تمثلت مظاهر تفكك الاتحاد السوفيتي في العديـد من المبادرات التي طرحها غورباتشوف ومنها: نزع السلاح، والحد مـن التـسلح، وبعض التنازلات من جانب الاتحاد السوفيتي التي تخـص التـسويات الإقليميـة، والانسحاب من بعض المناطق الإسـتراتيجية، وبهـذا تكـون الولايـات المتحـدة الأمريكية قد سيطرت على الساحة الدولية كقوة قطبية واحدة(إدريس، 2002).

ثالثاً : حروب الخليج الثانية 1991 والثالثة 2003

جاءت حرب الخليج الثانية في أعقاب حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) التي خرج العراق منها منتصراً، ولديه قوة عسكرية ضخمة مؤثرة على المستوى الإقليمي، وهذا ما يهدد مصالح الدول الغربية في المنطقة، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية التي زادت من ضغوطاتها السياسية والاقتصادية على العراق بهدف القضاء على هذه القوة، إلى أن وقع العراق في مأزق إحتلال دولة الكويت، وقد شكل هذا بداية النهاية للعراق كقوة وكدولة فاعلة بالمنطقة، وبدأت الدول الغربية تفكر للإستفادة من هذا الوضع الجديد لتحقيق مصالحها في المنطقة.

أصبح احتلال العراق للكويت ذريعة شرعية للولايات المتحدة الأمريكية لتقود تحالفاً دولياً يضم أكثر من (30) دولة لإخراج العراق من الكويت وتوفير موطئ قدم لها في منطقة الخليج العربي. وإضافة لذلك، فقد إستغلت الولايات المتحدة هذه الفرصة لتوجيه رسالة إلى الدول المنافسة لها كاليابان والدول الأوروبية بعدم تجاهل الدور القيادي المتميز لها في المرحلة المقبلة، وخلال هذه المرحلة، كان الاتحاد السوفيتي يمر بظروف قاسية على الصعيد السياسي والاقتصادي الداخلي والخارجي، الأمر الذي دفع غورباتشوف إلى الاستفادة من الوضع من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية لحجب التأييد الدولي ومساندة الحركات الانفصالية المطالبة بالاستقلال عن الإتحاد السوفيتي، وذلك مقابل السماح للولايات المتحدة بإدارة أزمة الخليج بشروطها ووفقاً لرؤيتها ومصالحها(خميس، 2005).

تمكنت الولايات المتحدة من التأثير على الدول التي تحالفت معها ضد العراق وحشدها خلف سياستها، وتوزيع الأدوار على تلك الدول، وأصبحت سياسات الدول الأوروبية تدور في الفلك الأمريكي، وذلك من خلال قيام تلك الدول بتقديم الدعم المالي والعسكري لغزو العراق، الأمر الذي عزز من قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وتفوقها على بقية دول العالم، وتدعيم مكانتها كقوة أحادية القطب على المستوى الاستراتيجي، وقد حدث هذا بسبب ارتباط حرب الخليج الثانية والثالثة بعامل النفط الذي كان احد المبررات الرئيسية لاندفاع الولايات المتحدة باتجاه العمل

العسكري، وللحيلولة دون هيمنة العراق على نفط الخليج، والمحافظة علـــى تـــدفق النفط للولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان (الاشعل، 2005).

هنالك علاقة وثيقة بين سعي الولايات المتحدة الأمريكية الى تحقيـــق الأمـــن والسلم في المنطقة، وبين تحقيق المصالح الأمريكية، فهي تحرص على الأمن بهدف تأمين مصالحها، ونتيجة للاجتياح العراقي للكويـــت، تمكنـــت الولايـــات المتحـــدة الأمريكية من إقناع الدول الخليجية الست (المملكة العربية الـــسعودية، والكويـــت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان، والبحرين) لإنفاق حوالي (37) مليـــار دولار (خميس، 2005) كمساهمة في المجهود الحربي لقوات التحالف ضد العـــراق خلال حربي الخليج الثانية والثالثة، وما ترتب عنها من تبعات وإمدادات عـــسكرية ولوجستية، وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لا زالت غير قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار لا في منطقة الشرق الأوسط عموماً ولا في العـــراق خصوصاً الأمر الذي اضطر الإدارة الأمريكية بداية عـــام 2007 للإعـــلان عـــن إستراتيجية جديدة بزيادة قواتها 20 ألف جندي إضافي وسيتم وضعهم فـــي بغـــداد لإعادة النظام والاستقرار فيها، ثم عدلت الخطة وأعلنت إدارة الرئيس أوبامـــا عـــن خطتها الانسحاب من العراق. (الجبوري،2009)

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ حرب الخليج الثانيـــة إلـــى تعزيـــز تواجدها العسكري كماً ونوعاً في منطقة الخليج، وتمثل ذلـــك فـــي إنـــشاء قواعـــد ومرافق عسكرية ثابتة ومتنقلة، والعمل على زيادة عدد العاملين في تلـــك القواعـــد، بالإضافة إلى اتفاقيات أمنية ودفاع مشترك مع دول الخليج، ففـــي الكويـــت هنـــاك قاعدتا السالم وجابر الأحمد (والتي تضم منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ)، وفي البحرين يقع المقر الدائم للأسطول الأمريكي الخامس، وتـــضم قاعـــدة الـــشيخ عيسى مهبطاً لطائرات التموين الأمريكية، أما دولة قطر فتضم العديد من القواعـــد العسكرية الجوية الأمريكية والتي تستخدم كقاعدة لتخزين الأسلحة والعتاد والمـــواد التموينية، أما المملكة العربية السعودية، فتحتوي على قواعد عسكرية أمريكية فـــي كل من الدمام والخبر وتبوك والظهران وجدة وأبها والرياض، وقاعدة الأمير سلطان

الجوية جنوب الرياض، وفي عُمان، هناك قاعدتان "سيب ومازيرا وتومران"، وفي الإمارات العربية هناك قاعدة جوية تعتبر أهم مركز لتوفير الوقود للطائرات الأمريكية، وتضم اليمن وحدات عسكرية أمريكية في ميناء عدن لصيانة الوحدات البحرية وتزويدها بالوقود، وفي تركيا تقع أكبر قاعدة للولايات المتحدة الأمريكية (انجرليك)، وتعتمد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على اتفاقات تحالف استراتيجي، حيث تحصل القوات الأمريكية على تسهيلات عسكرية في معظم المواقع العسكرية الإسرائيلية، وهناك قواعد مخصصة لتخزين الأسلحة والمعدات للقوات الجوية والبحرية والقوات الخاصة الأمريكية (المارينز).(خميس، 2005)

رابعاً : أحداث الحادي عشر من أيلول 2001

تعتبر أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 واحدة من أهم أحداث العصر، والتي تمثلت في تدمير برجي التجارة العالمية في نيويورك، ومبنى البنتاغون في واشنطن، ونتيجة لهذا الحدث، فقد دخلت العلاقات الدولية مرحلة جديدة تختلف كلياً عن المراحل التاريخية السابقة، وخاصة فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية مع دول العالم.

أدت التغيرات الدولية والاقليمية التي ظهرت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، إلى تحولات جذرية في النظام السياسي العالمي، من حيث أنماط الهيمنة، والعلاقات بين الدول، والنظام الاجتماعي والثقافي للدول الغربية ذاتها، فللأول مرة تضع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية نظامها السكاني القائم على أساس الاندماج وقانون المواطنة تحت طاولة إجرائية لإعادة إنتاج الثقافات داخل المجتمع الغربي، ومثال ذلك أزمة الحجاب في فرنسا، وأزمات المهاجرين والجنسية، وقانون العمل، وفي الغرب أخذت أزمات العنصرية بالظهور بعد أحداث أيلول، حيث تعرض الكثير من العرب والمسلمين والآسيويين المقيمين في الولايات المتحدة إلى العديد من المضايقات، وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها شن حملة عالمية لمكافحة الإرهاب، وذلك تطبيقا لنظرية بوش المعروفة باسم الضربة

الإستباقية (preemption)، حيث أطلق على عالم ما بعد 11 أيلول "عصر الرعب". (الاشعل، 2005)

إن المعادلات والمشاريع السياسية التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط تحت مسميات الشرق الأوسط الجديد والكبير وخارطة الطريق، والحرب على الإرهاب، ومفاهيم الإصلاحات الحرية والديمقراطية والتعددية وغيرها والتي ظهرت بعد 11 ايلول، تدخل ضمن إطار المحافظة على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، ومن نتائج هذه المعادلات والمشاريع التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية (إدريس، 2002):

1- شعور غالبية دول العالم بفقدان الأمن والاستقرار.

2- ظهور ثقافة صراع الحضارات ومنها الصراع بين الشرق والغرب، والإسلام والمسيحية، والصراع بين الديانات.

3- شروع الدول المعرضة لأخطار التغيير والاجتياح (مثل كوريا الشمالية وإيران) بتبني مشاريع التسلح النووي، بهدف المحافظة على حضارتها ووجودها.

4- تغيير في الإستراتيجية الأمريكية من سياسة دبلوماسية الإقناع إلى دبلوماسية إملاء الشروط بالإستراتيجية المباشرة (استخدام القوة العسكرية) والتي تمثلت في احتلال العراق، وأفغانستان والقضاء على حكومة طالبان، وعقد الاتفاقيات الأمنية مع العديد من دول المنطقة، والتحالفات العسكرية، وإقامة القواعد العسكرية في عدة دول، وذلك بهدف حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

5- إعادة النظر في مهام وصلاحيات حلف الأطلسي ليستخدم قواته خارج حدود دوله حفاظاً على مصالحها.

6- إستغلال إسرائيل أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 والتي اتهم بها تنظيم القاعدة، حيث وظفتها إسرائيل لمصالحها وجعلت منها ومن ومعاركها

لمحاربة الإرهاب شريكا وحليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، وبما يتيح لها المجال لقتل الشعب الفلسطيني الأعزل والشعب اللبناني أمام المجتمع الدولي وبذريعة الدفاع عن النفس.

خامساً: الحرب على الإرهاب

شكلت هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 على كل من نيويورك وواشنطن نقلة نوعية في تطور ظاهرة الإرهاب، وبدت كنوع جديد من الإرهاب أكثر من كونها شكلا من أشكال الإرهاب التقليدي القديم. وقد ظهر مفهوم الإرهاب الجديد في الأدبيات السياسية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث وصفه رجال السياسة والباحثون الأكاديميون على أنه "يمثل شكلا متميزاً من أشكال الإرهاب خاصة فيما يتعلق بالاتجاه التصاعدي في عدد وحجم العمليات والآثار التدميرية المترتبة عنه"، ومنذ عام 1993، تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لثلاث عمليات إرهابية رئيسية: محاولة تفجير مركز التجارة العالمي1993، وتفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في تنزانيا وكينيا عام 1998، ومن ثم جاء الحدث الابرز عام2001 هجمات نيويورك (الاشعل، 2005).

بالرغم من الحملات التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان، والادعاء بالقضاء على هذين النظامين، إلا أن الإرهاب ما زال قائما، حيث حدثت أعمال إرهابية في العديد من دول العالم مثل اندونيسيا والمغرب والسعودية وتركيا وروسيا وإسبانيا وكان آخرها ما حدث في لندن وشرم الشيخ وعمان، بالإضافة إلى ما يحدث يوميا على الساحة العراقية وفي الأراضي الفلسطينية من اعمال مقاومة ضد المحتل الأجنبي وهي مشروعة حتى في القانون الدولي، مما يؤكد عدم وجود علاقة لهذه الأحداث بالإرهاب وتنظيماته، إلا أن ما تقوم به الولايات المتحدة وحلفاؤها قد يمثل مصدر إثارة للجوء إلى الإرهاب، وسوف يكون له تأثيره على دول العالم أجمع(عبد العظيم، 2002).

إن الجهود الدولية التي تبذل للقضاء على الإرهاب، قد ضاعفت من درجة تعقيدها وغموضها، نتيجة لنظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأحداث على أنها

جزء من مؤامرة إرهابية واحدة كبرى تسير على خطوط القاعدة وبتدبير منها، وكان لهذا الإرهاب المفرط العديد من التأثيرات على المتغيرات الـسياسية الدوليـة مـن ناحيتين(طه، 2007):

1. اعتبار الإرهاب عدواً استراتيجياً مثل الاتحاد الـسوفيتي سـابقاً ويجـب السعي إلى تدميره بالقوة والوسائل العسكرية .
2. وضع هدف مكافحة الإرهاب فوق كل الأهداف المهمة الأخرى للسـياسة والحكم، حتى وإن تطلب الأمر المخاطرة والتـضحية بـبعض الأمـور المهمة، وذلك ليس فقط فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات العامة وحكم القانون فحسب، بل حتى إذا ترتب على ذلك تبعـات ماليـة واقتـصادية باهظة.

كان للحرب العالمية على الإرهاب تأثير قوي على التوازنات الإسـتراتيجية والسياسية علـى مـستوى العـالم والـشرق الأوسـط، ومـن هـذه التـأثيرات: (الأشعل،2005)

1. لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية قدمها فـي أفغانـستان وأعطـت لنفسها وسائل الإشراف عـلى طرق النفط المستقبلية التي تربط بين بحر قزوين وآسيا الشرقية وخاصة الصـين .
2. الحرب على العراق من أجل إقامة نظام موالي لها في بغـداد وأحـدثت تغييراً كبيراً في النظام العالمي الجديد من شأنه أن يجعل الولايات المتحدة الأمريكية مركزاً للعلاقات الدولية، وتكون لها قدرة علـى التـدخل فـي العلاقات الإقليمية والثنائية بين الدول، وإخضاع حكام العـالم لإرادتهـا السياسية .
3. أعطى وضع الإرهاب الدولي وزناً أقوى للولايات المتحدة على حـساب الإتحاد الأوروبي حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على روسـيا والدول الأوروبية مشروع الدرع المضاد للصواريخ وهو نظـام خـاص يهدف إلى حماية التراب الأمريكي ويتكون من سلاح دفاعي وهجومي في

آن واحد، ومن ناحية أخرى فقد كان لهذا التحول تأثير على الدول العربية فيما يتعلق بعلاقاتها مع دول الإتحاد الأوروبي، سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو الدبلوماسية.

4. أدى التقارب الأمريكي- الروسي إلى المساهمة في عدم تمكين أوروبا من تحقيق هدفها في إنشاء وحدة أوروبية مستقلة قوية من جهة، ولمواجهة بروز الصين كقوة كبرى في القرن الحادي والعشرين من جهة أخرى.

5. استفاد الكيان الصهيوني من الأوضاع الراهنة (الحرب على كل من العراق، وأفغانستان) في تحقيق أهدافه بتكثيف الحرب على الفلسطينيين والعمل على إضعاف سلطتهم، وطمس الهوية الفلسطينية، كما قامت إسرائيل بشن حرب على لبنان لإضعاف قوة حزب الله اللبناني سنة 2006، والمساعدة في القضاء على النفوذ السوري المتبقي في لبنان، وذلك في إطار مشروع حرب ضد هذه الدول، بحجة أن هذه الدول تساند الإرهاب.

6. أصبحت الولايات المتحدة تمثل مصدر تهديد لمختلف دول العالم بشكل عام وبعض دول الشرق الأوسط بشكل خاص، حيث أنها تعتبر هذه الدول مصدراً للإرهاب مثل (إيران، سوريا، كوريا الشمالية، ليبيا، السودان) وما زالت تمارس ضغوطاً كبيرة على هذه الدول، وتعمل على فرض هيمنتها وشروطها السياسية وإلا تعرضت لما تعرض له العراق.

أثمرت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد كل من أفغانستان والعراق عن ظهور نظام دولي يتكون من ثلاثة أطر كبرى هي: القطبية الواحدة أو الأحادية، والإرهاب الدولي، والعولمة، وقد تشكل إطار الحرب على الإرهاب نتيجة لهجمات الحادي عشر من أيلول، وهو أحدث هذه الأطر وأكثرها تأثيراً على شكل العلاقات الدولية، وبالرغم من ذلك، فإن هذا الحدث لم يحدث تغييراً هيكلياً على النظام الدولي، ولم تمس منه سوى التفاعلات الأقرب على السطح، ولكن الحرب على العراق جعلت المجتمع الدولي والأمم المتحدة أمام خيار صعب، وهذا الخيار يتعلق

بمصير النظام الدولي والمبادئ والقواعد التي كانت تطبق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتتمثل هذه المبادئ في مبدأ السيادة وعدم اللجوء إلى استخدام القوة بين الدول، والعمل على تسوية الخلافات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها وقوانينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2.3 التحولات السياسية على المستوى الإقليمي والعربي (الشرق الأوسط)

ظهر مفهوم الشرق الأدنى قبل ظهور الشرق الأوسط بقرون طويلة، حيث ظهر في عصر الاكتشافات الأوروبية في القرن الخامس عشر من خلال محاولات البرتغاليين الوصول إلى طريق جديد للشرق، وفي هذا الإطار أطلق مفهوم الشرق الأقصى على الهند، الصين، واليابان، في حين أطلق اسم الشرق الأدنى على البلاد الواقعة شرقي البحر المتوسط بين أوروبا والشرق الأقصى، إلا إن هذا المفهوم في الوقت الحاضر قد انتهى، وظهر مفهوم الشرق الأوسط، والذي إزداد إستعماله خصوصاً بعد بدء عملية السلام بين العرب وإسرائيل على إثر الحرب على العراق (عبد العظيم، 2002).

وبحسب التعريفات الغربية من النواحي الجغرافية، فيعرف على أنه تلك المنطقة التي تضم كل من مصر، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، العراق، دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الدول الشرق أوسطية غير العربية مثل إسرائيل، تركيا، قبرص، الباكستان ، وإيران.

وهناك من عرَف الشرق الأوسط بأنه يضم البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط وهي الأقطار العربية المشرقية ودول الخليج العربي والجزيرة العربية والعراق وتركيا وإسرائيل، ويمكن إضافة مصر والسودان وإثيوبيا، كما يمكن فصل العراق وأقطار الخليج العربي من هذا المفهوم وإلحاقها بكتلة أخرى محورها إيران.

أما الموسوعة السياسية فتعرف الشرق الأوسط بأنه يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي ومصر وتركيا وإيران، وتمتد لتشمل أفغانستان وقبرص، وأحيانا ليبيا (الكيالي، 1990).

1.2.3التحولات السياسية على الساحة العربية :

أصبحت الساحة العربية محط إهتمام القوى العظمى خاصة بعد احداث ايلول 2001 فبالاضافة الى الإهتمام السياسي بالمنطقة هناك التوجه والتحرك العسكري المتمثل بحلف الناتو في أستراتيجيته التي تبناها في قمة واشنطن 1999، وبدأ بالسيطرة على الممرات المائية الدولية، وبخاصة تلك المؤدية إلى الشرق الأوسط، ويقوم الآن بدور فاعل في أفغانستان، ويسعى إلى القيام بنفس الدور في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً حيث منح الحلف بعض دول الخليج صفة حليف من خارج الحلف(البحرين والكويت) الأمر الذي يسهل للقوات الأمريكية وقوات الحلف باستخدام المنشات العسكرية والدعم من الدول المضيفة وهنالك قبولاً خليجياً عاماً لسياسة الولايات المتحدة العضو البارز في حلف الناتو من منطلق العلاقات الإستراتيجية الأمنية باعتبار أن أمريكا هي بوليصة التامين الأخيرة بالنسبة لها بالرغم من أن دول الخليج تحاول الاعتماد على الأمن الذاتي حيث أنفقت عام 2005 حوالى(34مليار)دولار على الأمن والتسلح لقوات درع الجزيرة (طه، 2007).

طرأ تغير في بعض القيادات العربية منذ نهاية القرن الماضي (السعودية، العراق، سوريا، الأردن، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، وفلسطين والكويت)، وقد سعت هذه القيادات إلى تحقيق الأمن والاستقرار لشعوبها وتحقيق التعاون مع دول الجوار والدول الصديقة، وتم إقرار الدستور العراقي خلال شهر تشرين الأول من عام 2005 وإجراء انتخابات نيابية في نفس العام تمخض عنها إقامة حكومة جديدة وبعد مرور عام على تشكيلها ما زالت غير قادرة على إعادة الأمن والاستقرار للعراق كونها تشكلت على أسس طائفية بحتة، وقد اتجهت بعض

الدول العربية نحو النهج الديمقراطي وزيادة المشاركة الشعبية في الحكم مثل انتخابات الشورى في سلطنة عمان عام 2007 وانتخابات المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية لأول مرة عام 2005 واستئناف الحياة النيابية في البحرين عام 2006 التي توقفت عام 1975 وانتخابات برلمانية لاول مرة في كل من الإمارات العربية وقطر عام 2006 (كشك، 2005).

أولاً : قضية ضبط التسلح

بعد حرب الخليج الثانية وقبل انطلاق مفاوضات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، فقد تصاعدت مشاريع الحد من التسلح، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وكانت البداية في مؤتمر مدريد عام 1991، ثم تشكيل وفود التفاوض من قبل الجانب الإسرائيلي، والأطراف العربية (الأردن، سوريا، منظمة التحرير الفلسطينية)حيث قامت الدول العربية بإجراء مفاوضاتها كل على حدة وبلجان مستقلة (الكواري، 1996).

إن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول العربية بإلزامها بالتوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الكيماوية عام 1992 قد جردت العرب من واحدة من أهم أوراقهم التفاوضية مع إسرائيل، وذلك كون هذه الورقة كان يمكن أن تلعب دورها كمعادلة للورقة النووية الإسرائيلية (قلعجي، 1992).

تزايد الخلل في توازن القوى بين الدول العربية من ناحية وبين إسرائيل من الناحية الأخرى، وذلك بسبب الدعم الاستراتيجي الأمريكي لإسرائيل، ولقناعة الدول الكبرى باحتياجات إسرائيل الأمنية، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، في حين أن تلك الدول ليست مقتنعة بحاجة الجانب العربي لمثل هذا الدعم.

إن استمرار الوضع القائم وفرض نظام الرقابة بالإكراه على التسلح، كما حدث في الحالة العراقية سابقاً، والإيرانية حالياً، فان ذلك يعني إستمرار إحتكار إسرائيل للأسلحة النووية في المنطقة، ومرة أخرى، فإن هذا يشير إلى دعم أمريكي

واضح لإسرائيل، ومساندتها في البقاء كأقوى دولة في المنطقة، تلوح بالعقاب لكل دولة تفكر في الخروج عن سيطرتها.

أدى ظهور نظم التسلح الجديدة والأسلحة الذكية إلى تدافع الدول نحو تطوير تسليحها في مواجهة الأسلحة النووية، ومثال ذلك سعي إيران وكوريا الشمالية لامتلاك برنامج نووي.

ثانياً : الصراع العربي الإسرائيلي

كان للأحداث الدولية تأثير سلبي على الدول العربية، وإيجابي على إسرائيل، حيث حصلت على إعتراف عربي بوجودها، ووقعت بعض الدول العربية على معاهدة سلام مع إسرائيل، وتم تبادل البعثات الدبلوماسية، وبقيت أطراف أخرى بانتظار التوصل إلى حل للخلافات الشكلية في صياغة اتفاقيات السلام أفضت التطورات الدولية والإقليمية إلى تجميد عمليات السلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل دون التوصل إلى أية حلول، وحصلت السياسة العدوانية الإسرائيلية على دعم غير مسبوق من قبل حزب المحافظين، ومجلس الشيوخ الأمريكي، واستغلال إسرائيل لحملة الحرب على الإرهاب، حيث ضاعفت من جهودها في قمع المقاومة الفلسطينية بكل ما تملك من أسلحة وقدرات عسكرية، وخاصة بعد انتفاضة الأقصى والتراجع الدولي والإسرائيلي عن التطبيق الكلي لاتفاقيات السلام الموقعة مع الفلسطينيين، والمماطلة في تنفيذها، الأمر الذي أثر سلباً على المنطقة وزاد من حدة التوتر السياسي فيها، فاندلعت الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية وزادت إسرائيل من قيودها على حركة الفلسطينيين من والى الأراضي الفلسطينية وإغلاقها المتكرر للمعابر الحدودية خاصة مع مصر والأردن وزادت الضغوطات الشعبية لهذه الدول لقطع علاقاتها بإسرائيل ومقاومة التطبيع معها الأمر الذي أثر سلباً على المنطقة العربية سياسياً واقتصادياً بسبب هذه الأحداث.

تراجع الدور الأمريكي كشريك رئيسي في مفاوضات السلام وجهوده لحل أزمة الشرق الأوسط وخاصة بعد تولي المحافظين الجدد مقاليد الحكم عام 2000 ، وإعطاء القضية الفلسطينية أولوية ثانوية بعد محاربة الإرهاب، وتبين أن وعود

الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة دولتين، وتنفيذ خارطة الطريق التي وضعت عام 2000 ما هي إلا تكتيك استراتيجي لإمتصاص الغضب العربي وخاصة بعد إحتلال العراق، وتفاقم دور جماعات المصالح التي تتحكم في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مثل اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة المعروفة باسم اباك(aipac) واهتمام أعضاءها بكافة القضايا الهامة التي تمس أمن واقتصاد إسرائيل ، ودعم إسرائيل في بناء جدار الفصل الذي أقامته إسرائيل عام 2002 بهدف زيادة الحصار السياسي والاقتصادي والأمني على الشعب الفلسطيني (حوات ، 2006) .

أدى التحالف الإستراتيجي الأمريكي- الإسرائيلي إلى تزايد الضغوط على الدول العربية لتقديم المزيد من التنازلات لصالح إسرائيل ، ثم وقع الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من جنوب لبنان عام 2000 ومن قطاع غزة عام 2004، وربما يكون مثل هذا الانسحاب إجراء تكتيكياً من قبل إسرائيل بهدف التخلص من الأعمال التي يقوم بها سكان غزة ومقاومتهم المستمرة للاحتلال، أما الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان فجاء كجزء من زيادة الضغوطات على سوريا مما أدى إلى الانسحاب العسكري السوري من لبنان عام 2005 بعد أكثر من عشرين عاماً من تواجد القوات السورية في لبنان،واندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول عام 2000 على أثر محاولة قيام أرئيل شارون دخول المسجد الأقصى المبارك بحراسة أكثر من (3000) جندي إسرائيلي، وتم مواجهة هذه المحاولة بقوة شعبية ضخمة، اعتقد الإسرائيليون أنها ستنتهي خلال أيام أو على الأكثر (6) أشهر ومن أهم إفرازات انتفاضة الأقصى نجاح حماس ووصولها إلى سدة الحكم في السلطة الفلسطينية،ومع تزايد عمليات المقاومة ضد إسرائيل بدأت الحكومة الإسرائيلية في 23 شباط 2002 مشروعاً لبناء جدار أمني في الضفة الغربية يفصل بين إسرائيل والأراضي المحتلة، وقد تعرض هذا المشروع إلى انتقادات دولية واسعة بسبب عدم شرعيته القانونية وإثارة الدمار على الشعب الفلسطيني ، وتسلمت حركة حماس السلطة بعد الانتخابات التي جرت في أذار 2006، ومن ثم تعرض الحكومة الفلسطينية لحصار دولي وإقليمي سياسي واقتصادي أضعف من فعاليتها

خلال الفترة الماضية، مما فرض عليها ضغوطاً لإعادة تشكيل حكومة وحدة وطنية لا يكون لحماس دور كبير فيها و يعود السبب في تعرض الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس إلى حصار دولي وإقليمي، عدم إعترافها بإسرائيل كدولة وبالاتفاقات المبرمة مع الاسرائيليين سابقاً إستغلت إسرائيل الحرب الدولية على الإرهاب للتنكيل بالشعبين الفلسطيني واللبناني، خاصةً خلال عام 2006، وبدعم صريح من الولايات المتحدة الأمريكية، وصمت من المجتمع الدولي، مما عرض الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني رجالاً ونساء وشيوخاً وأطفالاً إلى القتل والإصابة بقنابل ورصاص الجيش الإسرائيلي، والذريعة أنهم إرهابيون، أما على الساحة اللبنانية فقد شنت إسرائيل حربا على حزب الله اللبناني استمرت أكثر من شهر، بنفس الذريعة، دمرت معظم أجزاء البنى التحتية وقتلت آلاف المواطنين وشردت الملايين من مناطق الجنوب اللبناني، نتج عن هذه الحرب أبعاد حزب الله عن الحدود ودخول قوات دولية وبمشاركة الجيش اللبناني لمسك الحدود اللبنانية الإسرائيلية وأحدثت صراعاً داخلياً بين التيارات والأحزاب اللبنانية قد يفضي بحرب أهلية تضر بدول المنطقة (الدسوقي، 2006).

ثالثاُ : أزمة الرئاسة اللبنانية

نتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي وتلاشي دعمه العسكري لسوريا منذ أواخر الثمانينيات، فقد ضعف ثقلها السياسي والعسكري والاستراتيجي، وكانت خارج أي صيغة في التجمعات الإقليمية، وعانت من تردي في الأوضاع الاقتصادية، وبالرغم من ذلك، بقيت سوريا قادرة على إعاقة إجراء أية ترتيبات لا توافق عليها في المنطقة.

لم يكن الوجود السوري – سواء العسكري أو السياسي– مثار استياء أو رفض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأوروبية في الفترة السابقة، بل كثيراً ما كان هذا الوجود يمثل عاملاً لضبط العمليات المسلحة ضد إسرائيل، والدليل على ذلك، أنه طوال ثلاثة عقود (منذ حرب أكتوبر 1973) لم يحدث أن وقعت أية مواجهة مسلحة إسرائيلية– سورية، كما أن الوجود السوري لم يكن ليمثل مصدر

قلق أمني أو استراتيجي لإسرائيل، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان هذا الوجود يمثل حلقة توازن في الوضع العسكري والسياسي على الجبهة اللبنانية بعد اغتيال رفيق الحريري (رئيس الوزراء اللبناني الأسبق) عام 2004، فقد شهدت العلاقة حالة توتر شديدة بين البلدين، اضطرت سوريا على إثر ذلك وبناء على قرار مجلس الأمن رقم (1559) إلى الانسحاب الكلي من لبنان في أيار 2005، ثم وقعت حرب تموز (2006).

كان للمتغيرات الأخيرة وخاصة بعد أحداث أيلول والحرب على العراق نتائجها السلبية على سوريا تمثلت في زيادة الضغوط الخارجية عليها وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لكونها المتغير المستقر في العلاقة مع لبنان، ومن نتائج الضغوط التي تمارس على سوريا ما يلي (طه، 2007):

1- إيواء الولايات المتحدة لمعارضين سوريين، والتلويح بهم في وجه دمشق بين الحين والآخر، وتنظيم صفوف معارضة في تحالف أطلق عليه "التحالف من اجل الديمقراطية" في تشرين الثاني من سنة 2003.

2- إصدار قانون محاسبة سوريا، والذي أصدره الكونجرس الأمريكي في شهر تشرين الثاني من سنة 2003 وبدأ تنفيذه في شهر أيار من سنة 2004، فكان هذا القانون البداية الحقيقية لبدء الضغوط على سوريا.

3- دخول أوروبا على خط الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد سوريا، وذلك بدءا بالتحرك الفرنسي، حيث دخلت العلاقات الفرنسية السورية مرحلة حرجة.

تعرض لبنان إلى العديد من الانقسامات والصراعات الداخلية بين مختلف التيارات من مسيحية وإسلامية،الأمر الذي يهدد الوضع بالانفجار في أية لحظة ، كذلك لم تكن التطورات الداخلية في سوريا بمنأى عن التحولات الخارجية التي تقع في داخلها، فقد شهدت دمشق تطورات غير مسبوقة مثل أعمال عنف واضطرابات وانشقاق من قبل نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام وانضمامه إلى صفوف المعارضة. (سامح،2007)

رابعاً : الحرب على غزة

استغلت إسرائيل البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدولية والمحلية وشنت عدوانها على قطاع غزة بتاريخ 2008/12/27م حيث قامت إسرائيل بشن عدوان واسع على قطاع غزة مستخدمة كافة الوسائل والأساليب لديها لتغيير الواقع الأمني داخل القطاع متذرعة أن صواريخ حماس تهدد إسرائيل يومياً، بعد أنتهاء التهدئة بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة، وقد استمر العدوان 23 يوماً دون تحقيق الأهداف الإسرائيلية، وبناء على ذلك قرر مجلس الأمن إصدار القرار رقم (1860) والذي ينص على ما يلي:

1- الدعوة إلى وقف فوري وقابل للديمومة لإطلاق النار يحظى باحترام كامل ويقضي إلى انسحاب تام للقوات الإسرائيلية من غزة".

2- يدعو إلى "تكثيف الجهود لإيجاد ترتيبات وضمانات في غزة بغرض تحقيق وقف دائم للنار وللهدوء بما في ذلك حظر تهريب الأسلحة" وضمان "فتح دائم" للمعابر.

3- إدانة العنف والأعمال العدائية الموجهة إلى المدنيين.

4- الحث على الجهود الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية وإعادة بناء اقتصاد غزة.

5- يرحب بالمبادرة المصرية لترتيب وتطبيق وقف إطلاق نار (في غزة) وكذلك بالمساعي الدولية والإقليمية الأخرى التي تبذل.

6- الدعوة إلى بذل جهود فورية للتوصل إلى سلام شامل بين إسرائيل والفلسطينيين "حيث تعيش دولتان ديمقراطيتان إسرائيلية وفلسطينية جنبا إلى جنب بسلام".

يرى الباحث أن هذا القرار جاء في هذه المرحلة التي تشهد تراجعاً كبيراً في المسارات التفاوضية وتعكس حالة التأزم التي وصلت إليها المنطقة مما استدعى إصدار قرار من مجلس الأمن يحاول تصويب مسار العملية السلمية ودفعها للوصول إلى حل يرضي جميع الأطرف، وقد استند هذا القرار إلى مجموعة القرارات الدولية

التي صدرت سابقاً عنه لتأكيد التزام الشرعية الدولية لدفع المسار الفلسطيني الإسرائيلي من خلال الجهود الدبلوماسية التي تبذلها المجموعة الدولية ممثلة بالمجموعة الرباعية، ويؤكد هذا الالتزام طلب القرار عقد اجتماع تشاوري دولي في موسكو عام 2009م.

2.2.3 التحولات السياسية الإقليمية

اولاً : الأوضاع التركية

لعبت الأحداث والمتغيرات السياسية الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي دوراً كبيراً في تغيير وضع تركيا الاستراتيجي، حيث خسرت سوريا القطب السوفيتي كحليف استراتيجي كان يشكل مصدر رئيسي لتسليحها ودعمها الاستراتيجي،وتم تحجيم القوة العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية، مما أزال الخطر الذي كان يمثل تهديدا للأمن التركي وأخل بمعادلة التوازن في المنطقة.

بدأت تركيا منذ ذلك الوقت بقيادة الرئيس التركي آنذاك (تورغوت اوزال) التحرك باتجاه استثمار المزايا التي قدمتها تركيا لقوات التحالف في حربها ضد العراق في حرب الخليج الثانية لتحقيق طموحاتها الإقليمية ورغبتها بالتوسع، وأثناء الغزو الأمريكي لاحتلال العراق سنة 2003، أحجمت تركيا عن تقديم الدعم العسكري لقوات التحالف، وذلك بناء على قرار صدر عن البرلمان التركي، وكان هذا الموقف مطابقاً من عدة وجوه لموقف الرأي العام الأوروبي والدول الأوروبية المناهضة للحرب، وخوفا من حدوث نتائج خطيرة تتعلق بالتوازنات في المنطقة، مما دفع الحكومة التركية إلى مخالفة حليفها الرئيسي(طه، 2007).

أما في ما يتعلق بالعلاقات العربية التركية فان السياسة التركية بعد حرب الخليج الثانية أصبحت معنية بالتطورات الإقليمية أكثر من الدولية لتأثير هذه التطورات بشكل مباشر على أمنها الوطني فهناك الدعوات الكردية لإقامة دولة مستقلة في شمال العراق وكانت تركيا قبل تفكك الاتحاد السوفيتي احد حوائط الصد الغربي ضد المعسكر الشرقي وهنالك الاجتياح التركي لرؤوس الأموال العربية

خاصة من دول الخليج وتسويق نفسها كدولة تبيع السلاح إضافة إلى أزمـــة نقـــص المياه التي بدأت نبرتها تعلو في الخليج والمنطقة بشكل عام واحتلال أمريكا للعراق كل ذلك ساعد في زيادة التحرك باتجاه الدول العربية خاصة الخليجية منهـــا حيـــث شهد عام 2005 تحركا مكثفا من قبل حكومة أنقرة لزيادة الروابط الاقتصادية مـــع دول الخليج وتجاوز معادلة النفط مقابل الماء حيث وقعـــت دول مجلـــس التعـــاون الخليجي في العاصمة البحرينية اتفاقية لإقامة منطقة تجـــارة حـــرة بـــين الجـــانبين (عرفة، 2006).

وتشعر تركيا بقلق كبير من الأوضاع بالعراق المهددة بالتقسيم وخاصة فـــي إقليم كردستان الذي يسعى لإقامة دولة كردية في شمال العـــراق محاذيـــة للحـــدود التركية الذي تضم أكثر من 15مليون كردي إضافة إلى تخوف تركيا من الإضـــرار بمصالح الإقلية التركمانية حيث حذر رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغـــان في الخامس عشر من كانون الثاني 2007 من أجراء أي تغيير في البنية الديمغرافية لمدينة كركوك الذي يطالب الأكراد بإلحاقها إلى إقليم كردستان الأمر الذي يرفـــضه العرب والتركمان واعتبر مسعود البرزاني رئيس كردستان العراق أن هذا التحـــذير يعد تدخل سافر في شؤون العراق الداخلية.

ثانياً : الأوضاع الإيرانية

لم تشعر إيران بالاطمئنان عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية خـــوض حرب لإسقاط النظام العراقي، برغم العداء بين إيران والعراق منـــذ ثـــورة الـــشاه، ووقوف إيران موقف المعارضة ضد هذه الحرب، وذلك بسبب التداعيات الـــسياسية والأمنية والإستراتيجية التي ستنتج عنها ، كما أن الإدارة الأمريكية قد اعتبـــرت أن إيران واحدة من دول محور الشر، الأمر الذي جعل إيران تشعر بمزيد مـــن القلـــق خوفا من أي تغيير أمريكي سواء في العراق أو الشرق الأوســـط، وممـــا زاد مـــن مخاوف إيران، أن تقع تحت الطوق الأمريكي، بعد أن أصبحت القـــوات الأمريكيـــة تحتل أفغانستان الواقعة شرقي إيران، وفي أكثر من دولة من دول الاتحاد السوفيتي الأسبق شمالا، وباكستان التي تمتلك الأسلحة النوويـــة وتربطهـــا علاقـــات وثيقـــة

بالولايات المتحدة، والتي تسير باتجاه إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ولا ننسى تركيا الحليف الاستراتيجي بعد إسرائيل للولايات المتحدة، وفي دول الخليج العربي جنوبي إيران تقع أهم وأكبر مصادر النفط.

اختارت إيران إستراتيجية عدم التصادم المباشر، وهو ما أسمته "الحياد الايجابي" أثناء الحرب على العراق حيث لم تقاتل مع العراق، ولا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم عرقلة أو تسهيل مهمة القوات الأمريكية(إبراهيم،2005).

أدى سقوط النظام العراقي إلى توفير فرص وتهديدات لإيران، ففي الوقت الذي تحولت فيه إلى القوة الإقليمية الأبرز، وعنصر أساسي في مستقبل العراق، وأصبحت أكثر تعرضاً وانكشافاً للضغوطات الأمريكية من عدة نواحي، وذلك بهدف منعها من الشعور بأنها أصبحت قوة إقليمية، أو لمنعها من التصرف بناء على هذا الشعور، ويعود السبب في هذا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بمد النفوذ الإيراني في منابع النفط، وبرغم حقيقة أن (الورطة الأمريكية) في العراق والحاجة إلى التحاور مع أي طرف سواء المقاومة – لتقليص خسائرها- أو مع أية جهة، إلا أن الولايات المتحدة لم تترك إيران وشأنها، بل فتحت مشكلة الملف النووي، والذي اعتبرت أنه يهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي (إدريس، 2005).

ما زالت الأزمة النووية الإيرانية تتأرجح أحياناً بين التهدئة وأخرى نحو التصعيد في ظل إصرار إيران على قيامها بتخصيب اليورانيوم، في الوقت الذي حاولت فيه الدول الأوروبية (ألمانيا، فرنسا، انجلترا) الوصول إلى حل توفيقي يحقق رغبات إيران في الحصول على الطاقة عبر الاستخدام السلمي للمفاعلات النووية ولكنها فشلت في ذلك وتم أحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الذي فرض عقوبات اقتصادية على إيران منذ مطلع عام 2005، في الوقت الذي تهدد فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إيران بتدمير مفاعلاتها النووية ما دامت مستمرة في خطط تشغيلها (عرفة، 2006).

تحاول الولايات المتحدة حالياً الترويج لخطر إيران على دول الإقليم (خطر ديمغرافي وجغرافي استراتيجي وخطر نووي وعقائدي) لجلب انتباه دول الإقليم

عن الخطر الإسرائيلي وتحديد مركزية الدور المصري من خـــلال امتـــداد النفـــوذ الإيراني إلى بعض الدول العربية ودعمها للحركات الإسلامية والتي تشكل معارضة في معظم الدول العربية، وظهر هذا الدعم جلياً في حرب إســـرائيل الأخيـــرة ســـنة 2006 على حزب الله في لبنان المدعوم من قبل إيران والذي كسب تأييـــد شـــعبي واسع من كافة الجماعات الإسلامية في الدول العربية وغير العربية، وفـــي حالـــة امتلاك إيران للسلاح النووي، فإن هذا سيمثل حالة تهديد للدول العربيـــة، وخاصـــة الدول المصدرة للنفط من ناحية، وحالة ردع لإسرائيل بما يحول دون تمكينها مـــن تحقيق مخططاتها في منطقة الشرق الأوسط من الناحية الأخرى، وقد يكـــون هـــذا السلاح سبباً في تخلي كلا من إيران وإسرائيل عن سلاحهما النووي، وجعل منطقـــة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل (طه، 2007).

أصبحت إيران في ظل الأوضاع الجديدة في العراق لاعبا أساسياً في الشؤون الداخلية له حيث تنوعت المصالح الإيرانية بين مصالح حيوية تمثلت فـــي الحيلولـــة دون ظهور العراق من جديد كتهديد لإيران سواء بـــشكل عـــسكري أو سياســـي او ايديولوجي وبين مصالح رئيسية منها الاحتفاظ بوحدة أراضي العراق مع تجنب عدم الاستقرار الشامل والتشجيع على إيجاد حكومة صديقة يسيطر عليها الشيعة الموالون لطهران والإبقاء على استمرار الولايات المتحدة منشغلة في وضع حـــرج بالمـــأزق العراقي وقد ساهمت هذه المصالح في أنتاج حكم شيعي عـــن طريـــق ديمقراطيـــة الانتخابات وخلق درجة من الفوضى البناءة والمسيطر عليهـــا لإطالـــة أمـــد عـــدم الاستقرار بالعراق، ويشير التقرير الذي نشرته مجلة التايمز الأمريكية فـــي عـــددها الصادر بتاريخ 14 آب 2005 المستند إلى وثائق استخباراتية أمريكيـــة أن إيـــران تمارس دوراً على المستويين السياسي والعسكري في العراق بدءاً من تشكيل شبكات مسلحة ودعم قوات بدر بدفع رواتب 11740 عضو ميليشيا فيها لنـــشر الفوضـــى والقتل وإثارة توترات طائفية بين السنة والشيعة لجر البلاد نحو حرب أهلية إضـــافة إلى محاولات إيران استغلال الأوضاع لتوسيع نفوذها في بعض دول المنطقة التـــي يتواجد بها جاليات شيعية وظهر ذلك جلياً في لبنان والبحرين والسعودية وتحالفهـــا

مع سوريا ودعمها المعلن لحركة حماس مما يؤكد احتمالية تزايد الخطر الشيعي (الهلال الشيعي) في منطقة الشرق الاوسط (طه، 2007).

ثالثاً : الشرق الأوسط الكبير.

في شهر نيسان من سنة 2004 طرحت الولايات المتحدة مشروعاً جديدا باسم "الشرق الأوسط الكبير والذي يمتد من المغرب إلى باكستان، وتم تبني هذا الاقتراح من قبل الدول الصناعية الثمانية في مؤتمر القمة الذي عقدته في جورجيا في شهر حزيران من سنة 2004، وتعتبر المبادرة جزءاً من إستراتيجية الحرية التي طرحها جورج بوش، والتي تمثل توسعة للحقوق السياسية والمشاركة السياسية في العالم الإسلامي، ومحاربة التطرف الإسلامي وقد سبق وان طرح شمعون بيريز مشروع الشرق الأوسط الجديد ويتبين من المشروعين ان المقصود هو استهداف الساحة الإسلامية عموماً والعربية خصوصاً والفرق بين المشروعين يتمثل في التوقيت واختلاف الظروف الدولية والإقليمية بهدف تمكين إسرائيل من أن تكون الفاعل الرئيسي والأوحد في المنطقة وأطلق شمعون بيريز على النظام الشرق أوسطي بأنه نظاماً إقليميا جديداً.

وتعكس مسودة هذا المشروع مزيداً من مشاركة الدول الأوروبية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن مسألة إجراء الإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط من خلال هذا المشروع قد تؤدي إلى توسعة الفجوة في وجهات النظر من قبل الحركات التحررية العربية والحكومات العربية، ومن خلال هذا المشروع، فسوف يتم ممارسة العديد من الضغوطات على حكومات الدول العربية لإجراء تغييرات سياسية في بلادها، ومن خلالها سوف يتم تعزيز أطر الديمقراطية في المنطقة، ولكن هذه المبادرة لقيت الكثير من المعارضة من الدول الأوروبية، لأن الأخيرة تهدف إلى حماية مبادراتها الإصلاحية، وتساورها الشكوك فيما يتعلق بقدرة الديمقراطية على التغلغل في الشرق الأوسط بدون إحداث تغييرات هامة في الثقافة والمجتمع، ولذلك، فهي (الدول الغربية) تفضل التعامل مع "التحديث" بدلا من الديمقراطية (طه، 2007).

تنظر الحكومات الأوروبية إلى حالة الاحباط والتوتر التي تسود العالم الإسلامي على أنها متجذرة طالما أن الأزمة مستمرة في العراق، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهي تمثل القدر القليل من الحرية في العالم العربي، ولذلك، فان الدول الغربية تركز على تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، وبما يوازي الضغوطات التي تمارس على العالم الإسلامي من أجل إجراء الإصلاحات الداخلية.

رابعاً: الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا

انطلقت هذه المبادرة من قبل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى في نيويورك أيلول 2004 (وهي بريطانيا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وروسيا والولايات المتحدة)، حيث عرضت شراكة مع دول "الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقياً، كما تبنت المبادرة عدداً من الأسس المهمة مثل: تشجيع الخصوصية المحلية، رفض النظام الاستبدادي، مراعاة تنوع الخصوصيات واحتياجات دول المنطقة، عدم الانطلاق من تصور وجود نموذج محدد يمكن تطبيقه على الجميع (One-Size-Fits-All)، عدم محاولة إيجاد بدائل عن عملية السلام في الشرق الأوسط، والاعتماد في العمل المشترك على البنى الموجودة سلفا في المنطقةً(مركز الخليج للدراسات، 2004).

لقد تم تحريك عملية "الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا" من خلال اللقاء التمهيدي الذي عقد على مستوى وزراء الخارجية لمجموعة الثماني و خمسة عشر وزيراً من دول الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا الذي عُقد في نيويورك في 2004/09/24، ومن خلال عقد لقاء على مستوى وزراء المالية في واشنطن في 2004/10/01 ، وفي هذا اللقاء، تم إقرار العديد من الخطط مثل: تشجيع العمل المشترك في المجال الاقتصادي في المنطقة، الإسهام في الحوار بين الشرق والغرب من خلال لقاءات تجمع بين الجانبين، الدعم في اتجاه إتاحة مزيد من فرص التعلم، العمل على رفع جودة محتويات العملية التعليمية، كذلك فان هذا المشروع يركز على ضرورة زيادة التعاون القائم بين الجانبين للعمل المشترك في المجال السياسي لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيادة الحكومية الرشيدة بهدف رفع مستوى

حرية التعبير عن الرأي والمساواة وتحقيق مجتمع المعرفة لتقوية الروابط بين الحكومات والمؤسسات غير الحكومية العاملة في المنطقة، وبين مجموعة دول الثماني والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لخلق الظروف التي تحفظ مصالح هذه الدول(طه، 2007).

ان الطروحات المتعلقة بالشرق الاوسط (الكبير، الجديد، الموسع) وان تنوعت فهدفها واحد يتمثل في الحفاظ على مصالح الدول التي تبنت هذه المشاريع وقد ساعدت المتغيرات الدولية والاقليمية في العقدين الماضيين في زيادة وتيرة مثل هذه المشاريع اضافة الى تخوف الدول صاحبة المصالح من التقارير المنشورة للامم المتحدة عن التنمية البشرية العربية والتي كان اخرها تقارير 2002 و2003 والتي اشارت الى ان اجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية ال 22 هو اقل من نظيره في اسبانيا وتزايد عدد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية وزيادة نسبة الامية ومعدلات الفقر والبطالة والرغبة المتنامية لدى الشبان العرب في الهجرة الى بلدان اخرى الامر الذي سيزيد من التطرف والارهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة وهذه المؤشرات لها انعكاسات سلبية تضر بالمصالح الوطنية لهذه الدول. وفي حال تحقيق او نجاح مثل هذه المشاريع فسيكون لها انعكاسات خطيرة على دول الشرق الاوسط عموماً والدول العربية خصوصاً كونها المستهدف الاول من هذه المشاريع (عرفة، 2006).

3.3 التحولات الاقتصادية:

أسهمت الأحداث الكبرى التي حدثت في أواخر القرن العشرين، في إحداث العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، ومن أهم المتغيرات الاقتصادية على المستوى الدولي التي تاثر بها الاقليم سياسياً ما يلي: (طه، 2007)

1- **العولمة الاقتصادية:** وتعرف بأنها الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة وتدفق رؤوس الأموال وانتقال التكنولوجيا وانتشار شبكات الاتصال،

وتيار التثاقف، فالعولمة الاقتصادية تمثل الانفتاح الاقتصادي والمنافسة في الأسواق وتوسيعها، والنمو المتسارع لتبادل السلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال عبر الدول، واستخدام التكنولوجيا وخصخصة النشاط الاقتصادي وتقليص دور القطاع العام فيه.

2- **التحول باتجاه نظام السوق وتزايد درجة الاعتماد المتبادل:** حيث تحولت المجتمعات القائمة على الاقتصاد الحر إلى مجتمعات تتحكم فيها الاحتكارات الكبرى الناتجة عن خضوع الأسواق لنظام العرض والطلب والمنافسة، وتعمل الولايات المتحدة في سبيل تعزيز هيمنتها إلى تعميم فكرة اقتصاد السوق الحر كمحور أساسي من محاور سيطرتها على العالم، من خلال هيمنة شركاتها على اقتصاديات دول العالم، وقد أدى تحرير الأسواق الوطنية وانفتاح اقتصادياتها على بعضها البعض، مع وجود ثورة معلوماتية، إلى زيادة درجة التكامل في الاقتصاد العالمي، أي زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، وإن كان هذا الاعتماد غير متكافئ في كثير من الأحيان (طه، 2007).

3- **تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد** . حيث تمكنت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة من استغلال هذه المؤسسات للسيطرة على الاقتصاد العالمي وإبقاؤه على الصورة التي تخدم مصالحها، ومن أهم هذه المؤسسات (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومؤسساته، ومنظمة التجارة العالمية).

4- **تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة:** من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد الاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية عملاقة بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصادياً وثقافياً وحضارياً وتاريخياً، والتي تربطها في النهاية مصالح مشتركة، حيث أشارت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1995 أنه يوجد على مستوى العالم حوالي (45) من أنظمة التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، وتشمل 75% من دول العالم وحوالي 80% من سكان العالم،

وتسيطر على 85% من التجارة العالمية، وفي ظل غياب تكتل اقتصادي عربي أو على الأقل التنسيق المشترك بين الدول العربية فان لهذه التكتلات الاقتصادية تأثير سلبي على الأمن الوطني للدول العربية.

5- **ارتفاع أسعار النفط عالمياً خلال عامي 2005و2006.** مما انعكس سلبياً على المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على معظم دول العالم، وبشكل خاص الدول غير المنتجة للنفط والأزمة المالية العالمية(عرفة، 2006).

ويرى الباحث ان العالم قد شهد خلال العقدين الماضيين أحداثاً وتحولات جذرية سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها انعكاسات حادة على كافة أرجاء العالم وخاصة منطقة الشرق الأوسط، والذي أصبح مسرحاً للصراع الدولي وللحرب الباردة ومرتعاً خصباً للحروب الأهلية والنزاعات بين دول الإقليم، وتضمنت هذه الأحداث والتغيرات انهيار المعسكر الاشتراكي في نهاية القرن العشرون، ومحاولة السيطرة على العالم من قبل قوة وحيدة تريد أن تحتكر لنفسها كل شيء، محدثة اختلالاً في التوازن الدولي (النظام الدولي الجديد)، وبروز دول الاتحاد الأوروبي واليابان والصين كقوى اقتصادية وسياسية كبيرة، ومؤثرة وبروز الاتجاهات الديمقراطية التي كانت مكبوتة والاتجاهات التحررية للاقتصاديات المعاصرة والاتجاهات الجديدة للتعامل مع منطلقات المصالح بدلاً من توازن القوى، وظهر هذا جلياً في الحرب التي شنتها قوى التحالف والتي كان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق (حرب الخليج الثانية عام 1991) بهدف احتكار الثروات وتأمينها لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على عناصر الأمن الوطني لدول الشرق الأوسط في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كانت تفجيرات الحادي عشر من أيلول 2001 لبرجي التجارة العالمية في نيويورك،حدثاً هاماً وجزءاً فاعلاً في هذه التحولات ونتيجة لهذه التفجيرات، فقد ظهر فكر سياسي جديد تجاه منطقة الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، استراليا، كندا،

إسرائيل... وغيرها)، وتمثل بإعلان الحرب على الإرهاب في الزمان والمكان الذي تراه مناسبا، وكان من أهم نتائج هذا الحدث، قيام الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال أفغانستان وتصفية حركة طالبان، ثم احتلال العراق، ثم إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل للفتك بالفلسطينيين واللبنانيين (حزب الله والمنظمات الموالية له)، وكان هذا يتم تحت دعم وغطاء من الولايات المتحدة الأمريكية وصمت المجتمع الدولي، وتحت مظلة القضاء على الإرهاب، أما أهم المظاهر السياسية لهذا القرن، فقد تمثلت في تهميش دور المنظمات الدولية الفاعلة كهيئة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية وغيرها، وأدت هذه الأحداث إلى العديد من التحولات السياسية التي ألقت بظلالها على منطقة الشرق الأوسط ، وتركت آثاراً بالغة على السياسات الداخلية والخارجية لدول المنطقة، كما كان لها تأثيرات هامة على الأمن الخليجي.

الفصل الرابع

الظروف السياسية في منطقة الخليج العربي بعد عام 2003

تمهيد:

تعيش الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط ضمن بيئة سياسية مضطربة منذ العقود الخمسة الأخيرة على الأقل، وهي غير مرشحة للاستقرار قريباً. فعلى مدى العقود الماضية شكلت القضية الفلسطينية إحدى بؤر الاضطراب، ودخلت البلاد العربية المحاذية لفلسطين والبلاد المجاورة بشكل غير مباشر حروباً مع إسرائيل هي خمسة حروب رئيسية، أي بمعدل حرب رئيسية كل عشر سنوات. كما ساهمت البيئة السياسية غير المستقرة في المنطقة في قيام عدة حروب أهلية في كل من السودان واليمن ولبنان والعراق والصومال والجزائر، أدت إلى نتائج سلبية على الأمن القومي العربي الخليجي.

وعلى الجانب الآخر شابت البيئة السياسية الخليجية حالة من عدم الاستقرار أيضاً، ففي العقود الخمسة الماضية تحولت البلاد العربية المتاخمة لدول الخليج من حكم ملكي يقوم على أسر حاكمة لها حق الحكم المطلق، إلى حكم جمهوري من المفترض أن يشارك فيه عامة الجماهير، فأصبح العراق في الشمال واليمن في الجنوب ومصر وسوريا في الغرب وإيران في الشرق، أنظمة جمهورية على مدى هذه العقود الخمسة.

وكانت الثورة الإيرانية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن العشرين بمنزلة الزلزال الذي أصاب استقرار منطقة الخليج العربي، حيث أيقظت الكثير من أشكال التعصب، وأثارت حفيظة العديد من شرائح الشعب في الخليج معها أو ضدها، خاصة عندما تبنى الإمام آية الله الخميني زعيم الثورة الإيرانية فكرة الحرب ضد المستكبرين ونصرة المستضعفين، وبعد انتهاء الحرب العراقية، بدأت إيران تعمل على تعزيزات إستراتيجيتها السياسية الأمنية بالسعي نحو امتلاك الأسلحة النووية مما شكل تهديداً لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

تصاعدت التحذيرات من رغبة إيران في استغلال الامتداد الشيعي في العراق لممارسة نفوذ على دول المنطقة، وذلك عبر سعيها الحثيث لتشكيل ما يسمى "الهلال الشيعي" الذي يمتد ليشمل بالإضافة إلى طهران كلاً من العراق وسوريا ولبنان. وقد أثار ذلك جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية العربية، ذلك بأن تلك التحذيرات تزامنت مع ما تداولته عدة تقارير استخبارية غربية عن وجود مخطط إيراني متكامل لاستغلال حرب الإطاحة بصدام حسين وحزب البعث، لتعزيز نفوذ طهران وهيمنتها ليس في العراق وحده، بل في المنطقة برمتها، وذلك من خلال اختراق الدول التي بها طوائف شيعية، وفي مقدمتها دول الخليج العربي وهو ما بدت آفاقه تظهر كدعم المتمرد الحوثي في اليمن، وكذلك بعض الحوادث الأخرى التي حصلت في البحرين والكويت، وهو ما يثير المخاوف من زيادة الاحتقان الطائفي في المنطقة، الأمر الذي يزيد من احتمالات دخول دول المنطقة في صور مختلفة من المواجهات مع إيران، وهو ما ستنشأ عنه حالة من عدم الاستقرار والفوضى التي ستؤثر سلباً على أمن منطقة الخليج.

1-4 الحرب الأمريكية على العراق

ظلت علاقات العراق بدول الخليج العربية تتسم بالخصام والعداء خلال أغلب فترات القرن العشرين، باستثناء مرحلة الوفاق القصيرة التي سادت خلال الحرب العراقية – الإيرانية التي استمرت لمدة ثمانية أعوام التي خرج منها العراق منتصراً، ولكنه خرج ضعيفاً اقتصادياً،الأمر الذي دفعه الى البحث عن وسائل لحل أزمته الإقتصادية،وطالب دول الخليج بتخفيض صادراتها من البترول واعلن عن إستغلال الكويت لحقول بترول تعود ملكيتها للعراق،مما دفعه الى إحتلال الكويت عام1990م ، الأمر الذي أدخل العراق في مأزق أدى في النهاية إلى انهياره إذ أدت حربان مدمرتان وثلاث عشرة سنة من العقوبات، التي أوهنت قوى العراق، إلى تحجيمه وتحويله إلى دولة عاجزة خلال فترة لاحقة (العيسوي، 2003).

في ظل تطور الأحداث بالمنطقة واحتلال العراق من قبل قوات أجنبية معظمها أمريكية تحت ذريعة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، ودعم العراق للإرهاب العالمي، وفي عدم وجود أي غطاء دولي قانوني لتلك الحرب، طالبت المملكة العربية السعودية بانسحاب القوات الأجنبية من العراق، وإفساح المجال أمام الشعب العراقي في اختيار النظام الذي يرتضيه لنفسه إيماناً بأن الأنظمة الديمقراطية لا يمكن تصديرها أو فرضها بقوة السلاح.

وفي ظل تفاقم الوضع الأمني في العراق ومقتل العشرات يومياً من المواطنين في عمليات انتحارية تنفذها جماعات مسلحة مجهولة ووجود أصابع اتهام تجاه إيران وبعض دول الجوار ودورها في دعم بعض المليشيات المسلحة، حيث أصبحت هذه الأعمال إرهابية طائفية بعد أن تجاوزت قتل الأبرياء في الشوارع إلى تفجير المساجد وقتل المصلين وترويع الآمنين بشكل عجزت فيه الحكومات المحلية المتعاقبة والقوات الأجنبية على السواء عن حقن الدماء وإعادة الأمن والاستقرار إلى العراق(العيسوي، 2003).

على خلفية التفاعلات التي أفرزها التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت معالم عراق الحاضر والمستقبل القريب تأخذ شكلها، وإذا مضت السياسات الأمريكية الخاصة بإعادة تشكيل العراق قدماً من دون معوقات (وهذا ما يبدو غير ممكناً على الأقل إلى وقتنا الحاضر)، فإن من المرجح أن يبرز العراق الجديد إلى الوجود كدولة إسلامية معتدلة، وككيان سياسي تعددي وليبرالي، له مجتمع مدني حيوي، وإقتصاد قائم على قاعدة إقتصاد السوق، وربما يكون دولة لها صلات قوية بالطرف الراعي لهذا التحول ونعني به الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن على أرض الواقع أصبحت الأمور مختلفة تماماً حيث أن طاقات العراق الاقتصادية والبشرية تستنفذ بتوترات التغييرات والتحولات، وبدا يظهر إلى الوجود كدولة ضعيفة من الناحية العسكرية. فقد تمكن العراق حتى نهاية عام 2005م من تدريب (700) جندي فقط، وهو يخطط لإنشاء جيش قوامه (40) ألف ، وهو هدف لم يكن واقعي إذا ما لم يحدث بالفعل وحتى إذا تمكن العراق من الوصول إلى

الهدف النهائي في هذا الخصوص، وهو تكوين جيش جديد مؤلف من (120) ألف ، فإنه سيكون ضعيفاً مقارنة بجيرانه؛ إذا تمتلك إيران قوات مسلحة مكونة من حوالي نصف مليون فرد، وسورياً (310) آلاف فرد، والسعودية (190) ألف فرد. وهذا يعني فقدان العراق لموقعه كقوة عسكرية في المنطقة بصفه عامه وعلى المستوى الخليجي بصفه خاصة(العيسوي، 2003).

وحسب التحليلات للوضع في العراق فإنه سوف يظل العراق أيضاً ضعيفاً في النواحي الاقتصادية، حيث أن متوسط دخل الفرد السنوي فيه (2400) دولار أمريكي، وهو يعتبر من أدنى المستويات في المنطقة ككل. أضف إلى ذلك المديونية التي تثقل كاهل العراق والتي هي الأعلى في المنطقة، حيث تصل إلى (120) مليار دولار أمريكي (علماً بأن هذا الرقم لا يشمل مديونية العراق المستحقة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية). كما أن قدرة الدولة على إعادة تأهيل اقتصادها وتوفير الخدمات الضرورية سوف تكون مقيدة للغاية بسبب حالة الفوضى وانعدام الأمن والنظام والفساد الإداري والتدخلات الخارجية فيه. وإذا تم الاعتماد على دخل النفط، وتأسيس النظام الاتحادي (الفيدرالي)، فإن الحكومة المركزية التي ستنشأ تبعاً لذلك ستكون أقل قوة من سألفتها. أو بمعنى آخر إن هذه الحكومة المركزية ستخضع لسيطرة أكبر من قبل نظام الضبط والتوازنات المركزية الذي سيوفره النظام السياسي الليبرالي. وبناء عليه، فإن الدولة المركزية التي ستنشأ سيكون لها قدر أقل من حرية التصرف. والمفارقة هنا أن الميزة الرئيسية التي قد يمتلكها العراق ستتمثل في تجربته الليبرالية. غير أن هذه التجربة سوف تكون محكومة بالضغوط الأمريكية الساعية إلى تحقيق نظام ليبرالي كامل من ناحية، ومن ناحية أخرى ستكون محكومة بالضغوط والتدخلات الإيرانية (إبراهيم ، 2005) .

لقد كان للغزو العراقي للكويت ثم حرب الخليج الثالثة أثرهما المباشر في تكوين رؤية دول الخليج العربي للخطر الأمني الذي يمثله العراق ويوثر فيه بطريقه مباشره أو غير مباشره.

شهدت علاقات العراق بدول المجلس بوادر انفراج، كان من أبرز مظاهرها تلك المبادرات التي قدمتها بعض القيادات الخليجية للمصالحة بين العراق والكويت ورفع العقوبات المفروضة على العراق، من ذلك دعوة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة السابق الشيخ زايد بن سلطان إلى رفع الحصار عن الشعب العراقي وتحقيق المصالحة العربية، وقدمت الإمارات الكثير من الأفكار التي تدعو إلى بلورة رؤية خليجية مشتركة حيال الأزمة العراقية تأخذ في الحسبان الضمانات المشروعة لدولة الكويت تجاه التهديدات العراقية، والعمل على الحفاظ على خطوط اتصال مع العراق قدر الإمكان، لكون العراق مهماً لبناء التوازن الاستراتيجي في المنطقة، والعمل على تخفيف الحصار المفروض على العراق. وتقدمت قطر في عام 2000 م بمبادرة دعت خلالها إلى العمل، على نحو موحد، لرفع المعاناة عن الشعب العراقي من خلال التوصل إلى حل سياسي للأزمة، تضمنت عدة أفكار منها: العمل من أجل تحريك الوضع الراهن وإخراجه من جموده، وإعادة تطبيع العلاقات العراقية الكويتية لكون ذلك مدخلاً إلى إعادة علاقات بغداد مع الدول الخليجية وكذلك عودة العلاقات العربية والدولية، والالتزام بمبادئ حسن الجوار والمصالح المشتركة، وتحديد مصير الأسرى والمفقودين الكويتيين بالعراق، والعمل على احترام سيادة كل طرف على أراضيه بما يساعد على بناء جسور الثقة ويعزز الاستقرار في الخليج. وسعت قطر أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامية في الدوحة في أواخر عام 2000 م إلى عقد محادثات مباشرة بين الوفدين العراقي والكويتي بهدف تقريب مواقفهما والشروع في حل القضايا المعلقة بينهما(العيسوي، 2005) .

في عام 2003م ومع انهيار نظام الرئيس صدام حسين بدأت بعض الأوساط الخليجية الحديث عن نهاية التهديد الذي كان يمثله العراق بالنسبة إلى هذه الدول. إذ يعد غياب هذا النظام مكسباً استراتيجياً لها، وبخاصة للكويت، فتجربة الغزو العراقي في الثاني في أغسطس 1990م وما ترتب عليها من محاولة بغداد إلغاء سيادتها الوطنية عن طريق احتلالها وضمها إلى الإقليم العراقي، كانت أكثر من كافية لكي تتولد لدى حكومة الكويت وشعبها مشاعر الارتياب والخوف تجاه سلوك العراق، وتغذي المخاوف الأمنية الكويتية حيث جعلها تنظر إلى العراق بوصفه مصدر تهديد

واقعي وكامن لم يكن في الإمكان مواجهته إلا من خلال شبكة التحالفات الأمنية مع القوى الكبرى، أما بالنسبة إلى بقية دول الخليج الأخرى، فإن كلاً من تجربة غزو الكويت وحجم القدرات العسكرية العراقية الذي كان متفوقاً في الكثير من الجوانب عليها، والطموحات العسكرية للحكومة في بغداد كانت جميعها تعزز الاعتقاد لديها بأن الجار العراقي كان يمثل مصدر تهديد تاماً ومحتملاً ينبغي مواجهته، فضلاً عن أن دولاً أخرى غير الكويت، كانت قد تعرضت لتهديدات من نظام صدام راوحت بين التهديدات الإعلامية والرسمية وبين أزمة احتلال الكويت. لذلك فإن هذه الدول استمرت تأخذ تلك التهديدات على محمل الجد خلال فترة ما بعد تحرير الكويت، نتيجة لذلك كله ارتفعت توقعات دول الخليج بأن تؤدي الإطاحة بنظام صدام حسين إلى انحسار التهديد الذي كان يمثله العراق لها من جهة، واستقرار منطقة الخليج من جهة أخرى (مركز الخليج للدراسات، 2002).

لكن البيئة العراقية الراهنة التي تتسم بعدم الاستقرار على جميع الصعد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، جعلت العراق "الجديد" أحد مصادر التهديد (المحتملة والكامنة) لأمن بعض دول الخليج، ليس من قبله ولكن لتدهور الأوضاع فيه بشكل عكس اضطراباً وخللاً في كل الموازين في منطقة الخليج، وأصبح مركزاً لإعداد كوادر إرهابية قد تعيد تصدير وتفرغ الفكر الأصولي إلى تلك الدول مثل التجربة في أفغانستان، وفي دول مثل دول الخليج مثل الكويت، لا تزال نظرة الشك والتوجس تجاه بعض النوايا العراقية قائمة، وذلك على خلفية بعض المواقف والتصريحات الصادرة عن مسؤولين عراقيين عقب سقوط نظام الرئيس صدام حسين، التي طالبت بإيجاد منفذ بحري للعراق على الخليج العربي ومن ذلك مطالبة نائب رئيس المؤتمر الوطني العراقي مضر شوكت في شهر يناير 2004م باستئجار جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيين، وهو الأمر الذي عدته الكثير من الأوساط الكويتية الرسمية والشعبية تهديداً وتكراراً لسياسات النظام العراقي السابق. ووصفت شوكت والمؤتمر الوطني العراقي الذي يرأسه أحمد ألجلبي بـ"أعداء" الكويت (الزيات، 2006).

وقد جاء خطاب رئيس الحكومة المؤقتة السابق إياد علاوي يوم 28 يونيو 2004م ليشير من جديد نوعاً من عدم الثقة لدى الكويتيين. ففي هذا الخطاب شكر علاوي الدول التي ساندت العراق في الحصول على حريته، ومنها: الأردن وسوريا وتركيا ومصر وإيران والإمارات والسعودية، فضلاً عن دول التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا ورومانيا وبولندا وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وهولندا وإسبانيا، ولم يذكر الكويت وهو الأمر الذي أثار ردود فعل كويتية غاضبة، جاءت على لسان وزير الخارجية الكويتي: "عملنا معاً على إعادة الحرية للعراق الذي لا ينسى ولن ينسى فضل الكويت، ولا ينكر فضل الكويت إلا جاحد". فيما رأت أغلبية أعضاء مجلس الأمة أن عدم ذكر اسم الكويت في أول خطاب رسمي يلقيه علاوي يعكس تجاهلاً واضحاً لدورها في تحرير العراق وإعادة أعماره. وطالبوا الحكومة الكويتية بالتمهل في إقامة علاقات دبلوماسية مع نظيرتها العراقية حتى تبقى كما يتبين موقفها الحقيقي من الكويت (التقرير الاستراتيجي الخليجي، 2005).

في المقابل ما زالت هناك بعض القوى الداخلية العراقية، وإن كانت غير رسمية، تنظر إلى الكويت بوصفها السبب في ما تشهده بلادهم حالياً، ناهيك عن قيام بعض الصحف العراقية أحياناً بإثارة المخاوف من دول الجوار، منها ما جاء في افتتاحية صحيفة المشرق في 2004/2/16 م في تعليقها على مؤتمر دول الجوار العراقي الذي عقد بالكويت، حيث أشارت إلى أن "الكويتيين ما زالوا أشد الناس عداوة لأهل العراق"، وأبدت دهشتها من "أن تعقد بلدان الجوار اجتماعاً يهتم بمصير وأمن واقتصاد واستقرار وبناء العراق في الكويت وفي الوقت الذي سخرت الكويت الأموال لحرق وتخريب مؤسسات الدولة العراقية. وأضافت: "إن مطالبة الملك غازي وعبد الكريم قاسم وصدام حسين بالكويت محقة وإن يوم القصاص آت لا محالة" (العيسوي، 2007، ص145).

شاركت السعودية في المؤتمر الدولي حول العراق في شرم الشيخ وقد أقر المشاركون في المؤتمر الدولي حول العراق في شرم الشيخ بالإجماع وثيقة العهد

الدولي للعراق وهي خطة خمسية تهدف إلى إحلال الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق)، وقد حذر العاهل السعودي من الخطر الذي يهدد العراق وهو الحرب الأهلية ففي كلمته التي افتتح بها أعمال القمة الخليجية الـ 27 في الرياض في 2006/2/9م، لفت إلى أن العراق يوشك أن يدخل ظلام الفرقة في ظل الاقتتال الداخلي، فقال: (وفي العراق الشقيق لا يزال الأخ يقتل أخاه، ويوشك هذا الوطن العزيز أن ينحدر في ظلام الفرقة والصراع المجنون)، وصرح الأمير سعود الفيصل الذي قال في خطاب ألقاه أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك خلال شهر سبتمبر 2005: "إن الإيرانيين يهذبون إلى المناطق التي تؤمنها القوات الأمريكية ويدفعون أموالاً وينصبون أناساً موالين لهم، بل وينشئون قوات للشرطة ويسلحون المليشيات. وهم يحتمون أثناء قيامهم بكل هذا بالقوات البريطانية والأمريكية... لقد خضنا معاً حرباً لإبعاد إيران عن العراق من الكويت، والآن فإننا نسلم البلاد كلها (أي العراق) لإيران دون مبرر (العيسوي، 2007).

ويرى الباحث أن سبب ازدياد حدة المشكلات التي تواجه دول الخليج العربي جراء الوضع في العراق مخيبه للآمال نتيجة عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إدراك حقيقة المشكلات الهيكلية المعقدة في العراق، إلى جانب عجزها عن القيام بدور أكثر فاعلية سواء على الصعيد السياسي أو على صعيد الإعمار الاقتصادي. ولقد أدى استمرار المقاومة وتصاعد أعمال العنف إلى تحويل العراق إلى بلد مستورد للأمن بدلاً من أن يكون مصدراً له، الأمر الذي أثار مخاوف إضافية حول انعكاسات ذلك الوضع على الاستقرار الأمني الداخلي في تلك الدول، بالإضافة إلى إفرازاته المحتملة على النطاق الإقليمي.

ولاشك أن القضايا الحدودية هي أهم نقطة خلاف بين دول الخليج والعراق وقضية الخلاف الحدودي بين الكويت والعراق توضح أن المصالحة بينهما لن تكون بالسهولة التي يدعيها السياسيون. ففي يوليو 2005م، تم إطلاق النار صوب مئات العراقيين الذين نظموا مظاهرة للاحتجاج عندما شرعت الكويت في بناء حاجز معدني فاصل لمنع السيارات من العبور بصورة غير قانونية عبر المنطقة

الصحراوية الواقعة بين الدولتين. وبينما طالب هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي بالحوار البناء ودعم تشكيل لجنة من الخبراء بالتنسيق مع الكويت لتأكيد الحدود الدولية طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، وقد بدأ العراقيون بالشروع في اتهام الكويت باقتطاع أجزاء من الأراضي العراقية وسرقة النفط العراقي. وقال جواد المالكي، وهو عضو محافظ في الأغلبية الشيعية في البرلمان العراقي: "هناك انتهاك لسيادة الأراضي العراقية"، وحذر أولئك "الذين يعتقدون أننا لا نملك جيشاً قوياً يستطيع حماية حدودنا". وتلا ذلك تصريح من وزير شؤون الديوان الأميري الكويتي الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، الذي قال "إن الحدود الحالية صحيحة وأن الكويت" لن تتخلى عن بوصة واحدة من أرضها". وترى الكويت أن خط ترسيم الحدود مع العراق في عام 1993 يعتبر خطأً نهائياً (العيسوي، 2007).

وأخيراً، تم التعبير عن مخاوف حول قضية أعمال المقاومة داخل العراق والدور الذي يلعبه متشددون يشتبه في انتمائهم إلى دول خليجية. فمن جهة، كان واضحاً أن هناك أفراداً متورطين في أعمال العنف من مواطني بعض هذه الدول، وذلك على الرغم من أن عددهم لا يزال موضع جدل. ومن جهة أخرى، فقد قامت الحكومات الخليجية بجهود الحد من نشاط هذه الفئات (خميس، 2005).

وتكشف هذه التصريحات عمق المأزق الذي تواجهه دول الخليج العربي، فهي تتفهم مخاطر تفشي حالة عدم الاستقرار داخل العراق والدور السلبي للوجود الأمريكي في تكثيف أعمال المقاومة. وفي الوقت نفسه، كما تتخوف تلك الدول من عودة المتشددين الذين صقلتهم المعارك التي يخوضونها في العراق إلى أوطانهم الأصلية ومن ثم العودة إلى النموذج الأفغاني في هذه الأزمة والذي سبب مشاكل أمنية كبيره كان أكثر المتضررين بها السعودية التي عانت كثيرا من النشاطات الإرهابية فيها من بداية هذا العقد. كما تتفهم ما قد يخلفه الانسحاب السريع للقوات الأمريكية، الذي قد يغرق العراق في أوحال الحرب الأهلية. ونتيجة لذلك، فقد سعت دول الخليج إلى البحث عن أساليب لتمكينها من أداء دور فاعل في تهدئة الوضع الأمني في العراق.

وتواجه دول الخليج في الوقت الحالي ظروفاً تمثل تحدياً لها، وهي في الوقت نفسه تملك فرصاً للتغلب على تلك التحديات، وذلك على المستويين الداخلي والخارجي (مركز الخليج للدراسات، 2002).

فعلى الصعيد الداخلي هناك جملة من التحديات: أولها، ازدياد عدد السكان في كل تلك الدول، مما يتطلب إجراءات حكومية ومشروعات تنموية تواكب هذه الزيادة وتسبقها أحيانا بحيث تكون متوازنة مع سياسات التسلح لتلك الدول التي تحتاج عادة إلى مبالغ كبيره. وثانيها، تطوير نظم الحكم لتلبي طموحات مواطني هذه الدول من خلال توسيع دائرة المشاركة والإصلاح السياسي في هذه الدول، وأخيراً، تطوير الأطر الدفاعية لكل دولة لتستطيع كل منها القيام بواجبها في حماية مواطنيها وأراضيها، وتطوير منظومة قوة درع الجزيرة لتقوم بما هو منوط بها من واجبات ودفع الأخطار وحماية أمن تلك الدول. وقد ساهمت السعودية في أكثر من مناسبة ببلورة مفاهيم أمنية خليجية تتمحور حول أقامة منظومة من الدول العربية الخليجية لتتولى الحماية والتصدي لكل محاولات العدوان أو التطرف. وقد أبدت السعودية تفهماً واسعاُ للأطروحات والسينورهات المقابلة، ألا أنها أكدت على ضرورة أن تكون القضية عربية خليجية أكثر من تدويل الأمر (العيسوي، 2007).

أما الأخطار التي تواجه دول الخليج العربية على الصعيد الخارجي، فأولها المشكلة العراقية. إذ أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق احتمالات اولها وأخطرها تقسيم العراق، مما ولّد تداعيات خطيرة على المستوى الخليجي العربي بصفه عامه. ونستذكر هنا ما كتبه رئيس وزراء إسرائيل السابق دافيد بن جوريون: "بأن على إسرائيل أن تسعى إلى تفتيت الدول العربية إلى دويلات قبلية وطائفية وعرقية، لكي لا تستطيع أن تهدد إسرائيل" (مركز الخليج للدراسات، 2002، ص42). والاحتمال الثاني: هو أن يصبح العراق بؤرة للإرهاب، تجتذبهم أرضه مما قد يجعلهم ينقلون المعركة إلى أي بلد مجاور في أي لحظة كما حصل في أفغانستان. أما الاحتمال الثالث فهو أن يبقى العراق مستعمرة أمريكية، تتمركز فيه القوات الأمريكية المحكومة بسياسة عسكرية تنفرد باتخاذ القرار بناء على ما تراه الولايات المتحدة

الأمريكية بأنه مصلحة لها، بغض النظر على مصالح باقي الدول المجاورة لهـا. أو أن يتم تسليمه، كما حذرت بعض دول الخليج وبعض الدول العربية، إلى إيران التي بدورها سوف تخرجه من دائرة الصف العربي إلى الصف الفارسي الشيعي والـذي لن تسلم منه أي دولة لتحقيق أهدافها التوسعية وتقوية دورها والذي بدأ واضحاً داخل الكثير من الدول مثل لبنان وسوريا واليمن والبحرين وداخل قطـاع غـزة حيـث أصبحت تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في شؤونها الداخليـة(مركـز الخلـيج للدراسات، 2002).

ويرى الباحث أن الأوضاع الأمنية في دول مجلس التعاون ستتأثر حتماً بمـا يشهده العراق حالياً من تصاعد لافت لنفوذ الشيعة في الحياة السياسية مـن ناحيـة، والصراع المحتدم بين الشيعة وبين السنة الذي تصاعد إلى عنف طائفي غير مسبوق من ناحية ثانية. وتتوقف صورة ذلك التأثير وطبيعته على الـسيناريوهات المحتمـل حدوث أحدها في العراق، فسيناريو اندلاع حرب أهلية بالعراق يختلف تأثيره علـى أمن هذه الدول تبعاً لصورة تلك الحرب وطبيعتها، ففي حالة اندلاع حـرب طائفيـة بين السنة وبين الشيعة، فسوف تواجه دول الخليج تهديداً قد يشعل فتيل صـراعات طائفية داخلها، وهو ما يمثل بدوره معضلة أمنية قد تسفر في النهاية عن زعزعـة الأنظمة السياسية في دول الجوار، وبخاصة تلك التي تحتضن داخلها أعداداً كبيـرة من أبناء الطائفة الشيعية.

2.4 تداعيات البرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج

إن الدول تتجه لسلوك أكثر عدوانية في سياستها الخارجية، فـور حيازتهـا لأنواع من أسلحة الدمار الشامل التي تتيح لها مساحة مناورة أكبر في ظـل قـدرة الردع التي توفرها هذه الأسلحة. ومن هذه الدلائل التوجـه والانـدفاع الباكـستاني للاستيلاء على جزء من كشمير فيما عرف بـ (أزمة كارجيل) خلال الفترة من مايو إلى يوليو 1999، الذي ما كان ليحدث لولا الثقة التي اكتـسبتها آنـذاك باكـستان بحيازتها للسلاح النووي في عام 1998، واعتقادها أن منافستها الهند ستردع عـن

القيام برد عسكري. كما أن حيازة العرق الأسلحة الكيماوية والجرثومية في السنوات الأخيرة من حربه الطويلة مع إيران قد دفعته إلى انتهاج سياسة أكثر عدوانية تجاه دول الجوار (الزيات، 2006).

من هنا فإن إيران النووية يمكن أن تصبح أكثر عدوانية في سعيها لتحقيق مصالحها القومية في الخليج العربي، وستكون أكثر ترهيباً في مطالبها للتعاون الإقليمي الذي قد يشمل مجالات عدة تتراوح بين المطالبة بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في الخليج مروراً بالمطالبة بأسعار مرتفعة للنفط، وبسياسات أكثر تشدداً ضد إسرائيل وانتهاء بالتهديد باستئناف تصدير الثورة على غرار ما فعلت أوائل ثمانينيات القرن الماضي(الزيات، 2006، ص61).

إلا أن اجتهادات أخرى تأخذ بفكرة مناقضة للسابق، حيث تفرض أن الدول بحيازتها لأسلحة الدمار الشاملة تتجه نحو العقلانية والاعتدال في علاقاتها الخارجية والأمنية. وتضرب مثالاً على ذلك العلاقات السوفيتية – الأمريكية إبان حقبة الحرب الباردة خاصة سلوك القوتين العظميين إبان أزمة الصواريخ الكوبية في العام 1962. إضافة إلى سلوكهم الحذر وتجنب التصعيد السياسي والعسكري في أزمات إقليمية عديدة على نحو ما حدث إبان التورط الأمريكي في فيتنام، والسوفييتي في أفغانستان. وكذلك في إدارتهم لأحداث مهمة سلسلة الصراع العربي – الإسرائيلي. لذا فإن هذه الاجتهادات ترى أن إيران النووية الأكثر قوة ستكون أقل خطراً وميلاً للمخاطرة ليس فقط بسبب ما يُطرح من سوابق عالمية، وإنما أيضاً لذاتية الدولة الإيرانية التي ترى هذه الاجتهادات أن لديها عقدة العدوانية وأنها تسعى إلى امتلاك السلاح النووي للاسترخاء النفسي وضمان بقاء النظام. لذا فهي ستؤسس لإستراتيجية نووية تعتمد الردع الدفاعي. ويدعم ذلك أن إيران تاريخياً لا تسعى إلى إعتماد إستراتيجية هجومية، وأنها على مدار أكثر من مائة وخمسين عاماً لم تغزُ أو تُهاجم دولة أخرى (الزيات، 2006).

ولكن القول الآخر من الاجتهادات يعتبر الطرح الثاني تغافلاً عن أمر جوهري، فتملك إسرائيل للسلاح النووي لا يهدد أمن الخليج ولا استقراره، ولكن

تملك إيران لهذا السلاح يعتبر أمراً خطيراً يهدد أمن الخليج واستقراره (الأنصاري، 2006).

أما بالنسبة لحق إيران بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، فقد أصبحت هذه الحجة محل الكثير من النظر، بعد أن قالت حليفة إيران القوية، روسيا الاتحادية، على لسان وزير خارجيتها "إن صبرها بدأ ينفذ حيال التعنت الإيراني وإنها لن تستطيع ان تبقي على دعمها لها لفترة طويلة" (الأنصاري، 2006).

فطهران تناقض نفسها حين تؤكد أنها تسعى لتوفير الطاقة عبر البرنامج النووي السلمي، في الوقت الذي لا جدوى اقتصادية في تخصيب اليورانيوم على أراضيها لأنه مكلف جداً، فضلاً عن غياب الضرورة العلمية والعملية للبرنامج، حيث أن إيران تملك العديد من مصادر الطاقة الرخيصة، فلماذا تهدر المليارات في سبيل الحصول على الطاقة المكلفة؟ ولماذا لا تقبل بتخصيب اليورانيوم إذا كان الهدف هو الطاقة – خارج أرضها – وبتكلفة أقل؟.

ومن هنا يعتبر البعض أن مشكلة إيران الأساسية هي مشكلة كل الدول ذات الأنظمة الشمولية مثل كوريا الشمالية والدول ذات الطموحات الثورية، إذ أنها تعتقد بوجود مؤامرات خارجية تحاك ضدها، ولن ينجيها إلا اكتساب المزيد من القوة العسكرية وبناء ترسانة من الصناعات العسكرية الثقيلة. إن مشكلة الدول الخليجية أنها تدرك ما يمثله ذلك من خطر على منطقة الخليج، ولكنها تتظاهر – التزاماً بسياستها كما يقول عبد الله بشارة أول أمين عام لمجلس التعاون – بأنها غير معنية بالمشكلة، واعتقاداً بأن تلك الدول ذات المصالح الإستراتيجية في الخليج هي التي ستتصدى لأطماع إيران النووية. ولذلك، فإنها – أي الدول الخليجية– تحرص على عدم إغضاب إيران سواء في قرارات القمم الخليجية أو على لسان المسؤولين الخليجيين، وأقصى ما يفعلونه هو التعبير عن قلقهم وانزعاجهم من التصرف الإيراني ثم المطالبة بجعل المنطقة خالية من السلاح النووي (الأنصاري، 2006).

المشكلة اليوم تتمثل في إصرار القيادة الإيرانية على الاستمرار بتطوير أسلحتها التقليدية وغير التقليدية، رغم أن قوة العراق العسكرية ضعيفه. لذا، فمن

حق دول الخليج التساؤل عن أهداف برنامج التسلح الإيرانية، ومن حقها مطالبة القيادة الإيرانية بتبرير استمرار برامجها التسليحية الواسعة بجميع أنواع الأسلحة الهجومية، فمن واجب الجيرة الإقليمية والحرص على بناء علاقات ودية أساسها الثقة المتبادلة الحصول على توضيحات شافية ومقنعة إن وجدت(العاني، 2005).

إن مشكلة إيران أنها خطيرة حتى من دون أسلحة نووية، فإيران في لبنان، وفي العراق، وأصابعها في البحرين، وتحتل ثلاث جزر إماراتية، وعلى أراضيها بعض قيادات القاعدة. وإن إيران أكبر من أن يتجاهلها السياسي، وأخطر من أن يركن إليها من يطلب الاستقرار. فالمنهج البرجماتي لإيران في التعامل مع ملفات المنطقة، فبالأمس القريب فتحت أجواءها للأمريكيين في الحرب على أفغانستان، والتزمت الصمت الإيجابي في العدوان الأمريكي على العراق. وهي في الوقت نفسه التي تدين فيه المحتل الأمريكي، نجدها تقوم بفتح سفارات وقنصليات في العراق تحت سلطة الاحتلال لتستفيد من الفرصة القائمة لتثبيت نفوذها في العراق (الحميد، 2006).

إن زعماء المسلمين السنة في العالم العربي عامة يخشون من أن تكون لإيران رغبة في تطويق نفوذه على السنة لحساب هيمنة الشيعة على المنطقة العربية، ولعل التعبير الشائع في أوساط الرأي العام العربي إزاء هذا الموقف ما قاله الملك عبدالله الثاني عاهل الأردن معبراً عن تخوفه من طموح إيراني نحو فرض هيمنة شيعيه تامة على المنطقة العربية والتي أطلق عليها اسم "الهلال الشيعي" (العتيبي، 2006).

وبعيداً عن المواقف الإنفعالية للرأي العام العربي والخليجي، فإن دول مجلس التعاون الخليجي لم تنف مخاوفها ورفضها للبرنامج النووي الإيراني. فقد أعلنت ذلك مراراً في مناسبات عديدة. وحيث أكدت ذلك بيانات القمم الخليجية المتلاحقة سواء بالإشارة غير المباشرة إلى إيران، أو بالنص صراحة على إيران مثلما حدث في قمة الدوحة عام 1996، حيث أشار بيانها الختامي إلى قلق دول المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وبنائها. وانتهاء

بقمة الرياض الخليجية السابعة والعشرين في 9 ديسمبر 2006، حيث أعرب زعماء دول المجلس عن قلقهم إزاء البرنامج النووي الإيراني(الدسوقي، 2006).

وأياً كانت الآراء وأياً كان الجدل حول تصاعد أزمة الأسلحة النووية الإيرانية، فإن لا أحد ينكر أن الأزمة قائمة وتثير مخاوف الكثيرين، وأن فرص حلها تقل وتتضاءل وتدعو للتشاؤم، كما قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل. وأن العرب وخاصة دول الخليج العربية ليسوا بعيدين عن الأزمة بل هم جزء منها ومتأثرون بها إلى حد كبير، وأن وجود برنامج نووي كبير لدى إيران أياً كانت مصداقية سلميته يشكل، آجلاً أو عاجلاً، مصدر خوف وتهديد لجيرانها العرب.

وفي اتجاه آخر بعيد عن الجدل حول الخطر النووي الإيراني المباشر الذي قد يهدد دول الخليج العربية، يرى البعض أن هذا الخطر النووي قد يأتي بصورة غير مباشرة. فإذا افترضنا ان إيران صممت على موقفها ولم تتنازل، وفشلت العقوبات، واستمرت طهران بحدة وتصميم أكثر على المضي في طريقها غير آبهة بالمجتمع الدولي، فقد يؤدي ذلك إلى تصعيد أكبر للأمور قد يصل إلى حد المواجهة العسكرية التي لا تحتاج لقرارات دولية (ضاعن، 2006).

إن في حدوث مواجهة بين إيران وإسرائيل والقوات الأمريكية الموجودة في المنطقة من ناحية أخرى، سوف يجعل دول الخليج هي ضحيته الأولى. وسوف يعيد التذكر بما حدث خلال الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م. ويلاحظ المراقبون في هذا الشأن أن إيران تمتلك قدرات بشرية واقتصادية وعسكرية كبيرة، وأنه ليس من السهل إخضاعها عسكرياً. ويضاف إلى ذلك، العامل الإيديولوجي والنفوذ الإيراني لدى الشيعة في دول الخليج، بل في سائر العالم الإسلامي، وخاصة ما ولده الإعجاب بالمقاومة اللبنانية التي تصدت للعدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو 2006، وكانت بقيادة حزب الله الشيعي المدعوم من إيران مباشرة ومن سوريا (الأشعل، 2003).

ويمكن ملاحظة الخطر المترتب من مثل هذه المواجهة على دول الخليج العربية، من خلال تصريح قائد قوات الحرس الثوري الإيراني، اللواء رحيم صفوي، أمام طلبة جامعة شريف الصناعية في طهران، بتاريخ 28 نوفمبر 2006، عندما قال: "في حال لجوء الولايات المتحدة إلى مهاجمة إيران فإن هناك 33 قاعدة عسكرية أميركية و 200 ألف عسكري أمريكي في المنطقة، معرضون للخطر"، ولم يوضح التصريح ما إذا كان الملايين من عرب الخليج في خطر أيضاً، أم أنهم خارج الحسابات الإيرانية. كما أشار اللواء صفوي، إلى أن "الموقع الجغرافي المنقطع النظير والإطلال على مضيق هرمز"، تعتبران من الأوراق الرابحة لإيران في أي مواجهة مع الولايات المتحدة، كونها تستطيع حينما تريد أن تقرر إغلاق المضيق الذي يشهد يومياً مرور 17 مليون برميل من النفط وهذا يعتبر تهديداً مباشراً لاقتصاديات دول الخليج العربية يجب التنبه إليه (العرب، 2006).

أما في الاحتمال الأكثر توقعاً، وهو تعرض إيران لعقوبات دولية اقتصادية أو تجارية أو أية عقوبات أخرى مشابهة، فإن الأمر لن يكون هيناً، لا على إيران ولا على جاراتها من دول مجلس التعاون الخليجي التي تربطها جميعاً بإيران علاقات اقتصادية وتجارية خاصة إذا اشتملت العقوبات، وهو المتوقع في بداية فرض العقوبات أو في تصعيد هذه العقوبات، فرض سفر بحري وجوي على الحدود الإيرانية، ومنع دخول وخروج البضائع ووضع قيود على سفر الأفراد، وهو الأمر الذي ستكون له آثار سلبية على العلاقات بين إيران وجاراتها، وخاصة دول مجلس التعاون التي تشغل تجارتها الخارجية مع إيران حجماً كبيراً، مما سينعكس بالسلب على اقتصادات جميع هذه الدول. وسوف تكون له تداعيات أخرى على المستويات السياسية والاجتماعية، لان انقطاع التبادل التجاري ووقف سفر الأفراد سوف يؤثران بشكل مباشر على الروابط والاتصالات بين دول مجلس التعاون وإيران على صعد مختلفة، خاصة إذا علمنا أن تنامي التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون قد ساهم إلى حد كبير في استقرار الأوضاع وضمان الأمن والاستقرار في المنطقة طيلة السنوات الماضية (ضاعن، 2006).

لقد ناقشت لجنة برلمانية كويتية (17 أبريــل 2005م) موضــوع الأخطــار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على المنطقة، في ضوء عدد من التقارير العلمية التي أعدها المعهد الكويتي للأبحاث العلمية. فقــد أشــارت اللجنــة إلــى خطــورة التفاعلات النووية الإيرانية ومدى تأثيرها على السواحل العربية لدول الخليج وعــن التقارير الدولية الصادرة بهذا الشأن (العلاف، 2006).

إن هناك مشكلة أيضاً تكمن في وجود مفاعل "بوشهر" على ضفاف الخلــيج، حيث أن رمي بعض النفايات أو حصول تسرب كاستخدام مياه الخليج لعملية التبريد في المفاعل النووي، فإن الإشعاعات والتلوثات ستصل بعد أيام قليلة إلــى ضــفاف الدول العربية الخليجية، الأمر الذي قد يؤثر علــى محطــات القــوى الكهربائيــة ومحطات تقطير المياه في الدول العربية الخليجية، خاصة إذا عُلم أن اتجــاه الــريح يساعد على ذلك. إضافة إلى أن الخليج بحيرة مغلقــة لا يتجــدد ماؤهــا إلا بعــد أعوام(الرقبة، 2006).

إن هذه القضية لا تمس وبشكل مباشر دول الخليج العربي أمنياً فقــط، بــل تمس أيضاً العديد من مصالحها الاقتصادية والتجارية والــسياسية. وبالتــالي، فــإن القضية مع تصاعدها أصبحت تحتاج بالفعل إلى وقفة جديدة وإعادة نظر مــن قبــل دول المجلس، خاصة بعد قرار مجلس مديري الوكالة الدولية للطاقــة الذريــة فــي مارس 2006 بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي والذي حصل مؤخراً.

وعلى المستوى الدولي، تبقى قضية الحرب العالمية على الإرهاب تتــصدر القائمة لتدور حولها الكثير من الأحداث والتطورات المحلية والإقليميــة والدوليــة، خاصة وأن هذه القضية بالتحديد وضعت دول مجلس التعاون في بــؤرة الاهتمــام الدولي على مدى خمسة أعوام مضت، وجعلت المنطقة ساحة للحروب والصراعات الدولية(العلاف، 2006).

وفي ذات السياق فإن الدول الأوروبية والولايات المتحدة والــدول العربيــة تبدي وباستمرار خشيتها من وقوع السلاح النووي أو أي شيء مــن تقنياتــه بيــد

المجموعات الإرهابية النشطة في المنطقة. الأمر الذي سينقل الخليج والعالم إلى مرحلة متقدمة وصعبة ومعقدة من الحرب على الإرهاب (العلاف، 2006).

ومن هنا، يرى البعض ان على الخليجيين أن ينتقلوا من مرحلة إبداء القلق إلى مرحلة اتخاذ سياسات حازمة تشعر الجار المسلم الذي يشاركهم سكان الخليج على الضفة الأخرى بأن سياسة حافة الهاوية غير مقبولة. وعلى الدول الخليجية الانتقال من الأقوال إلى الأفعال التي تجعل إيران تعيد النظر في سياسة سباق التسلح. وعليهم أن يقولوا لإيران، إن توفير الخبز والدواء للشعب الإيراني أجدى من المفاعلات النووية التي يمكن أن تُستهدف في أي لحظة. وأن يتم إقناع إيران – بمختلف الوسائل– بأن السلاح النووي ورطة لإيران أكثر من أن يكون حلاً لمشكلاتها المزمنة. وعلى الدول الخليجية ان تتحرك بقوة وتمارس ضغوطها على إيران، وهي تملك وسائل ضغط كثيرة، من أجل أن يبقى الخليج آمناً ونظيفاً، للعرب وإيران، وللأجيال القادمة. كما أن على الخليجيين، منظمات وأفراداً كتاباً ومثقفين وسياسيين، أن يسعوا بكل الجهود المتاحة لإقناع الشعب الإيراني بخطورة توجه حكومتهم نحو تملك السلاح النووي. فإيران لا تنقصها الموارد الهائلة التي تضمن لشعبها أعلى المستويات المعيشية، ولكن السياسات الخاطئة والأحلام الثورية وخلق الأعداء الخارجيين هي مشكلة إيران الحقيقة. ومن هنا، يجب أن يقتنع الإيرانيون بأنه لا مصلحة لهم في سباق التسلح النووي، فلا يوجد خطر يهدد إيران لا في أمنها ولا في أرضها ولا في ثرواتها (الأنصاري، 2006).

1.2.4 ردود الفعل الخليجية على البرنامج النووي الإيراني:

أحدثت مفاجآت إيران النووية المتتالية، إنقساماً على مستوى الرأي العام العربي عامة والخليجي خاصة، حيث كان هناك تفاوت واضح بين التأييد والرفض لإعلان إيران تخصيب اليورانيوم. فالمؤيدون بنوا مواقفهم استناداً إلى حقائق عديدة منها، أن إيران لم تمتلك أسلحة نووية بعد، فكل ما فعلته إيران هو تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5 إلى 4 في المائة وهذه النسبة لا تمكنها بأي حال من الأحوال

من إنتاج القنبلة الذرية، كما أن مفاعل إيران النووي (بوشهر) لا يمكن استخدامه وسيلة لتهديد الدول المشاطئة له على الجانب الآخر من الخليج، لكنه قد يسبب أخطاراً في حالة حدوث تسرب إشعاعي منه أو تعرضه للعدوان الخارجي، وأكثر من ذلك سعي إيران إلى طمأنة دول الخليج العربية، بأن البرنامج الإيراني لا يشكل تهديداً لها.

وفي هذا الإطار جاءت زيارة الرئيس الإيراني الأسبق أكبر هاشمي رفسنجاني الذي يرأس حالياً مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران للكويت ولقاءه الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح، ورئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي في 17 إبريل 2006، في محاولة من جانبه لتبديد مخاوف الدول الخليجية الست من اثر إعلان بلاده تخصيب اليورانيوم، وفي الوقت نفسه محاولة تحييدهم إذا أرادت الولايات المتحدة الحرب (الدسوقي، 2006).

وتتصدر المملكة العربية السعودية حملة المعارضة والقلق الخليجية من البرنامج النووي الإيراني، وإن كانت الرياض لا ترغب في توقيع عقوبات على إيران وتعارض بشدة أي عمل عسكري ضدها، وهذا ما صرح به وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الذي لم يتردد في تحميل الغرب نفسه المسؤولية عن تطور طموحات إيران النووية بالسماح لإسرائيل بامتلاك السلاح النووي. وأكد الفيصل على ضرورة الحل الدبلوماسي للأزمة، وإن لم يخف تشاؤمه وتخوفه من فشل هذا الحل. ودعا الفيصل الرئيس الإيراني نجاد إلى إتباع سياسة معتدلة، كما دعا إلى جعل منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل (الأنصاري، 2006).

كما تصدرت قضية التسلح الإيراني وخصوصاً البرنامج النووي أجندة عمل مجلس التعاون الخليجي في قمته السادسة والعشرين التي عُقدت في أبو ظبي في ديسمبر 2005م، حيث استقطبت هذه القضية اهتمام الدول الخليجية كافة خلال هذه القمة، وهو ما عبر عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجي بالقول "مجلس التعاون لا يريد سباقاً نووياً في هذه المنطقة"، و "المجلس فزع بشدة من ذلك". لكن المفارقة أن البيان الختامي لم يترجم هذه المخاوف بشكل مباشر بل إنه أشار إلى إسرائيل تحديداً

والمنطقة عموماً، حيث طالب المجلس "إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتــشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالــة الدولية للطاقة الذرية. وجدد المجلس الأعلى للقمة الخليجية مطالبته بجعــل منطقــة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقــة الخلــيج". ويــرى البعض أن هذه الصياغة التي عكست فجوة كبيرة بين ما أثير قبيل الاجتماعات وما نص عليه البيان يُعزى إلى عدة أسباب (كشك، 2005):

1- **أولاً:** رغم إجماع الدول الخليجية الست على المخاطر النووية الإيرانية، فإنهــا تقيم علاقات طيبة مع إيران على الصُعد السياسية والاقتصادية وهي سمة تميز العلاقات الإيرانية – الخليجية، فهي وإن توترت على المستوى السياسي، فإنها تشهد نمواً واضحاً على المستوى الاقتصادي. فحجم التبــادل التجــاري بــين الكويت وإيران بلغ 180 مليون دولار عام 2003م. كما بلــغ حجــم التبــادل التجاري بين إيران والمملكة العربية السعودية بليون ريال سعودي خلال عــام 2004م. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران حالياً، كما أن الإمارات تعد خامس دولة في تزويد إيران بالبضائع.

2- **ثانياً:** يبدو أن الدول الخليجية لم تشأ أن تنتهج خيار التصعيد مع إيــران تلــك الدولة ذات الــ 70 مليون نسمة، وهي جار أبدي لدول المجلس ولديها برامج عسكرية متطورة، خاصة وإن دول الخليج لا تزال تعاني من تداعيات الملــف العراقي وتدرك جيداً مدى النفوذ الإيراني فيه. وبالتالي، فإن التــصعيد ضــد إيران لم يكن خياراً صحيحاً بيد أن دول المجلس قد أخــذت فــي اعتبارهــا الرسالة التي بعثت بها أمين عام الجامعة العربيــة للمجلــس، بــالرغم مــن الانتقادات التي أبداها تجاه هذه الرسالة مسؤولون بالإمارات، طالب فيها دول الخليج "بتركيز مخاوفها على البرنامج النووي الإسرائيلي وتجنب التصعيد مع إيران بشأن الملف النووي"، وهي النصيحة التي حظيت باهتمام الدول الخليجية إضافة إلى ما عداها من نصائح أخرى، ومنا الرغبة الأمريكية، ومــن خــلال

الاتصالات بين الإدارة الأمريكية وبعض الدول الخليجية- في أن تتخذ دول المجلس موقفاً جماعياً ضد البرنامج النووي الإيراني.

3-**ثالثاً:** يوجد لدى دول الخليج العربية إدراك جماعي بخطورة الملف النووي الإيراني بالنسبة لأمنها القومي، ولهذه المخاوف ما يبررها، سيما وأنها أضحت محاطة بدول طموحات نووية (الهند، باكستان، إسرائيل، إيران)، ومن ثم اتخذا الموقف الخليجي صيغة وسطاً فلم يتجاهل البيان الإشارة إلى القضية النووية ولم يشر إلى إيران تحديداً وإنما أشار إلى ضرورة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل(الدسوقي، 2006).

وهذا ما دعت القمة الخليجية التي عقدت في الرياض في 9 ديسمبر 2006 لتؤكد عليه، حيث صرح الأمين العام مجلس التعاون لدول الخليج العربي عبد الرحمن العطية أن دول مجلس التعاون ليست ضد امتلاك إيران أي مشروع نووي مخصص للأغراض السلمية. وأن دول مجلس التعاون لا تسعى للسباق النووي ومن حقها، كما هي الحال بالنسبة لإيران، الحصول على الطاقة النووية السلمية، بدلاً من كشف الظهر لإسرائيل كي تستفرد بالمنطقة وتفرض تحديات تتطلب المواجهة. كما طالب العطية بضرورة الضغط على إسرائيل التي يستحق المعاقبة لرفضها فتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي رغم المطالب المتكررة، الأمر الذي يعكس ازدواجية في المعايير لدى الولايات المتحدة وأوروبا والمجتمع الدولي (صحيفة القبس، 2006، ص20).

ويشير محمد السعيد إدريس إلى أن هناك توافقاً بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة)، ويرتكز هذا الموقف على مجموعة من المبادئ الأساسية هي (العلاف، 2006، ص3):

1- **أولاً:** أن دول المجلس تتبنى موقفاً يؤمن بمبدأ وجوب قيام إقليمي يشمل دول منطقة الخليج، وربما منطقة الشرق الأوسط عامة ويشمل إسرائيل بشكل خاص، وهدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي" أو "منقطة خالية من أسلحة الدمار الشامل". وأن تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ. وأن تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية.

2- **ثانياً:** أن يتم الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي.

3- **ثالثاً:** يعتبر تخلي إسرائيل عن قدرتها النووية عاملاً أساسياً وشرطاً ضرورياً لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. حيث أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 15 ديسمبر 1994، قد حثّ جميع الأطراف في مناطق الشرق الأوسط لاتخاذ الخطوات الجدية والعملية المطلوبة لتطبيق مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

4- **رابعاً:** تعتقد دول مجلس التعاون أن على إسرائيل العمل الجدي على تطبيق تعهداتها القانونية حول الالتزام بجعل منطقة الشرق الأوسط "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" التي جاءت في نصوص حسب معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994 (إدريس، 2006، ص101).

وفي ميزان الحسابات الخليجية أو العربية بشكل عام، لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية، فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة. ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع وبشكل جذري في مواقع عديدة أخرى، مما يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي، في الحسابات الإستراتيجية الخليجية والعربية، عامل تطور سلبياً أكثر من كونه عاملاً إيجابياً. وفي ضوء هذه الحقائق،

يعد تطوير القدرة النووية الإيرانية، من وجهة نظر الخليج، عاملاً سلبياً إضافياً وتطوراً حاسماً، ستكون له تأثيرات على الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي، لا يمكن التكهن بنتائجها الآنية على المدى البعيد (إدريس، 2006).

إن هناك موقفاً واضحاً وعليه إجماع من دول الخليج بشأن القلق والرفض للبرنامج النووي الإيراني، إلا أن السياسة الخليجية تنتهج نهج الصبر والحكمة وعدم التسرع وتعول كثيراً على الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة بين إيران والغرب. وهي لا تود أن تجد نفسها متورطة في مواجهة قاسية وخطرة بين الطرفين المتصارعين تكون ضحيتها دول الخليج العربية على المستويات البشرية والمادية والاقتصادية والبيئية كافة.

هناك العديد من القيود التي تحد من الموقف الخليجي العام وتجعله غير راغب في اتخاذ مواقف أكثر حدة تجاه البرنامج النووي الإيراني، ومنها أن إيران هي الدولة الجارة الكبيرة التي لها علاقات تاريخية مع الدول العربية بحكم الانتماء جميعاُ للأمة الإسلامية. وأنها سبق واتخذت إيران مواقف إيجابية في القضايا التي تخص العالمين العربي والإسلامي وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. على جانب أن نسبة كبيرة من سكان الخليج تعود جذورهم إلى أصول فارسية ومعظمهم ينتمون للمذهب الشيعي. هذا فضلاً عن إعلان إيران ذاتها أن برنامجها النووي سلمى وأنها لا تسعى إلى امتلاك سلاح نووي، بل تسعى إلى الحصول على ستة آلاف ميجاوات من الطاقة النووية بهدف تأمين 20 في المائة من طاقتها الكهربائية (إدريس، 2006).

كما أن الأزمة الراهنة في الخليج وعجز دول المجلس عن التعامل معها في ظل غياب نظام موحد للأمن الجماعي بين دول المجلس، هي أزمة اختلال في ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران. وأن هذا الأزمة تتفاقم يوماً بعد يوم وذلك باستمرار التنازع والخلاف بين دول المجلس حول تدابير الأمن الجماعي في الخليج. فدول المجلس لم تتوصل حتى الآن، رغم كل التهديدات الداخلية والخارجية للاتفاق حول تدابير أمن جماعي لأسباب كثيرة منها ميراث قديم وطويل من

المنازعات، ولا نقول فقدان ترتيبات بناء الثقة. ناهيك عن توجه بعضها في إلقاء المهمة كلها على عاتق الأمريكيين، واهتمام بإشراك حلف الأطلسي هو الآخر ليتكفلا معاً (الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي) بمسؤولية الأمن في الخليج في ظل قناعة خطيرة ما زالت ترى أن الأمن يمكن استيراده من الخارج بغض النظر عن تقديرات هذا "الخارج" لمصالحه في التدخل من عدمه، والأثمان الفادحة التي سوف تُدفع مقابل هذا الدور. والأثمان التي نعنيها ليست فقط أموال، بل هي أيضاً اقتطاع من مقادير حاضر دول وشعوب المنطقة ومستقبلها وفق معايير جديدة لرسم الخرائط السياسية التي هي بالتحديد كيانات الدول القائمة ذاتها وما سوف تؤول إليه وفق تلك الخرائط (إدريس، 2006).

وهنا يرى الباحث أن تفهم الطموحات النووية الإيرانية، ومحاولتها تحقيق توازن نووي مع إسرائيل، لا يعني تجاهل مخاوف وتحفظات جيرانها الخليجيين والعرب، فإسرائيل على الأقل لم تهدد بسلاحها النووي دول الخليج، بل ولم تعلن رسمياً حتى هذه اللحظة منذ أكثر من ثلاثة عقود عن امتلاكها للسلاح النووي، بينما تتوعد إيران كل من يعارضها بسلاح لم تمتلكه بعد، بل وترفض حتى مجاملة أن يكون للخليج اسمان من كل جانب، إن دول الخليج لا تعترض على مساعي البرنامج النووي السلمية، ولكنها تتحفظ على تصريح إيران بحقها في امتلاك السلاح النووي، وليس هذا مرده إلى خوف من اختلال في ميزان القوى الإقليمية فقط، بل هناك مخاطر بيئية وأمنية حساسة تهدد جيران إيران النووية مستقبلاً.

الفصل الخامس

البيئة الدولية والإقليمية وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الخليجية

تمهيد:

ينظر إلى أمن الخليج بأنه أمن إقليمي بمعنى أنه يخص مجموعة من الدول المتجاورة المنتمية إلى إقليم واحد (دول الخليج العربية، العراق، إيران) وقد برز مفهوم الأمن الإقليمي في أدبيات العلاقات الدولية في ثلاثينيات القرن العشرين، وجاء ليعبر عن السعى المشترك لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي – سياسي واحد للتعاون العسكري فيما بينها بهدف منع إمكانية نشوء فراغ أمني يسمح بتدخل خارجي.

يعد موضوع أمن الخليج من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولية عموماً والسياسات الخليجية خصوصاً، ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة منذ اندلاع الحرب الإيرانية ومروراً بالحرب الأمريكية في أفغانستان مطلع عام 2001م، والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في مارس 2003م، وانتهاءً بتنامي ظاهرة الإرهاب وتداعيات الملف النووي الإيراني، كان موضوع أمن الخليج العربي يطرح نفسه على أنه أهم قضية تواجه دول المنطقة، إذ أثارت هذه التفاعلات إشكاليات حول ارتباط الأمن الغربي بشريان حياته في منطقة الخليج، التي تمد العالم الصناعي بـ(60%) من احتياطاته المؤكدة للنفط في العالم، وإن التهديدات الملحقة به كالتأثير في إمدادات النفط المنتظمة أو ربطها بشروط سياسية لا يمكن قبولها، خصوصاً إذا سيطرت على المنطقة دولة واحدة ذات توجهات تتعارض مع مصالح الدول الغربية في المنطقة.

1.5 البيئة الدولية واثرها على الاستراتيجية الأمنية الخليجية

لقد أحدثت نهاية الحرب الباردة تحولاً مفاجئاً في بيئة الأمن الدولي حيث انهار توازن القوى، واستحدثت بؤر جديدة للصراعات الإقليمية، واستيقظ مارد النزاعات الإثنية والعرقية، كذلك فإن مفهوم المحيط الدولي قد بدأ بالتغيير، إذ أن العالم نفسه قد تغير مع انتهاء الاستقطاب الثنائي الدولي بين معسكرين غربي وشرقي.

تمثلت إحدى إفرازات البيئة الدولية الجديدة في إعادة تعريف دور الدولة وحدود صلاحياتها، وسلطة المجتمع الدولي وآليات تخاطبه أو تدخله في شؤون الدول. وتقلص مفهوم السيادة وإعادة إنتاجه بالتوازي مع إعادة إنتاج مكثف لمفهوم المجتمع المدني، الذي بات مجتمعاً مدنياً دولياً.

ويمثل المعطى الأيديولوجي بعداً بنيوياً في علاقة الخليج بمحيطه العربي، وتمثل وحدة الخيار الأيديولوجي أو تقاربه أرضاً، تبنى عليها المصالح والتطلعات المشتركة، وحيث يمثل الأمن شرطاً لصون هذه المصالح والتطلعات، فإن أمن الخليج يغدو بالضرورة قضية عربية، على أن وحدة الربط الأيديولوجي تفوق في مداها مسألة الأمن بما هو غياب للخطر أو التهديد لتلتصق بجوهر الخيارات الاجتماعية والسياسية للدول والأقاليم(الزيات، 2006).

ويمكن النظر إلى أمن الخليج باعتباره أمناً إقليمياً، أي مرتبطاً ومتضمناً تفاعلات الدول الثماني المشاطئة للخليج، وهي دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق. على أن هذا التوصيف الإقليمي للأمن يبقى توصيفاً دراسياً بالدرجة الأولى، فأمن الخليج بات أمناً دولياً بفعل الطاقة النفطية والممرات الإستراتيجية، وقبل ذلك على مستوى وحدة الربط الإستراتيجي، والتداخل الجغرافي الطبيعي والبشري ومعطيات الحضارة والمكون الثقافي المشترك (الدسوقي، 2006).

وإن طبيعة التشكل الجيوسياسي المتنازع عليه للخليج، وعمق الموروث التاريخي الصراعي فيه، والصراع الدولي على النفط وغياب الحد الأدنى للتوازن بين وحداته، وانعدام الآليات المؤسسية لحل النزاعات فيه، وضعف مؤسسات

المجتمع المدني في داخله، تجعل من أمن الخليج قضية إشكالية بالغة التعقيد. ونحن هنا لا ندعو للتشاؤم بل إلى قراءة واقعية لمعطيات هذا الأمن، قراءة تتجاوز مثالية الخطاب (المرهون، 1997).

سعت الولايات المتحدة منذ العام 2004 لإدخال الناتو ليكون طرفاً في ترتيبات أمن الخليج، سواء انطلاقاً من البوابة العراقية أو بمعزل عنها. لقد كان الرهان متركزاً على إعطاء الحلف دوراً عسكرياً كاملاً في العراق، وحيث أن ذلك لم يحدث نتيجة للمعارضة الفرنسية، فقد كان التعاون الأمني مع السلطات العراقية بديلاً جزئياً لذلك الخيار. بيد أن الأهم بمعيار الحسابات الكلية لأمن الخليج، هو أن تحرك الناتو لعقد اتفاقيات أمنية ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي، سوف يعبد الطريق لحضوره في المنطقة، والناتو يهتدي هنا بتجربة الاتفاقيات الأمنية التي عقدت بعد حرب الخليج الثانية، بين دول المجلس وعدد من القوى الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة. وقد يكون الأمر الأكثر دلالة هو توصل الحلف إلى اتفاق يقود لنشر قوات تابعة له في الخليج وبحر العرب. وعند هذه النقطة تحديداً يكون الناتو قد ساهم في رسم خيار التوازن الخارجي(العلاف، 2006).

ويمكن القول على صعيد موازٍ، إن العلاقات التركية- الخليجية ستكون في طليعة المعنيين بالتوجه الجديد للناتو، المتمثل بالسعي للدخول على خط معادلة الأمن الإقليمي في الخليج. فهذا المتغير سوف يعزز على الأرجح من الحضور التركي في المنطقة، ويمنحه بعداً هيكلياً جديداً. كذلك قد يدفع هذا المتغير باتجاه إعادة بناء هيكلي للعلاقات التركية الإسرائيلية في شقها الأمني، ويدفع باتجاه إعادة صوغ جزئي لمثلث التعاون الأمني التركي_ الإسرائيلي- الأمريكي. وإن وجود الناتو في الخليج هو في التحليل الأخير، تعزيز لموقع تركيا في المنظومة الأطلسية، وهو تطور يعوض لها بعض ما فقدته من مكانة في إستراتيجية الحلف، إثر انضمام بلغاريا ورومانيا إليه.

في المشهد الإقليمي الجديد، ستبدو الضغوط متزايدة على مقاربة العلاقات الخليجية – الإيرانية. ويمكن القول على وجه التحديد إن مزيداً من التطلع الإيراني

لتعزيز القدرات العسكرية سيعني مزيداً من الاقتراب من موسكو؛ ومزيداً من الاقتراب الروسي سيعني زيادة الضغط على الخيارات الأمريكية في المنطقة، التي تمثل جزئياً منطقة توافق أو تعايش خليجي- أمريكي(الدسوقي، 2006).

لم تؤد حرب الخليج الثالثة إلى أي تغيير بالنسبة لعلاقات دول المجلس الدفاعية والعسكرية مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، حيث تبنت توجهاتها السابقة المتعلقة بتعزيز علاقاتها الدفاعية مع هذه الدول، إلا أن المتغير الجديد هو إعادة الولايات المتحدة تقييم جوانب هذه العلاقة، فبدأت تنظر إلى بعض دول المجلس بوصفها حليفاً يُعتمد عليه، مثل الكويت وقطر والبحرين وعُمان، والبعض الآخر يعتمد عليه بدرجة أقل مثل السعودية، في ظل ما يقال عن تراجع أهمية الرياض في الإستراتيجية الأمريكية إزاء المنطقة، بعد أن أصبح العراق القاعدة المفضلة لواشنطن. وانعكس ذلك بصورة واضحة على السياسات الدفاعية لدول المجلس في قضيتين رئيسيتين، هما: (الدسوقي، 2006).

القضية الأولى: تصاعد الجدل حول استمرار الوجود العسكري الأجنبي: في الوقت الذي كان فيه هناك اتفاق بين دول المجلس على قبول الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، لمواجهة أي تهديدات أو مغامرات محتملة من جانب نظام صدام حسين، فإن هذه الرؤية تعرضت لبعض التغير بعد الحرب الأخيرة على العراق، إذ إن هذا الوجود لم يعد له ما يبرره، وأصبح الحضور الأمريكي الضخم في المنطقة – من وجهة نظراً البعض – المسؤول عن تدهور الأوضاع الأمنية في النظام الإقليمي الخليجي، بعد الغموض الذي غلف أهدافه الإستراتيجية الحقيقية بعد الإطاحة بنظام صدام حسين. فالسعودية طالبت الولايات المتحدة بعد الانتهاء من حرب العراق بسحب قواتها، وبالفعل قررت وزارة الدفاع الأمريكية في نهاية إبريل 2003 نقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة الأمير سلطان بن عبد العزيز بالسعودية إلى قاعدة العديد بقطر، كما تم نقل مقر قيادة القوات الأمريكية من فلوريدا الى قاعدة السيلية بقطر في الرابع عشر من نوفمبر 2003، وهو الأمر الذي عده مراقبون مؤشراً يدل على

تحول الاهتمام الأمريكي من السعودية إلى قطر. وطرحت الكثير من التفسيرات لتوضيح هذه الخطوة:-

اولها : أنها تأتي في إطار إعادة توزيع القوات الأمريكية في أنحاء الشرق الأوسط ومنطقة الخليج بعد الحرب على العراق، وزوال ما تصفه واشنطن بخطر الرئيس العراقي صدام حسين، (New York. 2003).

ثانيها : أنها تؤكد المنطق الذي يحكم العلاقات السعودية – الأمريكية، والذي يستند بالأساس إلى تبادل المصالح، لا إلى منطق القوة، وأن رحيل هذه القوات في هذا التوقيت تحديداً هو تعبير عن التزام البلدين بالقرارات الدولية التي أوجدت هذه القوات، فالوجود الأجنبي في المنطقة جاء بسبب صدام حسين ورحل بعد زواله.

وإذا كانت المملكة العربية السعودية طالبت بسحب القوات الأمريكية من أراضيها، فإن بعض دول المجلس رحبت ببقاء القوات على أراضيها، بل قدمت لها المزيد من التسهيلات، فالكويت أعلنت تجديد الاتفاق الدفاعي-الذي وقعته مع الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثالثة- في سبتمبر 2003. أما قطر فقد وافقت على أن تصبح المركز الدائم للعمليات الجوية في منطقة الخليج، واستمرت الإمارات في علاقاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة، لكنها وقعت مع إيطاليا في ديسمبر 2003 اتفاقية دفاعية مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد، تتمحور حول التدريب والمناورات العسكرية المشتركة، إلى جانب التعاون في مجال الصناعات العسكرية المشتركة (بانورما عسكرية، 2004).

بناء على ما سبق، يمكن استنتاج أن رؤية دول المجلس إزاء الوجود العسكري الأجنبي والتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة لم تعد موحدة كما كان الوضع بعد حرب الخليج الثانية، فهناك بعض الدول أعربت عن رغبتها في سحب أو تقليل هذا الوجود على الأقل، وهناك دول أخرى اتجهت إلى تعزيز تعاونها العسكري، لكن هذه الدول تشترك في تنامي الضغوط الشعبية داخلها والرافضة لهذا الوجود، أو الاستمرار في علاقاتها الدفاعية والعسكرية مع الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من هذا التباين بين دول المجلس حول حجم ونوعية العلاقات الدفاعية مع الولايات المتحدة فثمة إدراك لديها – على الأقل المدى المنظور – بأهمية الوجود العسكري على أراضيها، لأن هذا الوجود يحقق مصلحة مشتركة للجانبين الأمريكي والخليجي، فإذا كانت الولايات المتحدة قد لجأت إلى سحب قواتها من المملكة العربية السعودية، فإنها في المقابل قد اتجهت إلى تكثيف وجودها في دول خليجية أخرى، وبخاصة في ما يتعلق بتخزين الأسلحة الأمريكية، وهذا يعني أن التغيرات الأمريكية بالنسبة لقضية الوجود الأجنبي قد اقتصرت على الجانب الإجرائي (سحب القوات من الدول التي تعارض الرأي العام فيها هذا الوجود)، دون التطرق إلى مضمون هذا الوجود، الذي تعده واشنطن إحدى أهم الآليات لحماية مصالحها الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي(العلاف، 2006).

أما بالنسبة لدول المجلس، فقد تولدت لديها قناعة منذ العقد الأخير من القرن الماضي مؤداها أن أمن الخليج أضحى شأناً دولياً، وهو ما كسب الوجود الأجنبي شرعيته في المنطقة لحماية مصالح كل الأطراف الإقليمية والدولية، ويعزز من هذه القناعة أمران: أولهما الدول الخليجية الست التي شهدت تجربة هذا الوجود في الماضي، حيث كانت محميات لبريطانيا، وهو أمر ما زال حياً في ذاكرة بعض قطاعات النخبة من خلال وجود توافق بينها وبين القوى الكبرى، وثانيهما : أن دول المجلس صغيرة الحجم نسبياً حيث لا يتجاوز عدد سكانها ثلاثين مليون نسمة بينهم أعداد هائلة من العمالة الآسيوية الوافدة، وهو ما يعكس مدى حاجة تلك الدول إلى الوجود الأجنبي في الوقت الراهن لكونها دولاً صغيرة وغنية محاطة بجيران أكبر لهم مطامعهم التاريخية في ثروات هذه الدول.

القضية الثانية: اتجاه بعض دول المجلس إلى البحث عن حلفاء جدد، وتنويع مصادر التسلح، ويأتي هذا التوجه نتيجة للتحول الذي طرأ على الرؤية الأمريكية بالنسبة لإعادة تقييم حلفائها في المنطقة، وإعادة النظر في أولوية علاقاتها بالنسبة لدول مجلس التعاون كما سبق إيضاحه، وربما هذا يفسر اتجاه المملكة العربية السعودية شرقاً، وسعيها إلى تطوير العلاقات مع روسيا وبعض الدول الآسيوية

خلال الفترة التي أعقبت الحرب على العراق، وقد تأكد هذا التوجه في الزيارة التي قام بها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز (حين كان ولياً للعهد) للعاصمة الروسية عام 2003، وعدّ المحللون هذه الزيارة تعبيراً سعودياً روسياً مشتركاً عن ضرورة دعم العلاقات فيما يُعد تجاوزاً للتفرد الأمريكي بالخليج، كما يعكس إدراك الرياض بأن موسكو لا تزال قوة دولية كبرى على الساحة الدولية، ولها رأي في القضايا الدولية وصاحبة نفوذ في مجلس الأمن، وأنها مؤهلة لأن تكون لاعباً أساسياً في عالم متعدد الأقطاب، وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل بقوله "إن روسيا تظل دولة مهمة في العلاقات الدولية، وسيكون دورها في المستقبل مؤثراً" (الحسن، 2003، ص4).

وفي إطار الضمانة الخارجية لأمن دول مجلس التعاون برز الناتو شريكاً محتملاً للأمن في الخليج بعد حرب الخليج الثالثة، فالولايات المتحدة وجدت أن هناك ضرورات تفرض عليها أن تتقاسم مع حلفائها في الناتو عبء الأمن في الخليج،و طالبت حلفاءها الأوروبيين بأداء دور مهم في هذا الصدد، وبخاصة القيام بدور أمني في العراق على أساس أن ذلك يحقق مصلحة مشتركة للطرفين تتمثل في الأساس بالحيلولة دون سعي العراق الجديد لتهديد جيرانه بما يعني تهديد المصالح الغربية في المنطقة عموماً، بل الحيلولة دون عودة العراق إلى سابق عهده وإخراجه من التفاعلات الإقليمية والإبقاء عليه بصيغة فدرالية قد تضعف من دوره الإقليمي، ومن ثم فإن التهديد العراقي للمنطقة مستقبلاً لن ينبع من نظامه الحاكم، بل من انهيار الدولة ذاتها، ومن هنا كان اهتمام قمة اسطنبول بالعراق، حيث أصدرت بياناً بشأنه وافق فيه القادة على تقديم المساعدة في تدريب قوات الأمن العراقية، وقد جاء في البيان: يستنكر الحلف الهجمات الإرهابية كافة ويدعو إلى إنهائها فوراً، إذ إن الأنشطة الإرهابية التي تجري في العراق وانطلاقاً منه تهدد الدول المجاورة في المنطقة برمتها، وتوجد حالياً بعثة لحلف الناتو في بغداد تضم 165 شخصاً بينهم 24 مدرباً للمساعدة في تدريب 910 من الضباط العراقيين سنوياً (الدسوقي، 2006).

وقد استند الحلف في دوره الجديد بالعراق إلى أمرين؛ **الأول:** طلب الحكومة العراقية رسمياً مساعدة الحلف لها في تدريب القوات العراقية، حيث يشرف حلف الناتو حالياً على كليتي الأركان والدفاع الوطني العراقيتين تدريباً وتنظيماً وتنظيراً. ومن المتوقع أن يكتسب هذا التعاون زخماً خلال الفترة المقبلة، ولاسيما أن رؤية الحكومة العراقية للجيش العراقي تتطابق ورؤية حلف الناتو في هذا الشأن، فعند افتتاحه المدرسة العليا للجيوش لتأهيل ضباط الجيش العراقي الجديد بما يتفق والعقيدة العسكرية لحلف الناتو، قال إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي السابق إنه يريد جيشاً قادراً على مواجهة الواقع اليومي على الرغم من أن الدستور العراقي قد نص على أن الدور الرئيسي للجيش هو الدفاع عن البلاد ضد الاعتداءات الخارجية (العيسوي، 2006، ص78).

الثاني: قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546 الذي تضمن الطلب من المؤسسات الدولية والإقليمية تقديم العون للقوة المتعددة الجنسية في العراق، ويلاحظ أن الحلف لم يقتصر دوره على المساعدات الحالية، حيث أكد أمينه العام أنه بالنسبة إلى المستقبل سنستمع إلى ما تطلبه الحكومة العراقية (أعمال المجلس الاستشاري الخليجي، 2004، ص16).

كان لحربي الخليج الثانية والثالثة تأثيرهما العميق في أمن دول مجلس التعاون، ويعود هذا بالأساس إلى طبيعة المتغيرات والتفاعلات التي ارتبطت بالحربين، وألقت بظلالها على الأمن والاستقرار في هذه الدول، لكن درجة وطبيعة هذا التأثير اختلفتا في الجوانب التالية (أعمال المجلس الاستشاري الخليجي، 2004، ص19):

أولاً: الإدراك الأمني لمصادر التهديد: كان لحربي الخليج الثانية والثالثة تداعياتهما الواضحة في تكوين رؤية دول المجلس الأمنية، فحرب تحرير الكويت أحدثت تغييراً في نظرة دول المجلس بالنسبة إلى كيفية الحفاظ على أمنها، فلم يعد أمنها خليجياً عربياً فحسب أو مسؤولية دولة كما كان الوضع قبل الحرب، بل تم الربط بين أمنها والأمن الدولي، وأصبحت القوى الخارجية التي كانت تمثل خطراً

من قبل هي مصدر الأمن والاستقرار في المنطقة، وأصبح القبول بالوجود العسكري الأجنبي بوصفه أهم ضمانات هذا الأمن الجديد، وارتبط ذلك بتقليص وتهميش الدور العربي في أمن الخليج، وفقدت المجموعة الخليجية ثقتها بالارتباط بالأمن القومي العربي، وهو ما تجسد في فشل صيغة إعلان دمشق. وكانت نتيجة ذلك أن أصبح أمن دول المجلس قضية دولية من جانب وجزءاً لا يتجزأ من الأمن والمصالح العليا للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

أما بالنسبة إلى مصادر التهديد، فقد كرست حرب الخليج الثانية المخاوف من البيئة الإقليمية وتحديداً من سياسات النظام العراقي، وكانت نتيجة ذلك أن اكتسب أمن دول المجلس أبعاداً جديدة، تعطي الأولوية للخطر الخارجي والتهديدات الخارجية على التهديدات والأخطار الداخلية، وانعكس ذلك في تزايد الاهتمام بالأبعاد العسكرية والدفاعية لمفهوم الأمن من خلال الإنفاق على صفقات التسلح والاتفاقيات الدفاعية الخليجية وذلك على حساب الأبعاد الأمنية الأخرى، السياسية والاقتصادية والثقافية، وإن كانت هذه الرؤية في التغير في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي ثم تزايدت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كما أوضحت الدراسة (العيسوي، 2006).

أما حرب الخليج الثالثة أو الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003 فمثلت إدراكاً أمنياً جديداً لدول مجلس التعاون الخليجي في أكثر من زاوية؛ من ناحية أصبح الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة يمثل عامل قلق وليس عاملاً للأمن والاستقرار كما كان سائداً بعد أزمة وحرب الخليج الثانية، بعد أن أصبح الشك المتبادل والتوجس يسود علاقة الولايات المتحدة ببعض دول المجلس في ضوء السياسات الأمريكية المعلنة والخفية والرامية إلى تغيير الوضع الراهن في هذه الدول. ومن هنا بدأت تثار المطالب بضرورة انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة؛ إذ أن هذا الوجود لم يعد له ما يبرره. ومن ناحية ثانية فإن حرب الخليج الثالثة وبما أفرزته من تداعيات سلبية على الأمن الداخلي لدول المجلس جعل هذه الدول تهتم بالأبعاد المختلفة لمفهوم الأمن،وانعكس ذلك على نحو واضح في استراتيجياتها

الأمنية لمكافحة الظواهر كالتطرف والإرهاب، التي شملت إلى جانب الإجراءات الأمنية أبعاداً سياسية وثقافية وتعليمية وتربوية كما أوضحت الدراسة(بانوراما عسكرية، 2004، ص237).

ثانياً: تغير طبيعة ودرجة التهديد: تكاد تتشابه التهديدات التي أفرزتها حربا الخليج الثانية والثالثة بالنسبة إلى أمن دول المجلس، لكن اختلفت طبيعتها ودرجة تهديدها، فالعراق تحول من تهديد "قائم وواقع" بالفعل بعد حرب الخليج الثانية إلى تهديد "محتمل وكامن" بعد حرب الخليج الثالثة، وإيران تحولت من تهديد محتمل وكامن بعد حرب الخليج الثانية إلى تهديد واقع وقائم بعد حرب الخليج الثالثة؛ وإسرائيل راوحت مكانها كمصدر تهديد واقعي أو محتمل بناء على تطورات عملية السلام والموقف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكنها سعت إلى توظيف موقفها "المحايد" من حربي الخليج الثانية والثالثة في تحقيق انفراجه في علاقتها بدول المجلس.

كما تختلف درجة التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون من دولة لأخرى، فعلى الرغم من أن هذه الدول تواجه تهديدات مشتركة في الوقت الراهن، بعضها نابع من الداخل، وبعضها يرتبط بتطورات البيئة الإقليمية، والبعض الثالث يرتبط بالإستراتيجية الأمريكية الجديدة إزاء منطقة الخليج، فإن طبيعة هذه التهديدات ونوعيتها ودرجة خطورتها تختلف من دولة لأخرى، فإذا كانت الكويت معنية أكثر بالتهديد الذي يمثله العراق لها من زوايا كثيرة، في مقدمتها حالة الإنفلات على الحدود واستغلالها لتهريب الأسلحة والمخدرات إليها، فإن السعودية هي الأخرى معنية بالخطر العراقي ولكن بدرجة أقل ومبعث قلق المملكة يكمن في خوفها من تحول العراق إلى قاعدة لانطلاق الهجمات الإرهابية على أراضيها كما حدث في التفجيرات التي تعرضت لها مدينة الرياض خلال عامي 2003 و 2004؛ متى أثبتت التحقيقات وجود صلة بين هذه التفجيرات وبين الأوضاع في العراق، سواء لجهة الأسلحة التي تم استخدامها أو لجهة القائمين بعملية التنفيذ. وتأتي بعد ذلك كل من البحرين وقطر، فالأولى تتخوف من تصاعد النفوذ الشيعي في العراق على

الشيعة الموجودين فيها، كما تتخوف من أن يؤدي تقسيمه وتكوين دولة شيعية هناك إلى تهديد تماسكها الداخلي. أما الثانية فتخشى من التداعيات المحتملة لاستضافتها قاعدتي العديد والسيلية الأمريكيتين، أما دولة الإمارات وسلطنة عُمان فلا تريان في الأوضاع الراهنة في العراق خطراً محدقاً بهما، وإنما تنصرف أنظارهما إلى تهديدات أمنية داخلية، فبالنسبة إلى الإمارات ترى أن الخلل في التركيبة السكانية لمصلحة العمالة الوافدة هو التحدي الأمني الأخطر الذي يواجهها في المستقبل، وعليها أن تستعد للتعاطي معه. أما سلطنة عُمان فتظل أقل دول المجلس تعرضاً لتهديدات أمنية (الحسن، 2003).

فالتعاون تجسده الاتفاقيات الأمنية التي أبرمتها معظم دول المجلس (البحرين، قطر، الكويت، السعودية) مع إيران، أما الحذر فينبع بالأساس من التوجيهات الجديدة للقيادة الإيرانية، والغموض الذي يكتنف المشروع النووي الإيراني، ومماطلة طهران في الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الخصوص، والمخاوف من إقدامها على استخدام الورقة الشيعية في تهديد الأمن والاستقرار في دول المجلس(بانوراما عسكرية، 2004).

وإذا كان خطر الإرهاب هو مصدر التهديد الرئيسي الذي يواجه دول مجلس التعاون الخليجي قاطبة، فإن درجة هذا التهديد تختلف – أيضاً_ من دولة لأخرى؛ فالسعودية تأتي في مقدمة الدول المهددة بخطر الإرهاب والجماعات الإرهابية؛ حيث تعرضت خلال الأعوام الثلاثة الماضية لموجة من التفجيرات من قبل جماعات إرهابية ضد منشآت نفط وأهداف غربية كان آخرها في فبراير 2006، تليها الكويت التي شهدت هي الأخرى عدة حوادث جرت في إثرها مواجهات مع مسلحين، وكُشفت خلالها مخططات لعمليات تفجير وخطف رهائن، ثم انتقلت هذه العدوى إلى دولة قطر؛ تليها مملكة البحرين، ثم الإمارات وسلطنة عُمان بدرجة أقل(العيسوي، 2006).

وبالنسبة إلى التهديدات الدولية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي فإنها تكاد تكون ذات طبيعة واحدة، وهي نابعة بالأساس من الضغوط الأمريكية عليها

لتبني سلسلة من الإصلاحات تتجاهل خصوصيتها الثقافية والحضارية والمجتمعية(بانوراما عسكرية، 2004).

وقد أسهم تعدد مصادر تهديد أمن المنطقة واختلاف دولها حول الأوزان النسبية لكل من هذه التهديدات أسهم في غياب أرضية مشتركة بينها في شأن هذه التهديدات ووسائل التعامل معها، نظراً لاختلاف الأولويات وتعدد الرؤى بصدد المصالح والأهداف ومدى خطورة التهديدات(العيسوي، 2006).

ثالثاً: اختلاف بنية الأمن الإقليمي: كان لحربي الخليج الثانية والثالثة تأثيرهما الواضح في تأسيس بنية الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج، فعقب حرب الخليج الثانية جاءت الترتيبات الأمنية الخليجية أمريكية بصفة أساسية، فقد انجذبت دول مجلس التعاون بشدة نحو الولايات المتحدة وقبلت أن تدخل معها في تحالف عسكري صريح وواضح، وقبلت بالنظام الأمني الذي عرضته الولايات المتحدة للخليج بما فيه اتفاقيات أمنية وبرامج تسليح مرتفعة التكاليف تعتمد على مشتريات الأسلحة الأمريكية بصفة أساسية.

ووفق هذه البنية، فقد اتخذ الوجود العسكري الأجنبي والأمريكي بعد حرب الخليج الثانية أبعاداً جديدة، فلم يعد يعبر فقط عن أدوار ووظائف تتعلق بخدمة أهداف ومصالح قوى دولية كبرى في منطقة الخليج، لكنه أضحى ركناً أساسياً من أركان الإستراتيجية الأمنية الخليجية، وبات محور الإدراك الخليجي الذي تألف بعد الأزمة(الزيات، 2006).

ويعود فشل الترتيبات الأمنية التي سادت بعد حرب الخليج الثانية إلى كونها استبعدت قوى إقليمية مهمة (العراق وإيران) من معادلة الأمن في الخليج، بل إن هذه القوى تعرضت لسياسة الاحتواء من جانب الولايات المتحدة، وتم فرض عقوبات اقتصادية وسياسية عليها، وأوكلت لدول المجلس بعض المهمات في تنفيذ هذه السياسة، الأمر الذي جعل المنطقة تعيش في حالة قلق وعدم استقرار دائمين(العيسوي، 2006، ص86).

2.5 البيئة الإقليمية واثرها على أمن الخليج العربي:

تعرضت بنية الأمن الإقليمي بعد حرب الخليج الثالثة لتحولات جوهرية، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة جاراً إقليمياً أو بالأحرى أحد أطراف النظام الإقليمي الخليجي، بل هي الطرف الأقوى القادر على صوغ أي ترتيبات أمنية. ودلالة ذلك التطور أنها أصبحت تتعامل مع قضية أمن الخليج بوصفه شأناً داخلياً أمريكياً ومصلحة أمنية إستراتيجية، وما يترتب على ذلك من أي ترتيبات مستقبلية يمكن أن تعكس مصالحها بالأساس. ويؤكد ذلك بالفعل أن كل الخيارات والتصورات المطروحة بعد حرب الخليج الثالثة لترتيب الأمن في المنطقة جاءت إما بمبادرة أمريكية أو أنها تؤدي الدور الرئيسي فيها وبمشاركة أطراف أخرى.

وإذا انتقلنا إلى الترتيبات المطروحة لتحقيق الأمن في المنطقة بعد حرب الخليج الثالثة (ناتو شرق أوسطي، إنشاء منتدى أمني إقليمي شبيه بتجمع الآسيان، شراكة أوروبية – أمريكية، حلف بغداد جديد.. الخ) فإنها هي الأخرى تفتقد مقومات النجاح، واحتمالات فشلها – أو تعثرها– تبقى قائمة، وذلك نظراً للعوامل التالية: (الزيات، 2006)

1- على الرغم من إدراك دول المجلس لأهمية الوجود الأجنبي – على الأقل في المدى المنظور– بوصفه الأقدر على توفير الحماية لتلك الدول، فإن هذا يصطدم بالمعارضة الشعبية الواسعة من جانب، وباحتمال استهدافه من جانب الجماعات الراديكالية في تلك الدول من جانب آخر.

2- أن الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثالثة أصبحت تتعامل مع قضية الأمن بوصفها شأناً داخلياً أمريكياً، وهو ما زاد من وتيرة تدخلها في شؤون دول المنطقة، بل وممارسة الضغوط عليها لتبني توجهات معينة، بل إنها أصبحت تلوح بأن العراق (الجديد) سيمثل الركيزة الأساسية لترتيباتها الأمنية في المنطقة، هذا التوجه الأمريكي الجديد أسهم في تحفظ بعض دول المجلس على السياسة الأمريكية، ومن ثم عدم تحمسها للمشروعات الأمريكية الخاصة بأمن المنطقة لاعتقادها أنها لن تلبي مصالحها بقدر ما تعبر عن مصالح الولايات

المتحدة بالأساس، بل إن بعض أوساط المثقفين والأكاديميين في دول المجلس بدأت تحذر من خطورة التغلغل الزائد من جانب واشنطن في مستقبل أمن الخليج، معتبر أن الحضور الأمريكي الراهن يوازي في حجمه وتأثيره وتغلغل الحضور البريطاني في الخليج العربي الذي استمر لنحو 150 سنة، وأن الولايات المتحدة تعيد الدور البريطاني الإمبراطوري نفسه، وترغب في إدارة شؤون النظام الإقليمي الخليجي الذي ما زال يبحث دون جدوى عن الأمن والاستقرار والهدوء. هذا التحفظ الرسمي والمعارضة غير الرسمية والشعبية للسياسات الأمريكية ستمثل قيداً على نجاح الخيارات المطروحة لأمن الخليج.

3- التوتر الذي يحكم العلاقات الإيرانية – الأمريكية، حيث تشهد هذه العلاقات حالات من المد والجزر، وهذا قد يكون أحد أهم معوقات إيجاد نظام أمني مستقر في منطقة الخليج في المستقبل المنظور، ولاسيما في ظل تصعيد الضغوط الأمريكية على طهران على خلفية الملف النووي، ولا شك في أن أي محاولة أمريكية لاستهداف إيران في المستقبل المنظور قد تفاقم من حالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة.

4- تثبت خبرة التجارب الأمنية السابقة التي طرحت لضمان أمن دول الخليج العربي، أن وضع أي نظام أمني في الخليج لابد أن يأخذ في الحسبان مصالح جميع الأطراف في المنطقة، فوضع نظام أمني يستثني البعض منه لن يكتب له النجاح، فإعلان دمشق فشل كصيغة أمنية لأنه استثنى إيران والعراق منها، وأغفل حقيقة الدور الأمريكي. ولهذا فليس مستبعداً فشل المشروعات الأمنية المطروحة بعد حرب الخليج الثالثة لأسباب كثيرة، أولها أنها لا تشمل جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة فبعضها يضم العراق في حين يستبعد إيران، وبعضها يفعل العكس. ثانيها أن هذه الترتيبات تعبر بالأساس عن المصالح الأمريكية وعن حقيقة تحول الولايات المتحدة إلى جار إقليمي لدول المنطقة. ثالثها أن هذه الترتيبات ترتبط بالمشروع الأمريكي أو الإستراتيجية الأمريكية الجديدة إزاء منطقة الشرق عموماً. رابعها تعارض الرؤى المختلفة بالنسبة إلى

هذه الترتيبات، وبخاصة من قبل إيران التي لا تزال ترى أن أية ترتيبات أمنية جديدة يجب ألا تكون على حساب دورها الإقليمي في المنطقة.

1.2.5 تغير نمط التحالفات الأمنية في منطقة الخليج العربي:

كان لحربي الخليج الثانية والثالثة تأثيرهما الواضح في إعادة تكوين نمط التحالفات في المنطقة، فحرب الخليج الثانية أوجدت معادلة مختلفة من العلاقات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، ارتبطت فيها دول مجلس التعاون بعلاقات قوية مع واشنطن وكانت محوراً رئيسياً في تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة، أما العراق وإيران فقد كانا هدفاً للسياسة الأمريكية في المنطقة وتحديداً سياسة الاحتواء المزدوج التي اتبعتها واشنطن ضد الدولتين طوال التسعينات، بمعنى آخر، فإن التعاون كان سمة العلاقات بين دول المجلس وواشنطن في حين كان التوتر والتوجس سمة العلاقات سمة بين كل من العراق وإيران من ناحية والولايات المتحدة من ناحية ثانية.

واستمرت المعادلة السابقة قائمة حتى حرب الخليج الثالثة التي مثلت نمطاً جديداً من التحالفات، فالعراق الجديد أصبح أكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة بل وإحدى ركائز تطبيق الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط سواء في أبعادها الأمنية (تمركز معظم القوات الأمريكية في العراق لسنوات طويلة، والتخطيط لإقامة قواعد عسكرية دائمة فيه) أو السياسية (باعتباره نموذجاً للإصلاح السياسي والديمقراطية) لجميع دول منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من فشل كل هذه المشروعات(الزيات، 2006).

كان من نتائج حرب الخليج الثالثة حدوث تغير في مركز القوى في الخليج العربي ومصادر التهديد الامني ترافق ذلك مع غياب الرؤية الإستراتيجية الموحدة لدول المجلس في التعاطي مع بعض القضايا الأمنية، في مقدمتها:

1- في الوقت الذي كان فيه هناك اتفاق بين دول المجلس على قبول الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية لمواجهة أي

تهديدات أو مغامرات محتملة من جانب النظام العراقي "المخلوع" ، فــإن هــذه الرؤية أصابها بعض التغير بعد الحرب على العراق، وحدث نوع من الاختلاف بين بعض التغير بعد الحرب على العراق، وحدث نوع من الاختلاف بين بعض دول المجلس حول كيفية التعاطي معه،ففي حــين تحفظــت المملكــة العربيــة السعودية على استمرار القوات الأمريكية على أراضيها، وطالب بــسحب هــذه القوات بعد الإطاحة بنظام صدام حسين فإن بعــض الــدول الأخــرى (قطــر والبحرين وسلطنة عُمان) اتجهت على تعميق علاقاتها الدفاعية مــع الولايــات المتحدة، ما يعني معه حدوث انقسام في الموقف الخليجــي العــام إزاء العلاقــة الأمنية والدفاعية مع الولايات المتحدة.

2- غياب التصور المشترك للتعاطي مع إيران، وربما يرجع ذلك إلى وجود نــوع من التعارض الجزئي بين الموقف الجماعي الذي تعبر عنه دول مجلس التعاون في القمم والاجتماعات المشتركة، وبين الموقف الذي تتخذه بعض الدول منفــردة إزاء العلاقات مع إيران التعاون معها، ففي الوقت الــذي يــأتي فيــه الموقــف الجماعي للمجلس أكثر تشدداً كما تظهره البيانات الختامية للقمم الخليجية، والذي يؤكد أن تطور العلاقات مع إيران لن يكون على حساب قضية الجزر أو دعــم الإمارات فيها، بل ويشدد على أن هذه القضية قضية خليجية وليــست إماراتيــة فقط، ويؤكد دعم مجلس التعاون كمؤسسة ومنظمة عربية إقليمية لحق الإمــارات في الجزر، فإن السياسات المنفردة التي تتبعها بعض دول المجلس إزاء التقارب مع إيران تتعارض في بعض الأحيان مع الموقف الجماعي بــل وتــسبب فــي إحداث توترات في العلاقات بين الإمارات وتلك الدول التي تتقارب مع إيران.

3- الفجوة بين ما يتم الاتفاق عليه وبين ما يتم تنفيذه على أرض الواقع وتظهر هذه الفجوة في عدة قضايا أخرى تُتخذ قرارات في شأنها لكن تنفيذها يتم تأجيله، مثل قضايا تطوير التعليم وتطوير الخطاب الديني. وهذه الفجوة يمكن تفسيرها استناداً إلى العاملين التاليين: الأول الخلافات البينية التي تنــشب بــين بعــض القمــم

الخليجية. والثاني تغليب اعتبارات الأمن الوطني (القطري) على الأمن القومي (الجماعي)، وهو ما ينعكس على التردد إزاء تنفيذ أي مشروعات أمنية مشتركة.

4- الفشل في التوصل إلى إستراتيجية دفاعية موحدة: فعلى الرغم من أن التداعيات الأمنية التي أفرزتها حربا الخليج الثانية والثالثة كانت تدفع جميعها في اتجاه دول المجلس إلى تبني إستراتيجية دفاعية موحدة، وإعادة تكوين قواتها المسلحة، فإن هناك فجوة بين ما يتم الاتفاق عليه سواء في القمم الخليجية أو مؤسسات العمل الخليجي المشترك وبين ما يتم تطبيقه على أرض الواقع، والمثل البارز هنا هو قوات درع الجزيرة، فعلى الرغم من أن تطويرها ظل بنداً ثابتاً في القمم الخليجية ، فإن ترجمة ذلك إلى آليات للتنفيذ تظل هي المحك والمختبر الحقيقي(العلاف، 2006).

ويعود تعثر دول المجلس – حتى الآن – في بلورة إستراتيجية دفاعية موحدة بالأساس تمكنها من الاعتماد على الذات في تحقيق أمنها والاستغناء عن الضمانة الأمنية الخارجية إلى عدة أسباب، في مقدمتها: افتقار التعاون العسكري الخليجي البيني على الأسس المستقرة التي يقوم عليها أي تخطيط عسكري جماعي لمواجهة مصادر التهديد القائمة أو المخاطر المحتملة نفسها كما سبق إيضاحه، بالإضافة إلى بطء الإجراءات العسكرية المشتركة سواء قبل إقرارها أو بعد الاتفاق عليها، ويرجع ذلك في جانب منه إلى وجود نزعة فردية تميل إلى عدم بناء أي قوة عسكرية مشتركة، وإنما ضرورة أن تكون تحت سيطرة قومية، كما أدى اعتماد دول المجلس على الاتفاقيات الأمنية والدفاعية مع الدول الأجنبية الكبرى سواء بصورة علنية أو سرية، وذلك بوصفها الضمانة المثلى لأمنها إلى تقاعس هذه الدول وتراخيها عن القيام بتطوير استراتيجياتها الدفاعية.

وإذا كانت حربا الخليج الثانية والثالثة أثرتا بالسلب في الأمن والاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن تداعيات الحرب الثالثة كانت الأخطر وشواهد ذلك كثيرة أبرزها:

أ- أدت حرب الخليج الثالثة إلى تعاظم مخاطر البيئة الداخلية (بروز تيارات متطرفة، تعرض دول المجلس لموجة من الإرهاب)، وهذه المخاطر تزامنت مع الحرب على العراق وتصاعدت على نحو لافت للنظر خلال السنوات التالية حين تعرضت المملكة العربية السعودية أولاً ثم الكويت وقطر لبعض الأعمال الإرهابية. في حين لم تؤد حرب الخليج الثانية إلى هذه النوعية من المخاطر، وذلك على الأقل في الأعوام التالية للحرب وتحديداً في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي.

ويمكن تفسير ذلك انطلاقاً من شرعية الحربين، فحرب الخليج الثالثة نظراً لأنها تمت في إطار خارج عن الشرعية ودون تفويض من الأمم المتحدة أو قرار من مجلس الأمن، فإنها جسدت الفوضى الدولي والخروج عن مبادئ المجتمع الدولية الأمر الذي استغلته عدة جماعات متطرفة وفي مقدمتها تنظيم القاعدة، في تبرير اعتداءاتها على مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة، ووجد خطاب القاعدة والجماعات الراديكالية الأخرى مؤيدين له في منطقة الخليج، ليس هذا فحسب، بل تكون الكثير من الخلايا "النائمة" في دول المنطقة تؤمن باستخدام العنف والإرهاب، ويمكن تفسير موجة العنف التي شهدتها المملكة العربية السعودية وبعض دول المجلس الأخرى – وإن كان بدرجة أقل – خلال الأعوام الثلاثة التي أعقبت الحرب بناءً على ما سبق(الزيات، 2006، ص58).

ويدل ظهور هذه التنظيمات الراديكالية المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تتبنى فكرة الجهاد ضد الولايات المتحدة وإسرائيل على أن الحرب على العراق أدت إلى تراجع الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة ضد (الإرهاب) الدولي، حيث نجح ابن لادن في استغلال هذه الحرب في إيجاد متعاطفين جدد لسياساته وتجنيدهم من دول المنطقة، وتزايدت – ولو بصورة طفيفة– قدرتها على القيام بعمليات جديدة ضد المصالح الأمريكية والغربية في دول المنطقة.

في حين أن حرب الخليج الثانية كانت شرعية لأنها أولاً كانت لتحرير دولة ذات سيادة، وثانياً كانت بقرار من الأمم المتحدة، وثالثاً كانت بمشاركة عربية وخليجية فاعلة، وهو ما أضفى عليها قدراً كبيراً من الشرعية، وحتى بعد انتهاء

عملية تحرير الكويت لم تظهر أي معارضة فعلية لاستمرار الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة على الأقل في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي.

ب- فاقمت حرب الخليج الثالثة من مخاطر البيئة الإقليمية مقابلة بحرب الخليج الثانية، ومعطيات ذلك تبدو في التالي(العلاف، 2006):

1-معادلة أمنية مختلفة بفعل ميزان قوى يميل لمصلحة إيران مقابلة بدول مجلس التعاون، وذلك بعد تدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية في الحرب.

2-أوضاع أمنية متدهورة في العراق لا يمكن السيطرة عليها تتمدد بشظاياها إلى دول الجوار الخليجي.

3-تعثر جهود التسوية لعملية سلام الشرق الأوسط، إضافة إلى توتر الأوضاع في لبنان والصومال.

ج- ارتبطت الحرب على العراق ببيئة دولية ضاغطة مثلت تحدياً لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك مقابلة بالبيئة الدولية التي تكونت عقب حرب الخليج الثانية.. فالحرب على العراق كانت أحد تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحملة الأمريكية على "الإرهاب"، وارتبطت بالمشاريع الأمريكية لإعادة بناء وهندسة المنطقة من جديد وفق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة في فبراير 2004، والذي يتقاطع في جوانب كبيرة منه مع أمن دول المجلس في مقدمتها: مطالبتها بتبني حزمة من الإصلاحات السياسية والديمقراطية قد لا تتوافق بالضرورة مع خصوصياتها الحضارية والمجتمعية والدينية، والضغط عليها لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل والتطبيع معها، بل ودفعها للقيام بدور ما في عملية التسوية كما فعلت بعد حرب الخليج الثانية.

3.5 أبعاد استراتيجية الأمن في منطقة الخليج العربي:

1.3.5البعد الأمني في منطقة الخليج العربي

اتسم التعاون العسكري والأمني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعمل الجاد في بناء وتطوير القوى العسكرية الدفاعية والأمنية حيث تطور التعاون بشكل نوعي وكمي منذ بدء تشكيل المجلس وحتى اليوم، وكانت المرحلة الأولى هي مرحلة التأسيس ووضع أطر ومبادئ التعاون العسكري والأمني المشترك، وتوحيد التخطيط وتنفيذ التدريبات المشتركة (السويداني، 2007).

وكانت أهم الإنجازات في الجانب العسكري في تلك المرحلة هي إنشاء قوة درع الجزيرة وتنفيذ تمارين درع الجزيرة، ومن ثم انتقل التعاون إلى مرحلة الدفاع المشترك وذلك من خلال توقيع الدول الأعضاء على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى، وذلك انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل لدول المجلس، معتمدة في ذلك على الله ثم على الإمكانيات الذاتية للدول الأعضاء لغرض الدفاع عن كيان ومقومات ومصالح هذه الدول وأراضيها وأجوائها ومياهها (صالح، 2004).

في الوقت الذي تتصاعد فيه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، تزداد التهديدات الجديدة لها، ابتداءً بالخلل في التوازن الإستراتيجي الذي تكرس مع الغزو الأمريكي للعراق، ومرورا بإيران النووية، وإمكانية إحياء توجهاتها الثورية مجددا في ظل قيادتها الحالية، وانتهاءً بمخاطر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وقد استحوذت تلك القضية مؤخراً على اهتمام دولي اتضح في أمرين:

أولهما: المؤتمر الثالث للأمن الإقليمي (حوار المنامة) الذي استضافته البحرين خلال يومي 8 و9 ديسمبر 2006 بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، والذي شهد للمرة الأولى مشاركة إيرانية بما يعني أن كافة الأطراف المعنية تدارست طبيعة التعاون الأمني المقترح. وقد اتفق المشاركون على أن منطقة الخليج تواجه تهديدات أمنية بالغة الخطورة، ولا يمكن مواجهتها إلا بمشاركة كافة الأطراف المعنية.

وثانيهما: مؤتمر الناتو والخليج الذي انعقد بدولة الكويت يومي 12 و13 من نفس الشهر، وقد تناول المؤتمر قضيتين رئيسيتين، الأولى: مبادرة إسطنبول للتعاون، والثانية: القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. وقد وقعت الكويت على اتفاقية مع الناتو لتبادل المعلومات الأمنية، وكانت أهم مجالات التعاون هي الحدود البرية والبحرية، ومقاومة الإرهاب، وإدارة الأزمات(عشقي،2006).

ووسط هذا الاهتمام الإقليمي والدولي، والذي يعكس رؤى وتصورات عديدة لتحقيق الأمن الخليجي، يلاحظ أن أحد أطراف المنظومة الإقليمية وهو دول مجلس التعاون الخليجي لها مفهومها الخاص لضمان هذا الأمن، وهو العامل الخارجي الذي اعتمدت عليه منذ الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971 وحتى الآن.

ومن جانب آخر، تدرك دول الخليج العربية أن إيران التي لا تزال تحتل الجزر الإماراتية الثلاث تمثل خطراً على أمن الخليج في ظل تباين الرؤى بين الجانبين حول مفهوم هذا الأمن وآليات تطبيقه. ولا تكمن تهديدات إيران في برنامجها النووي وما يحويه من صراع مع الغرب فقط، وإنما لأن الخليج هو "موضع نفوذ إيران الطبيعي" في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم لن تتراجع عن سياستها الراهنة، لذا في ظل غياب العراق تحتاج الدول الصغرى لموازن خارجي في علاقتها مع إيران القوية بعدد سكانها وحجمها الجغرافي، فضلا عن برامج التسلح التقليدية الإيرانية التي شهدت اهتماما متزايدا منذ عام 1989 وحتى الآن، وأهمها: الصواريخ الموجهة نحو دول مجلس التعاون الخليجي، ووجود مفاعلات نووية بالقرب من العديد من مدن تلك الدول، بما ينذر بإمكانية تكرار سيناريو "تشيرنوبل"، وهو ما قد يؤدي إلى إمكانية توقف ضخ النفط، واحتمال حدوث أزمات بيئية (صالح، 2004).

وإذا كانت المحددات السابقة تنطلق من طبيعة العامل الإقليمي والدولي، فإن هناك محددات ذاتية أبرزها أن الدول الخليجية لها مصلحة أكيدة في حماية الموارد النفطية وتنميتها من خلال الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها، والتي تبحث دوما عن بيئة آمنة، حيث تفيد توقعات وكالة الطاقة الدولية زيادة حجم الطلب العالمي على النفط بنسبة 50% من الحجم الحالي البالغ 82 مليون برميل يوميا ليصل إلى

121 مليون برميل يوميا في عام 2030. كما تدرك دول مجلس التعاون الخليجي طبيعة الخلل البنيوي مع أطراف المنظومة الإقليمية حيث يبلغ إجمالي عدد سكان تلك الدول 35.869.447 منهم 9.285.910 من غير المواطنين، بينما يبلغ عدد سكان إيران 68 مليون نسمة. وهو الأمر الذي يحد من إمكانية بناء جيش خليجي موحد قادر على الدفاع عن أمن منطقة الخليج، ففي الوقت الذي تبلغ فيه قوات الدول الست 400 ألف مقاتل، نجد أن إيران لديها 800 ألف مقاتل. وعلى الرغم من أن دول الخليج أنفقت 34 مليار دولار على الأمن والتسلح في عام 2005، فإن جهودها لا تزال غير مكتملة حيث إن المادة 6 من نظام الدفاع المشترك لدول المجلس تعطي الحق لكل دولة في بناء قدراتها حسب حاجتها (السويداني، 2007).

أن منطقة الخليج مرشحة للمزيد من الأزمات مستقبلا بالنظر إلى عاملين، أولهما: التباين الحاد في مصالح الأطراف الإقليمية وصعوبة إيجاد صيغ مشتركة للتعاون بالرغم من نجاح تلك الصيغ في تجارب مماثلة ومنها أوروبا ومنطقة البلقان وأمريكا اللاتينية، وثانيهما: تكرس الخلل في التوازن الإقليمي بعد الغزو الأمريكي للعراق، وما رتبته من تداعيات ليس أقلها دخول الدول الخليجية في مواجهة جديدة مع الإرهاب.وفي ظل هذه التحديات فإن التصور الخليجي للأمن ينهض على دعامتين أساسيتين، الأولى: استمرارية البعد الدولي والثاني إمكانية مشاركة أطراف أخرى لها مصالح إستراتيجية في المنطقة.

2.3.5 اتفاقية الدفاع المشترك :

في يوم الأحد 31 ديسمبر 2000م وقع قادة دول المجلس في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى التي عقدت في مملكة البحرين على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجاءت الاتفاقية تتويجاً لسنوات من التعاون العسكري وبلورة لأطره ومنطلقاته وأهدافه، وتأكيداً على عزم دول المجلس على الدفاع الجماعي ضد أي خطر يهدد أياً منها، كما تضمنت الاتفاقية إنشاء مجلس للدفاع المشترك ولجنة عسكرية عليا تنبثق عنه، ثم وضع الأنظمة الخاصة بكل منهما وآلية عمله (عرفة، 2006).

3.3.5 قوات درع الجزيرة :

كان أحد أهم الأهداف التي وضعها قادة دول مجلس التعاون للتنفيذ في مجالات التعاون العسكري هي تشكيل قوة دفاعية مشتركة ،حيث قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة المنعقدة في مملكة البحرين بتاريخ 1982/11/19م الموافقة على إنشاء قوة درع الجزيرة وعلى مهمتها كما حددها وزراء الدفاع في اجتماعهم الثاني، وتم تكامل تواجدالقوة في مقرها بمدينة حفر الباطن في المملكة العربية السعودية في 1985/10/15م. وقد بدأت الدراسات الخاصة بتطوير قوة درع الجزيرة في عام 1990م وعلى ضوء ذلك تم تطوير القوة إلى فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها (عشقي،2006).

4.3.5 المشاريع العسكرية المشتركة :

أقر المجلس الأعلى في دورته السادسة عشرة التي عقدت في مسقط بتاريخ 1995/12/4م الدراسات المتعلقة بمشروع حزام التعاون والاتصالات المؤمنة والخطوات التنفيذية لهما والذي يهدف إلى ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي بدول المجلس آلياً،حيث بدأت المنظومة بالعمل الرسمي في نهاية شهر ديسمبر 2001م وجارٍ حالياً تطوير تلك المنظومة وفقاً لأحدث التطورات في مجال التقنية والأنظمة العالمية. (صالح، 2004)

5.3.5 الاتصالات المؤمنة :

يهدف مشروع منظومة الاتصالات المؤمنة إلى ربط القوات المسلحة في دول المجلس بشبكة اتصالات مؤمنة، وذلك من خلال إقامة خط (كيبل) ألياف بصرية، ولقد بدأ تشغيل المنظومة رسمياً بتاريخ 2006/6/28.

6.3.5 توحيد الأسس والمفاهيم :

حظي هذا الجانب باهتمام كبير ومبكر منذ بدء التعاون العسكري بهدف زيادة التكاتف، وتسهيل تبادل الدعم والمساندة والاستفادة المتبادلة من الإمكانيات المتوفرة في دول المجلس، وقد شمل ذلك جانبين رئيسيين هما (السويداني، 2007):

1- **التمارين المشاركة** – نظراً لأهمية تجانس العمل وتوحيد الأسس والمبادئ، فقد بدأت الدول بتخطيط وتنفيذ تمارين ثنائية وثلاثية للقوات البحرية والجوية، ولقد ارتقى بعد ذلك مستوى التمارين حتى وصل إلى تنفيذ تمارين سنوية مشتركة للقوات الجوية والبحرية، بالإضافة إلى تنفيذ تمرين مشترك لقوات درع الجزيرة مع القوات المسلحة في كل دول المجلس بالتناوب كل سنتين .

2- الكراسات والمناهج العسكرية – حيث تم إعداد وطباعة أكثر من (130) كراساً عسكرياً بالإضافة إلى توحيد أكثر من (100) منهج من مناهج الدورات العسكرية المختلفة لمعاهد ومدارس ومراكز التدريب العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

7.3.5مجالات التعاون العسكري الأخرى :

وقد شمل التعاون العسكري مجلات أخرى عديدة من أبرزها (الاستخبارات والأمن العسكري – المساحة العسكرية – الخدمات الطبية – منظومة السلاح – الاتصالات – القوات الجوية – القوات البحرية – الأمن البيئي – الدفاع ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والمشعة – الحرب الإلكترونية – الدفاع ضد الصواريخ البالستية). (عرفة، 2006)

8.3.5المجال الأمني :

تولي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجانب الأمني، ما يستحقه من أهمية بالغة، وذلك إدراكاً منها بأن الخطط التنموية والتقدم والازدهار لا يمكن أن يتحقق إلا باستتباب الأمن والاستقرار، وتنفيذاً للتوجيهات الصادرة من قادة دول المجلس لوزراء الداخلية بعقد اجتماعات ولقاءات فيما بينهم للتباحث وتدارس متطلبات وآليات التنسيق والتعاون الأمني بين دول المجلس عقد الاجتماع الأول

لوزراء الداخلية بدول المجلس، في الرياض يومي 23 و24 فبراير 1982م، واضعا بداية لانطلاقة التنسيق والتعاون الأمني، حيث تشكلت العديد من اللجان الأمنية المتخصصة في مختلف مجالات التنسيق والتعاون الأمني، وحدد الاجتماع الأول منطلقات ومبادئ وأهداف التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون في الاتفاق على توقيع اتفاقية أمنية بين الدول الأعضاء (صالح، 2004).

وقد أكد البيان الصادرعن الاجتماع على وحدة وترابط أمن دول مجلس التعاون، ومبدأ الأمن الجماعي، وقال البيان "إن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ وأن أي اعتداء على أيةدولة مسئولية جماعية يقع عبؤها على جميع الدول الأعضاء". وأضاف البيان "أن التدخل من قبل أية جهة كانت في الشئون الداخلية لإحدى الدول الأعضاء هو تدخل في الشئون الداخلية لجميع دول المجلس". وقد تواصلت اجتماعات وزراء الداخلية، بشكل دوري (سنوي)، صدرعنها قرارات تهدف لتعزيز العمل الأمني المشترك، ووضع وتفعيل السياسات الأمنية التي تُعنى بالتصدي لكافة أنواع المخاطر والتحديات، ومكافحة الظواهر الإجرامية، وتحصين دول المجلس من إفرازات وانعكاسات تلك المخاطر(عرفة، 2006) .

أما المجال الأمني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فشهد تنسيقاً وتعاوناً وخطى خطوات كبيرة وحقق إنجازات متقدمة شملت مختلف المجالات الأمنية بشكل عام، وما يمس حياة مواطني دول المجلس بوجه خاص، وبما ينسجم، في الوقت ذاته، مع متطلبات جوانب العمل المشترك الأخرى، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. (عشقي،2006، ص70).

وفيما يلي استعراض لأهم الإنجازات والخطوات التي تحققت في مجال التعاون الأمني بين دول المجلس: (صالح، 2004)

9.3.5 الإستراتيجية الأمنية الشاملة :

أقرت الإستراتيجية الأمنية الشاملة، لدول مجلس التعاون، في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية، الذي عقد في مسقط بتاريخ 15فبراير 1987م،

وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة (الرياض) في نفس العام، وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل .

وتعزيزاً للتنسيق والتعاون في المجال الأمني، ولتحديث الآليات والتدابير المشتركة للأجهزة الأمنية بالدول الأعضاء، ولمواكبة التطور المتنامي للجريمة بمختلف أنواعها، والتي أصبحت عابرة للحدود الوطنية، وجّه وزراء الداخلية في لقائهم التشاوري الثامن (الرياض، مايو 2007م) بمراجعة الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول المجلس بهدف تحديثها من قبل لجنة مختصة.

وتهدف الإستراتيجية الأمنية الشاملة، في شكلها الجديد، لتحقيق أهداف هامة ومحددة منها، توطيد الأمن وحماية الحدود، وتنمية الوعي الأمني ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين تلك الأجهزة، ومواجهة التحديات والمخاطر الإقليمية مثل المخاطر النووية والصراعات الإقليمية والكوارث، والتعرف على مصادر الخطر والتصدي لها، ومكافحة الإرهاب والتطرف، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، في مجال مكافحة الجريمة، وتعزيز مشاركة وتعاون القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتفاعل معها، وتنظيم العمالة الوافدة مع عدم التأثر باعتبارات لا تتفق مع المصالح العليا لدول المجلس .(السويداني، 2007)

10.3.5 الاتفاقية الامنية

الاتفاقية الامنية لدول مجلس التعاون هي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الامني بين دول المجلس وهي الزامية لمن وقع عليها وصادق عليها وفق نصوص موادها وقد وقع عليها أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في كل من دولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في اجتماعهم الثالث عشر في الرياض كما بارك المجلس الاعلى في دورته الخامسة عشرة في مملكة البحرين /ديسمبر 1994م/ هذه الخطوة داعياً بقية الدول الاعضاء الى التوقيع على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن(السويداني، 2007).

اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الارهاب انطلاقاً من القناعة التامة بضرورة وأهمية التصدي لظاهرة الارهاب من خلال الجهود الاقليمية والدولية

أقرت دول مجلس التعاون الاستراتيجية الامنية لمكافحة التطرف المصحوب بالارهاب في عام 2002م وأصدرت في العام ذاته اعلان مسقط بشأن مكافحة الارهاب كما توصلت دول المجلس في عام 2004م الى التوقيع على اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الارهاب وتم في عام 2006م تشكيل لجنة أمنية دائمة مختصة بمكافحة الارهاب تعقد اجتماعاتها بشكل دوري – سنوي – كإحدى اللجان الامنية المتخصصة لتعزيز التنسيق والتعاون الامني في هذا المجال.

اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دول المجلس ادراكاً لأهمية الاستقرار الاجتماعي والنفسي وأثره في تأهيل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية عند قضاء عقوبتهم في بلدانهم بين أسرهم وذويهم ولتلك الجوانب الانسانية وقع وزراء الداخلية اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في لقائهم التشاوري السابع (أبو ظبي مايو 2006م) وباركها المجلس الاعلى الموقر في دورته السابعة والعشرين (الرياض ديسمبر2006 م). (عرفة، 2006)

وأولت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التعاون الأمني أهمية كبيرة،إدراكاً منها بأن الخطط التنموية والتطور والازدها لا يمكن ان يتحقق الا في ظل الامن والاستقرار، وتحققت العديد من الإنجازات في مجال التعاون الأمني من بينها إقرار المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشر في مملكة البحرين ،ما توصل الية وزراء الداخلية بشأن التوقيع على الاتفاقية الأمنية لدول المجلس، وسوف تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد اكتمال ايداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة وفقاً لما نصت عليه احدى مواد تلك الاتفاقية،وكذلك إقرار الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول المجلس وهذه الاستراتيجية تعتبر اطاراً عاماً للتعاون الأمني بين دول الأعضاء لحماية مجتمعات دول المجلس من انتشار الجريمة والظواهر الخطيرة التي بدأت تتنامى وتعاني منها جميع دول العالم ،كما بارك المجلس الأعلى ما توصلت اليه بعض دول المجلس، بشكل ثنائي بشأن تنقل مواطنيها بالبطاقة الشخصية وذلك من أجل الأخذ بمدأ التنقل بالبطاقة، ويترك للدول الاعضاء التي لم تطبق ذلك بعد

استكمال إجراءاتها اللازمة لاستصدار البطاقات الشخصية لمواطنيها بعـد تحقيـق الشروط والمواصفات اللازمة (عرفة، 2006).

11.3.5 تسهيل التنقل وانسياب السلع :

يحظى تسهيل تنقل مواطني دول المجلس بين الدول الاعضاء وانسياب السلع باهتمام دول مجلس التعاون منذ الاجتماع الاول لاصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية نظراً لارتباطه المباشر والوثيق بمصالح المواطنين ولتعزيز الترابط الاجتماعي بينهم ودعم التجارة البينية كما أنه إحدى المقدمات الاساسية لتحقيق السوق الخليجية المشتركة حيث اتخذ وزراء الداخلية العديد من القرارات فـي هـذا المجال الحيوي (صالح، 2004) .

وفي مجال المواطنة الخليجية والسعي لاستكمال السوق الخليجية المشتركة وإعلائها في الدورة (28) للمجلس الأعلى في ديسمبر 2007م،قررت لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثاني والسبعين(4 نوفمبر 2006م) حذف نشاطين من قائمة الأنشطة الاقتصادية والمهن المقصور ممارستها علـى مـواطني دول المجلس. بممارسة الأنشطة التالية في أي من الدول الأعضاء (السويداني، 2007).

12.3.5التعاون في مجال مكافحة المخدرات

تمت الموافقة على التشريع النموذجي الموحد لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في عام 1998م لكي تستفيد منه الدول عند تحديث أنظمتها ويتضمن التشريع موادا تشدد العقوبة على مهربي ومروجي المخدرات وفي عام 2005م تـم اتخـاذ قرار الاستمرار بالعمل بالنظام لمدة خمسة أعوام قادمة بالاضافة الى ذلـك أقـر ت خطة التدريب المشتركة للعاملين في مجال مكافحة المخدرات كمـا أنهـى الفريـق المكلف بأعداد دراسة عن تدابير خفض الطلب على المخدرات والموثرات العقليـة أعماله والدراسة في طور المراجعة النهائية (عرفة، 2006) .

4.5 تفعيل الأمن الخليجي الذاتي.

لقد حان الوقت كي تتعاون دول النظام الإقليمي الخليجي وتدير علاقاتها باستقلالية عن واشنطن وتتولى وحدها مسئولية الأمن في هذا الجزء المهم من الوطن العربي، ذلك أن المطلوب كخطوة أولى بناء الثقة وفتح حوار خليجي/خليجي على كافة المستويات الرسمية والشعبية من أجل بلورة معادلة أمنية واقعية قائمة على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، والحد من سباق التسلح، وإنهاء القواعد العسكرية الأجنبية، والاستغلال الأمثل للثروة النفطية، وإجراء إصلاحات سياسية عميقة تعيد للشعوب دورها الحيوي في صنع القرارات عبر مؤسسات منتخبة تتفرغ لمهمة واحدة ووحيدة هي تحقيق التنمية المستديمة التي طال انتظارها (صالح، 2004).

ظلت دول الخليج تعتمد على العامل الخارجي في تحقيق أمنها، واضطلعت الولايات المتحدة بتلك المهمة من خلال صيغ عديدة أبرزها الاتفاقيات الأمنية الثنائية بين الولايات المتحدة وهذه الدول، إلا أن تلك الصيغة قد شهدت عدة تطورات مهمة، وإن كانت في الشكل دون التطرق إلى المضمون الذي يتضمن الإبقاء على التواجد العسكري الأجنبي، وهنا يمكن الإشارة إلى التطورات التالية (عشقي،2006):

1- قيام الولايات المتحدة بسحب قواتها من الدول الخليجية الكبرى، وإعادة تمركزها في الدول الصغرى ضمن إستراتيجية عُرفت "بتخفيف الوجود وضمان الوصول"، والتساؤلات التي أثيرت بشأن وجود القوات الأمريكية في المنطقة عموماً.

2- كان أحد أهم تداعيات سحب الولايات المتحدة لقواتها من السعودية هو دعوة الأخيرة لترتيبات أمنية لا تعتمد على الولايات المتحدة فحسب، بل هناك أدوار إقليمية ودولية أخرى. وقد أكد على هذا صراحة وزير الخارجية السعودي الأمير "سعود الفيصل" خلال مداخلة له في مؤتمر "أمن الخليج- حوار الخليج" الذي نظمه المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في عام 2004" أن هناك أربعة أطراف أساسية لأمن الخليج، وهي "دول المجلس الست واليمن والعراق وإيران"، وأضاف أن "البعد الدولي للإطار الأمني المقترح يقتضي المشاركة الإيجابية للقوى الآسيوية التي برزت على المسرح الدولي مؤخرا، وخاصة الصين والهند"، ورأى أن "أمن

الخليج يحتاج إلى ضمانات دولية لا يمكن توفرها على أساس منفرد حتى لو جاء من طرف القوة العظمى الوحيدة في العالم"، ولعل قرار وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي خلال اجتماعهم الأخير في أبو ظبي (نوفمبر 2006) بالسماح لليمن بالمشاركة ولأول مرة في المناورات العسكرية التي اجرتها قوات درع الجزيرة في سلطنة عمان نهاية عام 2006 يعد خطوة مهمة نحو توسيع أطراف المنظومة الخليجية، إلا أنه ينبغي التأكيد على أنه إذا كانت الدول الخليجية الصغرى توافق السعودية الرأي من حيث المبدأ على أن أمن الخليج "شأن دولي" فإن هناك أطرافا أخرى لا ترى الدول الصغرى إمكانية دخولها كأطراف أساسية في مسألة أمن الخليج، ومنها إيران حيث تتعارض التزامات الدول الصغرى تجاه الولايات المتحدة مع التزاماتها تجاه إيران حال دخولها في أي ترتيبات أمنية مقترحة، فضلا عن أن السعودية في دعوتها لتوسيع المشاركة الدولية والإقليمية في قضية أمن الخليج لها ما يبررها سواء كنتيجة لسحب الولايات المتحدة قواتها من المملكة، أو إدراك المملكة لنفوذ إيران في العراق وما يترتب عليه من تأجيج طائفي لم تكن المملكة بمنأى عنه (السويداني، 2007).

3- بدء الدول الخليجية الصغرى -وهي الإمارات وقطر والبحرين والكويت- بإجراء حوار إستراتيجي مع حلف الناتو، انطلاقا من مبادرة إستانبول للتعاون، والتي تضمنت إجراء حوار إستراتيجي مع دول الخليج العربية بشأن قضايا الأمن والإرهاب. وعلى الرغم من أهمية إيلاء الدول الخليجية هذا الاتجاه اهتماماً كبيراً فإن هناك أمرين يحدان من فاعلية قيام الحلف "بدور رئيسي" في مسألة أمن الخليج، أولهما: لا تزال كل من السعودية وسلطنة عمان خارج إطار هذه المبادرة، ربما لرفضهما وجود دور للحلف، وهذا يعكس تباين رؤى دول الخليج فيما يتعلق بمستقبل الأمن وأدوار الأطراف الدولية فيه، وثانيهما: هناك مخاوف خليجية من غموض مصطلحات يطرحها حلف الناتو مثل "الحوار" و"الشراكة"، كما أن الرأي العام الخليجي يعارض الوجود الأجنبي في المنطقة، ويرى أن وجود الحلف غطاء للهيمنة الأمريكية تحت مظلته.

4- لا تغفل دول الخليج أهمية الدور الأوروبي وإيجابياته، والتي منها تثبيت مفهوم واسع للأمن يشمل النمو الاقتصادي والإصلاح السياسي والجريمة والتهريب والإرهاب، لكن هناك مخاوف لدى الدول الخليجية من الدور الأوروبي، حيث يتكون الاتحاد الأوروبي من دول مستقلة لها حق الاختلاف في سياستها الخارجية، ومن ثم قد تكون هناك توجهات متضادة، الأمر الذي يحد من فاعليته كموازن للدور الأمريكي في المنطقة (صالح، 2004).

وأما بالنسبة لتعزيز الأمن الذاتي الخليجي المتمثل في قوات درع الجزيرة، فإن هذا البديل شهد تغيرا مهما وهو الاقتراح السعودي في 25 فبراير 2006 بتفكيكها، على أن تشرف كل دولة على وحداتها المتخصصة لهذه القوات التي يمكن استدعاؤها في حالة الحاجة إليها. وقد شهد هذا الاقتراح تباينا في الآراء، فالجانب المؤيد يرى أن هذه القوات لم تثبت فاعليتها في كافة الأزمات التي شهدتها المنطقة، إلا أن الجانب المعارض يرى أن تفكيك هذه القوات يعد خطأ إستراتيجيا حيث إنه يلغي الهوية الدفاعية الخليجية، فإذا كان العامل الخارجي هو الضامن الرئيسي للأمن فإن هذا لا يلغي البديل الذاتي، وخاصة أن هناك خطوات ملموسة اتخذتها الدول الخليجية الست على صعيد التعاون الأمني ابتداءً بالتوقيع على اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك عام 2000، ومرورًا ببدء المشروع الجماعي للإنذار المبكر عام 2001، وإنشاء مجلس أعلى للدفاع المشترك في العام ذاته، وانتهاءً بتوجيه الإجراءات العملياتية للقوات المسلحة وإجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة منها مناورات صقر الخليج عام 2005، والتي شهدت تنسيقًا غير مسبوق بين القوات المسلحة الخليجية الجوية والبرية والبحرية.

إن هذا الاعتماد على القوة الذاتية يحقق إستراتيجية دفاعية متوازنة لدول الخليج تتيح لها التأمين اللازم لأراضيها والقدرة على ردع العدوان البحري والجوي دون تدخل دولي حادّ قد يورطها في إعلان الحرب ضد المعتدي، وليس أدلّ على ذلك من مشكلة جزر الإمارات الثلاث وأسلوب معالجة الموقف في ظل الوجود الأمريكي الحالي سواء بالإمارات أو بالخليج. على أنه يبقى خيار قائم، وهو ما تسعى له بعض دول الخليج حاليا، وهو العمل على إنهاء الخلافات وتطبيع العلاقات

مع كل من العراق وإيران، وجعل الخليج العربي منطقة سلام، ومـــن الطبيعـــي أن يقلّل ذلك من مظاهر التهديد المتربصة بدول الخليج في حالة تجاوب العراق وإيران بحسن نية لمثل هذه التوجهات، خاصة فيما يتعلــق بـــالطرف الإيرانـــي والتوجـــه الخليجي نحو التقارب معه والذي بدأت بدايته الأولى منذ تولي الـــرئيس الإيرانـــي السابق محمد خاتمي، والذي سعى لتنفيذ أجندة سياسية معتدلة مع دول الخليج، الأمر الذي لاقى استحساناً كبيراً من هذه الدول، إلى جانب سعي دول الخليج ذاتهـــا إلـــى التقارب بالمثل مع الطرف الإيراني.

لقد أقام مجلس التعاون صيغة للمستقبل، وسوف تدفع دوله بأقصى ما لـــديها لفرض أمن الخليج عن طريق بناء القوة العسكرية الذاتيـــة، والتكامـــل الـــسياسي، والاقتصادي، والمحافظة على التركيبة السكانية في ظروف أظهرت الدراسات فيهـــا أنّ سكان الخليج يتضاعفون مرّة كل خمسة وعشرين عامًا، مع أن مـــسيرة النمـــو الاقتصادي لهذه الدول هي في الاتجاه المعاكس.

ولذا، فإن أمن الخليج بناء على مبدأ الدفاع الذاتي فـــي المـــستقبل المنظـــور ستعوقه قضايا السيادة الوطنية، كما ستعوقه قضايا التسلح التي منها التـــسلح غيـــر المدروس، وعدم توحيد المعايير والمقاييس في الأسلحة المستخدمة، والإهدار علـــى المشروعات المدنية، مع تجاهل البنية التحتية ذات البعد الإستراتيجي، مثل تجهيـــز الموانى والمطارات للنقل الإستراتيجي، وقد اتضح هذا جلياً منـــذ حـــرب تحريـــر الكويت والتي أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أنّ الاعتماد سيظلّ كبيراً بالنسبة لـــدول مجلس التعاون على اللاعب الأجنبي، وسيكون هذا اللاعب الأجنبي طرفاً أساسياً في منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية، على رغم افتقاده عامـــل الجـــوار الجغرافـــي (عرفة، 2006).

1.4.5الإستراتيجية الدفاعية:

مع ألاخذ بالحسبان التغيرات التي أفرزتها حربي الخليج الثانية والثالثة مـــن تكريس للوجود العسكري الأمريكي، واتجاه الولايات المتحدة إلى إقامة نظام أمنـــي جديد في المنطقة، واختلال توازن القوى الإقليمي لمصلحة إيران بعد تدمير قـــدرات

العراق العسكرية، فإنه يمكن تناول تأثير هذه الحرب في الإستراتيجية الدفاعية لدول المجلس في دوائرها المختلفة (الوطنية والجماعية والدولية) على النحو التالي (عشقي،2006):

أ- الدائرة الوطنية:

على الرغم من الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين فإن دول مجلس التعاون واصلت تطوير قدراتها الدفاعية الذاتية ورفع كفاءة قواتها المسلحة، وانعكس ذلك في المجالين التاليين.

الأول: استمرار المعدل المرتفع للإنفاق على صفقات الأسلحة، حيث عقدت جميع دول المجلس بلا استثناء صفقات لأحدث الأسلحة مع عدد من الدول الغربية والأجنبية. وكما هو واضح، فإن معدل الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي قد تزايد على نحو ملحوظ خلال السنوات الخمس 2000-2005، مع اختلاف حجم هذه الزيادة من دولة إلى أخرى، وهذا يعكس في مجملة استمرار الهاجس الأمني لدى هذه الدول، وإدراكها أن البيئة الإقليمية أضحت أكثر اضطراباً سواء أكان ذلك نتيجة لانفلات الأوضاع الأمنية في العراق أم محاولات إيران تكريس هيمنتها الإقليمية بعد أن أصبح ميزان القوى يميل لمصلحتها كما سبقت الإشارة إليه (السويداني، 2007، ص61).

الجدول رقم (4)

حجم الإنفاق العسكري في منطقة الخليج (بالمليار دولار)

م	البيان	إجمالي الإنفاق العسكري خلال الثمانينات	خلال التسعينات	2002	2003	2004	2005
	دول مجلس التعاون الخليجي						
1	السعودية	182.988	21.3	18.5	18.7	19.3	21.3
2	الكويت	19.2	62.27	3.5	3.8	4.0	4.27
3	الإمارات	19.962	26.48	1.6	1.6	1.6	2.65
4	قطر	3.659	7.47	1.9	1.9	2.1	2.19
5	البحرين	2.024	2.6	0.33	0.46	0.47	0.5
6	عُمان	16.713	16.83	2.5	2.5	2.6	3.02
	الإجمالي	235.02	330.946	28.33	82.96	29.47	33.93
	دول خليجية خارج المجلس						
	إيران		110.408	3	3	3.5	4.41
	النسبة		%212	%944	%963	%840	%76.9

Source: International Institute for Strategic S6tudies, Military Balance in the Gulf (London: Oxford University, IISS, 200-2006).

وهناك توقعات متزايدة بأن تدفع حالة عدم الاستقرار السائدة في المنطقة دول المجلس، إلى زيادة وارداتها من الأسلحة، وهو ما يعني معه أن هذه الدول ستخصص نسبة كبيرة من موازناتها لأغراض الدفاع والأمن، وهو وضع يكاد يتشابه إلى حد بعيد مع ما حدث بعد حرب الخليج الثانية، وهذا يختلف مع التحليلات التي راجت بعد الحرب على العراق والتي كانت تؤكد أن الإطاحة بنظام صدام

حسين ستجعل المجلس توجه اقتصاد دول المجلس إلى المشاريع التنموية الداخلية (عشقي،2006).

وتشير موازنات دفاع الدول الخليجية إلى ارتفاع حجم الأموال المخصصة لميزانية الدفاع والأمن، وبصفة خاصة لدى كل من السعودية والكويت، ولا يمكن تجاهل التداعيات التي أفرزتها الحرب على مخططي السياسات الدفاعية والأمنية ولا سيما حالة الاختلال الواضحة في ميزان القوى لمصلحة إيران، ومن ثم فإنها ترى ضرورة الحفاظ على معدلات معقولة من الإنفاق العسكري لمواجهة مصادر التهديد التي تواجهها من ناحية، ولتحقيق نوع من التوازن في ميزان القوى من ناحية ثانية (ناجي،2007).

الجدول رقم (5)

ميزانيات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي (وفقاً لعملة كل دولة)

في الفترة 2002-2004

الدولة / السنة	2002	2003	2004
الإمارات (درهم إماراتي)	6 مليارات	6 مليارات	6 مليارات
عُمان (ريال عُماني)	975 مليوناً	938 مليوناً	971 مليوناً
قطر (ريال قطري)	6.7 مليار	7 مليارات	7.5 مليار
السعودية * (ريال سعودي	69.4 مليار	70.3 مليار	72.4 مليار
الكويت (دينار كويتي)	1.1 مليار	1.2 مليار	1.2 مليار
البحرين (دينار بحريني)	125 مليوناً	175 مليوناً	180 مليوناً

International Institute for Strategic Studies, Military Balance in the Gulf. (London: Oxford University Press 2004-2005, 19/10/2004.

(*) تتضمن ميزانية السعودية كلاً من الدفاع والأمن.

وبالنسبة للكويت، يمكن تفسير ذلك بأنها ما زالت تتوجس من نيات العراق حتى بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، وقد عبر أمير الكويتي الراحل الشيخ جابر

في تصريح له في شهر فبراير 2004 عن استمرار الهواجس الكويتية، أعرب فيه عن أمله ألا يسعى العراقيون إلى إعادة بناء جيش كبير يهدد دول الجوار، ورأى أن العراق يحتاج إلى جيش بحجم أصغر وذات طبيعة دفاعية لحفظ أمنه وحدوده لئلا تتكرر أخطاء الماضي، واستبعد أن تقلل الكويت جهودها في بناء قواتها المسلحة مع زوال نظام صدام (السويداني، 2007).

وعلى أي حال، فقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي بعد الحرب على العراق أنها ما زالت بحاجة إلى تحديث قضايا التهديد وإعادة جدولة الأولويات، في ضوء تصاعد الخطر القادم من الضفة الأخرى من الخليج العربي الممثلة بطموحات الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تسعى إلى امتلاك قدرات لصنع الأسلحة النووية، وتجدد أحلامها في فرض نظام أمني على الخليج يحقق طموحاتها وأطماعها القديمة، ولا سيما بعد مناوراتها الإستراتيجية الضخمة في الخليج العربي في شهري إبريل وأغسطس 2006 التي أظهرت امتلاكها أسلحة وصواريخ متقدمة (ناجي،2007).

وإذا ما استمر هذا الإنفاق الضخم من جانب دول المجلس على صفقات الأسلحة لسنوات، فإنه قد يسبب مشكلة داخلية، لأنه سيكون على حساب برامج التنمية، وبخاصة مع احتمال حدوث انخفاض في أسعار النفط مع عودة النفط العراقي إلى السوق الدولية بكامل طاقته. بمعنى آخر، فإن تخصيص جزء كبير من الموازنات الخليجية لاقتصاديات الدفاع سيكون على حساب استمرار دولة الرفاه في دول مجلس التعاون، ومن ثم فإن التحدي الذي ستواجه هذه الدول يتمثل بكيفية تفادي الآثار السلبية لمثل هذا الأمر،و تعويد المواطنين نمطاً جديداً من الحياة والعلاقة مع الدولة تتحمل في إطاره جزءاً من أعباء الإنفاق، وتشارك الحكومات الخليجية في تكاليف الخدمات العامة التي تقدم مجاناً.

الثاني: الاتجاه إلى تحديث القوات المسلحة ورفع كفاءتها القتالية: واعتمدت دول مجلس في تحديث قواتها المسلحة على إجراء مناورات مشتركة مع الدول

الغربية أو الاستفادة من الخبرات الغربية في تدريب الجيوش الخليجية(صالح، 2004).

وأخذ التحديث مظاهر مختلفة، كالاهتمام بتطوير الأفرع والوحدات المختلفة للقوات المسلحة (البرية والبحرية والجوية ووحدات الحرس الوطني، وإجراء المناورات والتدريبات مع بعض الجيوش الغربية والعربية، وتحديث الأسلحة والمعدات العسكرية واستبدال القديمة منها بأسلحة حديثة، والاهتمام بإدخال تقانة الأسلحة المتقدمة إلى المنظومات الدفاعية الخليجية، وذلك لتحقيق قدرات أفضل في الإنذار المبكر والاتصالات الفعالة وإنشاء حزام مشروع التعاون لربط مراكز القيادة الجوية في دول المجلس، فضلاً عن التوسع في تدريب الكوادر على مختلف المستويات سواء القيادات العسكرية، أو الكوادر الفنية المستخدمة للأسلحة والمعدات، وقد توسعت نتيجة لذلك في إرسال البعثات إلى الخارج وخصوصاً في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب تدريب الكثير من الكوادر في الدول العربية ومنها مصر) (السويداني، 2007).

وقد اعتمدت دول المجلس على سياسات التنويع في مصادر السلاح المعمول بها منذ سنوات طويلة، حيث معظم الأسلحة والمعدات الرئيسية المستخدمة فيها هي من الصناعات الأوروبية والأمريكية، فالمملكة العربية السعودية استخدمت طائرات نفاثة وعمودية مقاتلة أمريكية وبريطانية الصنع وسفناً وفرقاطات ودبابات أمريكية وبريطانية الصنع وطائرات عمودية أمريكية وألمانية وزوارق بحرية بريطانية وإيطالية الصنع. في حين استخدمت سلطنة عُمان طائرات مقاتلة بريطانية الصنع واتجهت نحو اقتناء طائرات مقاتلة أمريكية ورادارات أرضية بريطانية الصنع، أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد استخدمت دبابات وطائرات مقالة وطائرات عمودية فرنسية الصنع في حين توجهت أخيراً نحو استخدام طائرات نفاثة حديثة وطائرات عمودية مقاتلة أمريكية الصنع، وتعمل حالياً على استخدام مدرعات ألمانية الصنع وطائرات عمودية للبحث والإنقاذ إيطالية الصنع، كما ركزت الإمارات بصورة ملحوظة منذ عدة سنوات على الصناعات المحلية، وبخاصة زوارق الدورية

الصاروخية وناقلات الجنود المصفحة وذخائر الأسلحة الخفيفة، أما مملكة البحـــرين فاستخدمت طائرات تدريب بريطانية الصنع وتوجهت في ما بعـــد نحـــو اســـتخدام طائرات نفاثة مقاتلة أمريكية الصنع، في حين عرضت دولة قطر للبيع ما لديها من طائرات ميراج فرنسية، وأخذت تتطلع نحو استخدام طائرات نفاثة مقاتلة أمريكيـــة الصنع (القلاب، 2006، ص13).

ب- الدائرة الجماعية:

كان لتطورات الأزمة العراقية الأميركية تأثيراتهـــا الواضـــحة فـــي التعـــاون العسكري الجماعي بين دول المجلس، وظهر ذلك بوضوح في ناحيتين، هما:

الأولى: تعزيز جهود التنسيق والتعاون العسكري بما في ذلك تزايد قوة الـــدفع داخل مجلس التعاون الخليجي لبدء العمل باتفاقية الدفاع المشترك، ويمكن تفسير ذلك بالنظر إلى تزايد الإدراك لدى جميع دول المجلس بضرورة زيادة التقارب والتعاون والتنسيق في مختلف المجالات العسكرية مـــن أجـــل مواجهـــة جميـــع التحـــديات والمتغيرات الجديدة.

فقد أسفرت اجتماعات وزراء دفاع دول المجلس في السنوات الـــثلاث التـــي أعقبت حرب الخليج الثالثة (2003-2005) عن قرارات مهمة تصب فـــي تفعيـــل التعاون الدفاعي المشترك، وأهمها تطوير قوات درع الجزيرة لتكون نـــواة لجـــيش خليجي موحد، وإنشاء كلية مشتركة للأركان، وإنـــشاء هيئـــة مـــشتركة للأركـــان، وتطوير وربط القوات الجوية لدول المجلس، ففي القمة الرابعة والعشرين لمجلـــس التعاون الخليجي التي عقدت في الكويت يومي 22-2003/12/23، كشف الفريـــق صالح بن علي المحيا رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة السعودية عـــن أن هناك اتجاهاً خليجياً لتطوير وزيادة حجم قوات درع الجزيرة ليصل حجمهـــا إلـــى فرقة مشاة آلية بما يراوح بين 15 و 17 ألف جندي، مع تطوير المعدات والآليات، وأوضح أن هناك مشروعين كبيرين يتم تنفيذهما حالياً هما: الأول مـــشروع حـــزام التعاون المعني بالمراقبة الجوية فوق أجواء دول مجلس التعاون، والثاني مـــشروع

الاتصالات المؤمنة وهو عبارة عن شبكة أرضية مزودة بكوابل الألياف البصرية (بانورما عسكرية، 2004).

الثانية: الاتجاه التطبيقي لاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك وهو ما ظهر في استعانة الكويت بقوات من درع الجزيرة لمواجهة التهديدات العراقية المتصاعدة ضد الكويت، وقد مثل ذلك سابقة هي الأولى من نوعها في التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي الوقت الذي يرى فيه البعض أن استعانة الكويت بقوات درع الجزيرة ليست لها قيمة عسكرية حقيقية نظراً لوجود حشود أمريكية ضخمة ومدججة بأحدث الأسلحة والتقانة العسكرية على الأراضي الكويتية، وإنما كانت هذه الاستعانة تمثل محاولة من الكويت لجذب دول المجلس للمشاركة ولو بصورة غير مباشرة إلى الترتيبات العسكرية التي كانت جارية على قدم وساق بين الولايات المتحدة والكويت لكون قبول دول المجلس نشر قوات درع الجزيرة في الكويت في ظل هذه الظروف يعكس قبولاً ضمنياً من جانبها للموقف الكويتي القائم على التعاون الكلي مع الإدارة الأمريكية في الاستعدادات الخاصة بضرب العراق، فإن البعض الآخر يرى أن هذه الخطوة تمثل بحد ذاتها أول محاولة حقيقية لتفعيل دور هذه القوات، وتحويلها إلى قوة تدخل سريع في دول مجلس التعاون الخليجي بحيث يمكن استخدامها في حالات الطوارئ والأزمات المماثلة، وهو ما يمكن أن يمثل خطوة مهمة على طريق تعزيز التعاون العسكري بين دول المجلس، كما أنها تمثل تطبيقاً لاتفاقية الدفاع المشترك والتي تقوم بالأساس على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل وتوحيد الجهود لتحقيق الدفاع المشترك وصيانة الأمن والسلام، وفقاً لمبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون التي تشدد على حتمية الاعتماد على القدرات الذاتية لدول المنطقة لتوفير متطلبات الأمن الذاتي لها في مواجهة أي اعتداءات أو تهديدات محتملة.

ويعكس هذا بدوره إدراك دول المجلس لأهمية تعزيز التعاون الأمني والدفاعي المشترك، انطلاقاً من قناعة مفادها أن ما تشهده المنطقة من تطورات متسارعة وتهديدات تصاعدية يفرض عليها ضرورة تطوير قدراتها الدفاعية الذاتية لكي تتمكن

من حماية أمنها واستقرارها، بل والحفاظ على وجودها، كما أنه يُعد في الوقت ذاته تجسيداً للمادة الثانية من اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك التي تشير إلى "أن الـدول الأعضاء تعتبر أي اعتداء على أي منها اعتداء عليها كلها، وأي خطر يتهدد إحداها إنما يتهددها جميعاً"، كما أوجب المادة الثالثة على الدول الأعضاء المبادرة فوراً إلى مساعدة الدولة أو الدول الأعضاء المتعدى عليها في رد أي عدوان أو تهديـد يقـع عليها واتخاذ أي إجراء ضروري بما في ذلك استخدام القوة العـسكرية لـرد هـذا العدوان وإعادة الشرعية والأمن والسلام عملاً بحـق الـدفاع الـشرعي الفـردي والجماعي وفقاً للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة (الأشعل، 2003).

وقد كان للانتشار الناجح لقوة درع الجزيرة في الكويت أثناء حـرب الخلـيج الثالثة الأثر البالغ في اكتساب دول المجلس خبرة قتالية ناجحة بعكس ما حدث أثناء الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغـسطس 1990، فالإسـتراتيجية والتكتيـك العسكري المستخدم لمواكبة الحرب أثبت إمكانية نجاح الجهد العـسكري المـشترك لدول المجلس نتيجة التخطيط المسبق الجيد والاستفادة من أخطاء الماضي، كما كان للاستخدام الأمثل لنظام القيادة والسيطرة والنظم الآلية وافتتاح مركز العمليات للدفاع الجوي والتنسيق الأثر الكبير في نجاح العمليات العسكرية حيث أثبت فاعليتـه فـي السيطرة على مسرح العمليات ونقل صورة متكاملة عن الأحداث المحيطة بـشمال الخليج،و هو ما ساهم في تقليل الجهد العسكري وإعطاء أفضلية لعمليـات الإنـذار المبكر (السويداني، 2006).

وتعكس موافقة القمة السابعة والعشرين لدول مجلس التعاون الخليجـي التـي عُقدت بالرياض في ديسمبر 2006 على تطوير قوات درع الجزيـرة فـي إحـدى دلالاتها مدى إدراك قادة دول المجلس أهمية تطوير قوات درع الجزيـرة بوصـفها ضرورة ملحة لتحقيق الأمن في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثالثة، وذلك نظراً لعدة اعتبارات، أولها أن الضمانة الأمنية التي كانت توفرها الولايات المتحدة باتت محل توجس في ظل حالة التوتر التي تنتاب العلاقات بين الجانبين من وقت إلـى آخـر. ثانيها أن الإسراع في تطوير قوات درع الجزيرة (زيادة أعدادها وتحـسين أدائهـا)

أصبح أمراً واجباً لمواجهة الاختلال في توازن القوى الذي مالت كفته لإيران بعد تدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية في الحرب الأخيرة. ثالثها أن تطوير هذه القوات يمثل مطلباً شعبياً بوصفه البديل المناسب لضمانات الأمن الخارجية، و يتفق مع المبدأ القائل "إن أمن الخليج مسؤولية دولية". (ناجي،2007)

أن جدلية الأمن في منطقة الخليج لا بد من أن تأخذ أبعاداً جديدة، غير ذلك الاعتقاد السائد في الأدبيات العربية والأجنبية الذي يقصرها على المنحى السياسي وحسب. ذلك أن المتغيرات الأيديولوجية العالمية، قد حتمت ودفعت باتجاه تفكير شمولي، بعد ثبوت حتمية نظرية التأثير المتبادل والمتعدد الأبعاد، بدرجة يصعب معها الفصل ما بين السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأيديولوجي. لذلك فإن هذه الأطر مجتمعة قد تكون محفزة بجملتها على ظاهرة ما، ومن ثم فإن هذا المفهوم سيتيح إعادة النظر في كافة القيم المعلنة والثابتة بحكم المنهج القديم الأحادي الجانب، وأن أية دراسة مستقبلية تغفل المنهج الشمولي قد تكون قاصرة عن تقديم مدلولات سليمة وأطروحات موفقة للتنظير الاستراتيجي لمعضلة الأمن في الخليج العربي(ناجي،2007).

2.4.5 البعد الاجتماعي في معضلة الأمن الخليجي:

يعد المأزق الأمني الاجتماعي الخليجي في ذروته استهداف الدين والمعتقد، وتتصاعد الخشية وتتفاقم حيال هذا البعد الحيوي الذي هو بمثابة القلب. لذلك فإن المشروع الحضاري المندفع نحو التمدن والعصرنة يقول بأن العقائد الدينية لم تعد ذات موضوع في عصر التقدم العلمي السريع فيما يراه الرأسماليون، أو عقبة من عقبات التقدم العام عند الشيوعيين. اتفق الفريقان في تصعيدهما للعداء على أن الإسلام دين عنف وإرهاب وبطش وتدمير، وبينما يسود الإجماع لدى المفكرين الإسلاميين على أن القانون الأخلاقي للإسلام عقيدة حضارية متطورة، ولأن شبه الجزيرة العربية هي موطن الجاذبية الدينية بفعل كونها قد شهدت أراضيها ميلاد الإسلام بأفكاره وتعاليمه ومقدساته، فهي لهذا القدر كانت محكاً ونقطة التقاء وتقاطع

للأيديولوجيات المتباينة، وهي وحدها معيار شديد الحساسية والوطأة لقياس منسوب التغير والثبات في المضمون الأيديولوجي الواحد (العيسوي، 2006).

السكان هم المعادلة الصعبة في كل التوقعات الاقتصاديه ، فالسكان هم القوي المنتجة ، وهم في نفس الوقت القوي المستهلكة ، أي هما كفتي المعادلة الاقتصاديه.

وتوقع أعداد السكان في دول الخليج خلال الربع قرن القادم هي من أسهل الجوانب ، وذلك من خلال وضع سيناريوهات مختلفه لمعدلات النمو السكاني من خلال ما حدث خلال الربع قرن الماضي ، حيث يمكن توقع معدل النمو السكاني لكل دولة من دول الخليج الي درجة عالية من الدقة قد تصل الي 95% (كابلي، 2008).

ففي عام 1970 كان عدد سكان دول الخليج السته 8,2 مليون ومتوسطات الدخل كالتالي:

جدول (6)

عدد السكان ومتوسط الدخل

الدولة	عدد السكان بالمليون	متوسط الدخل الفردي$
السعودية	6	1,588
الكويت	0,8	9,028
عمان	0,77	808
الامارات	0,27	3,324
البحرين	0,23	1,589
قطر	0,12	5,781

* (صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، أكتوبر2007م)

وفي عام 2007م بلغ عدد السكان 37 مليون ومتوسطات الدخل كالتالي :

جدول (7)

عدد السكان ومتوسط الدخل

الدولة	عدد السكان	متوسط الدخل $
السعودية	24.735.000	21.200
الامارات	5.402.375	55.200
الكويت	3.399.637	39.300
عمان	3.311.640	19.879
قطر	1.450.000	80.870
البحرين	1.046.814	23.604

* **(صندوق النقد الدولي، واشنطن ، أكتوبر2007م)**

وفي عام 2025م يتوقع أن يصل عدد سكان هذه الدول 52,4مليون ومتوسطات الدخل الفردي كالتالي :

جدول (8)

عدد السكان ومتوسط الدخل

الدولة	عدد السكان بالمليون	متوسط الدخل الفردي $
السعودية	35,33	17,021
الامارات	7,80	37,347
عمان	3,60	16,974
الكويت	3,39	51,491
قطر	1,21	81,542
البحرين	1,06	25,141

* **(صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، أكتوبر2007م)**

يتضح مما سبق أنه بعد 36 سنة (من عام 1970 الي عام 2006)، أصبح متوسط دخل المواطن العماني يساوي متوسط دخل السعودي بعد أن كان في السعودية يعادل ضعف الدخل في عمان، كما سيستمر متوسط دخل القطري يساوي حوالي 5 أضعاف دخل المواطن السعودي .

أن معدل النمو السكاني في دول الخليج مجتمعة لن يتجاوز الـــ 2% سنوياً خلال الربع قرن القادم ، وستتراوح النسبة بين دول الخليج بين 1،5% و2% ، أي أنها ستنخفض عن الربع قرن الماضي حيث كانت النسبة تتراوح بين 2،5% و3،8% سنوياً (كابلي، 2008).

جدول (9)

تطور السكان في دول الخليج من عام 1970 إلى عام 2005م

	1990	1995	2000	2005
الكويت	2.14	1.70	2.23	2.69
عمان	1.84	2.18	2.44	2.57
البحرين	0.49	0.58	0.67	0.73
السعودية	16.38	18.68	21.48	24.57
قطر	0.47	0.53	0.61	0.81
الامارات	1.87	2.43	3.25	4.50
المجموع	23.19	26.10	30.68	35.87

* (صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، أكتوبر2007م)

كان الرافد الأخير الذي ساهم في بلورة الأزمة الأمنية المجتمعية في الخليج قد تمثل في الهجرات الأجنبية الوافدة إلى المنطقة ، وقد كانت فـــي طليعتهـــا الوفـــود الأجنبية الغربية التي دخلت المنطقة بداعي التبشير، أو البحث عن الـــنفط، أو إدارة شؤون المستعمرات البريطانية، أو العمل، ناهيك عن الهجرة المضادة بغرض التعليم (الثقافي– الإداري– العسكري) ولا ريب في أن هذه الهجرات قـــد حفـــزت الوافـــد والعائد على حد سواء على نقل العديد من الخبرات والتجارب السياسية والفكريـــة، والطبائع الاجتماعية بعد أن تغلغلوا في كافة مجالات المجتمع الخليجي. وقد أثبتـــت الدراسات العديدة أن التوافق بين السكان الأصليين والمهاجرين أو العائدين في عـــدة نواح كاللغة، والثقافات، والديانات، والانتماءات الأيديولوجية، مما أثـــار الأزمـــات

الداخلية والخارجية، وتفاقمت حدتها في محاولات بعض الدول التدخل بحجة حماية مصالح رعاياها (الكواري، 1996)، فتحولت هذه الجاليات الأجنبية إلى أدوات التدخل الخارجي، وإثارة تعقيدات قانونية جديدة على المجتمع مثل مفاهيم حقوق الإنسان والتجنيس وغيرها، مما أشاع حالة من الفوضى وتعارض اتجاهات السير في المجتمع الخليجي بعد أن كانت تحكمه وجهة واحدة (الرواس، 2004).

كان من السلبيات الأمنية أيضاً لمشكلة الهجرات العربية على نحو خاص إلى منطقة الخليج ما أقدمت عليه من زرع بؤر للانفعالات السياسية، والانتماءات الأيديولوجية، بحسب خلفياتهم الثقافية، وتحريض الطبقة الوسطى والبرجوازية على ضرورة تبني نشاطات أكثر راديكالية ضد الأوضاع الداخلية والقومية، الأمر الذي جعل السلطات الحاكمة تخفف كثيراً من الاعتماد على العنصر العربي ، بعد أن أجمعت على أنه يشكل تهديداً مباشراً للأمن القطري والخليجي العام، ولاسيما بعد تنامي حركة المد القومي، والتي كان ينظر إليها بوادر شقاق ودلالات انقسام محتمل في المجتمع الخليجي. (ناجي،2007).

3.4.5 البعد الاقتصادي في الإستراتيجية الأمنية الجديدة:

لا يختلف أن الاقتصاد هو مفتاح الحلول وكلمة السر السحرية في كل ما يحدث. والاقتصاد الخليجي المعاصر ليس كما يُشاع مجرد نفط يباع ويشتري فالاقتصاد الخليجي المعاصر يشمل أبعاداً جديدة كالتكنولوجيا المتطورة، والتسليح والمعدات العسكرية وما استجد من مفاهيم كالتنمية المستدامة، بعد أن ذهبت نشوة وجذوة الطفرة النفطية وأصبح التركيز والتفكير في "ماذا بعد النفط؟" فالبترول كما هو معروف عنه ليس عملية إنتاج متجددة بل عملية نزف لثروة مختزنة ذات حجم محدود، ومن عجب أن دوله قد غلبت جانب الرخاء على البناء(Zanoyan 1995).

يبدو البعد الاقتصادي في الإستراتيجية الأمنية الجديدة مختلاً، لتعرضه لعملية انكشاف واسعة النطاق تؤكد عليها طبيعته القائمة من "اقتصاد مختزل" لوقوعه تحت مؤثرات ضاغطة من الاقتصادات الأخرى، على "اقتصاد ريعي، ثم "اقتصاد

الحرب"، وفق جدلية معقدة في تركيبتها البنيوية، قبل الخوض في جدلية النفط وعلاقاتها بالأمن الاقتصادي الخليجي بوصفها الهم الأكبر، لا بد من إدراك الأبعاد الأخرى المؤثرة في هذا المحور، وتناولها بالتحليل الموضوعي، لأجل وضع إطار عام متكامل للبعد الاقتصادي. ومن ذلك أنه يمكن التركيز على نمط الاقتصاد المختزل والذي ينهض على رهان القوة الذاتية في الإقليم والتي هي حصيلة للتنمية المستدامة وينهض أساسها على تنظيم مطالب الحياة الاقتصادية من إدخار وتحويل، وتنظيم القطاعات الاقتصادية من صناعة وزراعة وخدمات، والمحافظة على نسب مطردة من زيادة من الناتج القومي وتحسين الإنتاجية، وتطوير أنظمة التعليم والتدريب، بما ينفتح على البدائل الجديدة في الدخل القومي ويتيح للمجتمع تفهم طبيعة هذه التحركات والتغييرات.

إن نمط الاقتصاد الخليجي في نصف قرن يشيرالى معوقات كبيرة حالت دون الوصول إلى الأمن الذي يمكن معه القول بأن هذا الاقتصاد قد صار حامياً لنفسه أو محصناً من الاختراق الخارجي، بل إن العكس هو الصحيح، فقد بدا وكأنه في حالة اشتباك دائمة مع الاقتصادات الأخرى يقاوم هجماتها، ولم يتمكن من تحقيق التوازن المطلوب بين مترادفات مكوناته، كالعاجل والآجل، أو الاستهلاك والادخار أو الرفاه والعمل، والمركزة واللامركزة. وفي هذا الخضم غابت مفاهيم ضرورية، كالخطة الشاملة القائمة على تصوير مرن لتحريك الإمكانيات بمقتضى الحاجات، مما أسهم بفاعلية في تعميق أزمة الميل الجامح نحو الاستهلاك على حساب الادخار، وهي الازدواجية التي أفضت إلى تغليب مفهوم الرفاه على مفهوم الإنتاج في الاقتصاد الخليجي، وهذه السياسية كانت السلطة الحكومية مجبورة على اتباعها نظراً لنزوعها الدائم نحو مركزة السلطة الاقتصادية جنباً على جنب مع السلطة السياسية. (ناجي،2007).

معدلات البطالة :

ستزيد معدلات البطالة بين المواطنين في دول الخليج خلال العشرة سنوات القادمة، وذلك بسبب نظم التعليم السائدة في المنطقة العربية عامة، وفي بعض دول الخليج خاصة، حيث يتم التركيز علي الكم وليس الكيف، وحيث يركز التعليم العام علي الحفظ والتلقين بدل تعلم المهارات الأساسية، مما يخلق فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم وإحتياجات الاقتصادات الخليجية وطلب السوق علي المهارات العلمية والتطبيقية (كابلي، 2008) .

ولكن يتوقع أن هذه الفجوة ستتضائل بعد ذلك بسبب الواقع المرير الذي ستولده زيادة بطالة المواطنين من مخاطر ومشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية

زيادة بطالة المواطنين قد تدفع الحكومات إلي احلال المواطنين بدل الوافدين ولو بالقوة، مما سيؤثر سلباَ علي معدل النمو الاقتصادي في البداية ويولد بعض التشوهات في الهياكل الاقتصادية لبعض دول الخليج .والزيادة السكانية ستولد زيادة في الطلب علي الخدمات التي تواجه الان اختناقات شديدة في بعض دول الخليج، مثل العلاج، والتعليم، والمياه، والكهرباء، والصرف الصحي، والنقل والمواصلات، والاتصالات، والاسكان. مما سيؤدي الي ارتفاع الاسعار ومعدلات التضخم عما عهدته هذه الدول خلال العشرين سنة الماضية. كما أن أرتفاع معدلات ومتوسطات الاعمار خلال الربع قرن القادم سيمثل تحدي جديد للحكومات الخليجية، حيث سيرتفع متوسط الاعمار وستزيد نسبة كبار السن وسيزيد الطلب علي مخصصات التقاعد والعناية بكبار السن (كابلي، 2008، ص8).

جدول (10)

تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول الخليجية من عام 1970 إلى عام 2005م (كل خمس سنوات – مليون $)

الدولة	1990	1995	2000	2005
الكويت	18,290	27,190	37,720	80,780
عمان	11,690	13,800	19,870	30,840
البحرين	4,530	5,850	7,970	13,380
السعودية	116,780	142,460	188,690	315,760
قطر	7,360	8,140	17,760	42,460
الامارات	35,980	40,730	70,220	133,000
المجموع	194,630	238,170	342,230	616,220

*** (صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، أكتوبر2007م)**

جدول (11)

توقعات الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج (الأدنى – الأعلى "مليون $")

الدولة	2005	2025-min	2025-max
الكويت	80,780	107,064.39	174,556.816
عمان	30,840	46,229.802	61,108.6433
البحرين	13,380	19,455.317	26,650.9081
السعودية	315,760	436,939.1	601,352.341
قطر	42,460	58,142.221	98,666.4333
الامارات	133,000	191,796.3	291,310.646

المجموع	616,220	859,627.13	1,253,645.79

* **(صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، أكتوبر2007م)**

أن الدول الخليجية تعتبر من أفضل الدول في منطقة الشرق الاوسط من حيث الانفتاح الاقتصادي والتأثر باقتصاد السوق والمنافسة، والتأقلم مع الاقتصاد العالمي، والبيئة الاستثمارية، حيث تحتل دول الخليج حالياً مراكز متقدمة نسبياً في مؤشـــرات تحسن بيئة الاستثمار والحرية الاقتصادية، فعلي سبيل المثال: تأتي قطر في المرتبة 24، والإمارات في المرتبة 25، والسعودية في المرتبة 27، والبحرين في المرتبة 29، وعمان في المرتبة 32. مقارنة بالدول الــ177 الداخلة فـــي المؤشـــر عـــام 2006م، متقدمة بذلك عن اليونان 44، والصين 58، والمكسيك 68 . إلا أن ذلك يجب أن لا يثنينا عن التحذير من أي تباطئ أو تراجع فـــي مـــسيرة الاصـــلاحات الاقتصادية والسياسية التي بدات قبل الزيادة الكبيرة في أسعار البترول عام 2004م .حيث كانت هناك محاولات جادة للاصلاح الاقتــصادي والاداري والخصخــصة تحت ضغوط تراجع الايرادات وتزايد العجوزات في ميزانيات الدول الخليجية ، مما ساهم في تحسن الاداء الاقتصادي والتوفير في الانفاق التفــاخري .كمـــا أن هنـــاك شعور شائع في المنطقة بعدم الاستقرار ، وهناك مخاوف كبيره جـــدا مـــن الفتـــرة القادمة عام 2009 ، التحديات التي ستواجه دول الخليج في حالة حـــدوث النـــزاع المسلح بين امريكا وايران ، وكذلك التحول الحاصل في مراكز ومـــوازين القـــوي الاقتصادية والسياسية والعسكرية في المنطقة ، وفي العالم بـــشكل عـــام (كـــابلي، 2008).

الفوائض المالية وسياسات الانفاق : هناك فوائض مالية ضخمة بدأت تتراكم لدي دول الخليج منذ حوالي أربع سنوات ، وهذه الفـــوائض ســـتتزايد مـــع مـــرور السنين، ولكن كيفية إنفاق وإستثمار تلك العوائد المالية التزايدة سيكون له تـــداعيات مالية وسياسية وإقتصادية عميقه جدا ، سيستمر أثرها ويمتد الي عشرات الـــسنين ، كما سيؤثر علي السيوله العالمية وأسواق المال في كل أنحاء العالم .هذه التوقعـــات تثير مخاوف الدول المستورده الكبري من حدوث تحويل للثروات في العالم من يـــد

الدول الصناعية المتقدمة الي الدول المصدره للبترول وعلي رأسها دول الخليج الستة، ولذلك فهي تراقب كيف ستتصرف تلك الدول في هذه الثروات ، وكيف ستستخدمها ؟ وأين ستنفقها ؟ وأين ستستثمر فوائضها (كابلي، 2008، ص22)

وتقدر الاصول الخارجية لدول الخليج بحوالي 2000 بليون دولارعام 2006م، وذلك يمثل ضعف ما كان لديها في عام 2003م. وحتى يمكن تحقيق التنمية المستدامة في دول الخليج الستة وتجنب الهزات الاقتصادية العنيفة لابد من أن تسير سياسة الاصلاح الاقتصادي والاداري جنبا الي جنب مع سياسة الانفاق الحكومي الداخلي لتنمية القوي العاملة في الخليج ، فلا بد من إعادة بناء المواطن الخليجي من أول وجديد، وخصوصا أن 60% من سكان الخليج هم دون سن الـ 20 سنة. إن نوعية القوة العاملة في أي دوله هي ثروتها الحقيقية، وهي مقياس تقدمها ورقيها الاقتصادي والحضاري (إن 300 مليون أمريكي ينتجون الآن أكثر من 5 أضعاف ما ينتجه 1300مليون صيني)، ولذلك فيجب علي الدول الخليجية أن تنفق بسخاء علي تعليم وتدريب المواطنين وإعدادهم لعصر ما بعد النفط، وعليه فيجب إستثمار ما لا يقل عن 3000 بليون$ خلال العقد القادم في الاقتصاد المحلي والبنية الاساسية ، وتطير القوي العاملة المحلية لخلق 4 مليون فرصة عمل علي أقل تقدير.(صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، أكتوبر2007م)

إن نمط الاقتصاد الخليجي في نصف قرن يشبه معوقات جمة حالت دون الوصول إلى الأمن الذي يمكن معه القول بأن هذا الاقتصاد قد صار حامياً لنفسه أو محصناً من الاختراق الخارجي، وبعيداً عن الأيديولوجيات الاقتصادية، اشتراكية أو رأسمالي، أو أنظمة وسيطة، فإن منطقة الخليج العربي كانت ولا تزال تقبع تحت حالة من الاستثمار التاريخي للقوى المهيمنة عالمياً فقد حدث نوع من استثمار الموقع في الحقبة البريطانية، والذي امتد ليشمل استثماراً موسعاً للمواقع والموارد والدخل القومي أيضاً في الحقيقة الأمريكية الراهنة التي أتت بمفاهيم أكثر شمولية لتؤكد نزعة السيطرة والهيمنة واختزالها في كلمة واحدة "العولمة"، لتبرير كافة أساليب ومقاصد التدخل والتحكم إن ما وصل إليه الأمريكيون الآن في منطقة الخليج العربي هو محصلة جهود تاريخية قائمة على الخبرة التراكمية المستثمرة لعامل

الوقت والزمن. ويخطئ كثيراً من يعتقد أن السياسة كانت الهـم الأمريكـي الأول، وإنما هي وسيلة للعولمة الاقتصادية المنشودة. وقد كسبت الولايات المتحدة الرهـان في الأخير فانهارت الشيوعية، وتحطم معها التوازن الدولي، فالمنطق الإمبراطوري الأمريكي لا بد من أن يصل إلى نهايته أيضاً وفق منطق حتمية الدولة الحـضارية، وعلى الدول التي انصهرت بالفعل في تلافيف هذه الدولة أن تبحث عن سبل للتعايش والبقاء كي تنجو من الذوبان والتلاشي،و هي إن فعلت ذلك تكون قد نجحـت فـي الإفلات من هذا الطوفان العنيف.

صار الاقتصاد الخليجي مرهوناً بصورة شـبه كليـة إلـى الإرادة والإدارة الخارجية، بداية من الشركات الأجنبية التي جاءت للتنقيب عن الـنفط واستكـشافه وتكريره وتصديره لحسابها بمعرفة خبرائها وفنييها وصولاً إلى رسم السياسة المتبعة في مسألة النفط، وتسعى بكافة الوسائل لتحقيق أعلى ربحية، حتى أضـرت الـدول المنتجة التي لا تحصل إلا على العوائد الضئيلة من الأرباح، إلى الحد الذي وصفت معه الدول النفطية في الخليج بـ "الدولة الريعية" التي تعتمد فـي اقتـصادها علـى تصدير سلعة واحدة "النفط" وبالتالي يصبح الدخل القومي وميزانية الدولة المباشـرة قائمين على نوع من الريع الخارجي (البيلاوي، 1989).

نتج من الاقتصاد الريعي من هذا النوع ظهور قيم جديدة لم تكن معروفة من قبل كالرخاء الاجتماعي واختلال ميزان توزيع الثورة، والفجوة العميقة بين الجهـد المبذول والمردود المالي، والأخطر من ذلك كله أنه يلحق الدولة بالتبعية للخـارج، فضلاً عن تبعية المجتمع للدولة الريعية نفسها، وعدم القدرة المسموحة على المضي في أية أنشطة بديلة، أو مشروعات تنموية مغايرة، والاكتفاء بالطاقـة الاسـتهلاكية المرهونة بالأسواق الخارجية بصورة شبه كاملة. وقد أدى هذا اللفيف إلى ما يسمى بتدوير رأس المال من العوائد النفطية بحيث يعود إلى مصدره الذي أتى منه أصـلاً ليصبح الاقتصاد الخليجي في أدق معانيه قائماً على تلك الصورة القديمـة العتيقـة المعروفة بالمقايضة "نفط مقابل إعاشة" فقط لا غير (Gabriel, 1988).

إن دول الخليج العربية قد حاولت منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي في العام 1981 تدارك الأخطاء والأخطار التي تعتمد في الاقتصاد الخليجي، ولكن محاولاتها هذه كانت ضئيلة ومحدودة للغاية ولم تخرج عن كونها شعارات دعائية إذا ليس من المعقول أن القرار الاقتصادي الوحيد قد شهدته قمة الدوحة في كانون الأول/2002، أي بعد عشرين عاماً، هو ذلك المتصل بتوحيد التعرفة الجمركية مع ما قد يواجهه من تعقيدات في التنفيذ والتطبيق. ولعل هذا الفراغ الاقتصادي له ما يبرره، ذلك أن طبيعة المجلس تقوم أساساً على التنسيق والتعاون السياسي والأمني والعسكري على حساب الجانب الاقتصادي. وهذا خطأ في المنهج، قد نجم عنه خطأ كبير أيضاً في التطبيق، فانصرفت كافة الأدبيات والدراسات الخليجية التي غلب عليها طابع التحفيز في الاقتصاد وفق مصطلحي "يجب، وينبغي" على قصر الموضوع الأمني على هذه الجوانب فحسب، على أية حال، فإن المعوقات الاقتصادية قد نجمت أساساً نتيجة للتشابه بين النظم الاقتصادية والموارد المتاحة والأنشطة السائدة التي تؤدي على تنافس هذه الاقتصاديات فيما بينها بدلاً من الاعتماد على التبادل والتكامل (كابلي، 2008، ص22).

لا يتوقف حجم المشكلة الأمني في الاقتصاديات الخليجية عند حد الممارسات الخاطئة في الماضي، وإنما الضغوطات المستقبلية قد تلقي بظلالها لعقود طويلة قادمة ايضاً إذا يصعب لهذه الأنماط المنحازة كما هو عليه الوضع في الخليج أن تنجو من العولمة الاقتصادية القادمة، والتي حددت بشكل كبير طبيعة الادوار التي ستلعبها التكتلات العالمية المختلفة. فالدول العربية في الخليج خاصة بعد تفجيرات أيلول2001، قد أريد لها نوع من اقتصاد الحرب، وقد اكتشفت واشنطن مدى خطورة الوفرة المالية في أيدي عناصر راغبة في تصفية حسابات عديدة مع الإدارة الأمريكية ممارساتها في الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى هناك العديد من المعدات العسكرية التي سينقضي عمرها الافتراضي وهي باهظة التكاليف، ولا بد من البحث عن وسائل لتصريفها. ومن ناحية ثالثة تبدو منطقة الخليج العربية موضع إلحاح للأمريكيين في المرحلة المقبلة لوجود الإسلاميين السياسيين فيها بكثافة، ومسألة حماية النفط، وعزل المنطقة عن محيطها العربي في إطار المواجهة التاريخية مع

إسرائيل. وقد يكون من سوء الطالع أن مجموع ما أنفقته الدول الخليجية على شؤون العسكرية والدفاع حوالي 292.419 مليون دولار ما بين عـــامي 1989 و 1998، وقد ازدادت إلى نصف الضعف في نهاية العام 2002، ومما لا شك فيــه أن هــذه النفقات قد استنزفت جزءاً كبيراً من الموارد المالية لهذه الدول بدلاً من توجيهها نحو مشاريع التنمية الحقيقية (جوهر، 2001).

تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية ضمن وسائلها لمعالجة الآثار الاقتــصادية الناجمة عن تفجيرات أيلول 2001، والحروب التــي ستخوضـــها ضـــد التيـــارات الإسلامية والدول "المارقة" من أن تمارس أنواعاً متعددة من الضغوط على الأطـــر والهياكل الاقتصادية إلى الحد الذي تفقد معه هذه الأخيرة استقلاليتها فـــي القـــرار، ومن ثم تعان الأوبك من عدم قدرتها على التكيف مع هذه المتغيرات. ففـــي الوقـــت الذي ينبغي فيه أن يرتفع سعر البرميل إلى أقصى مدى ممكن كما هو معروف فـــي مثل هذه الأزمات السياسية العالمية، على الأقل الوصول إلى خفــض محـــدود فـــي الإنتاج، تقود المملكة العربية السعودية في هذا السياق حملة تهدئـــة فـــي الأوســـاط النفطية الخليجية على خلفية الخسائر الجسيمة التي تكبدتها الولايـــات المتحـــدة، وأن تباطؤ اقتصادها قد يهدد بركود اقتصادي عالمي عميق، وليس من الحكمة في شيء أن تكون دول الاوبك في خط مواجهة مع الولايات المتحدة والدول الغربية. وهكـــذا فإن القراءة الإستراتيجية لهذه التجربة، تشي بأنه لم يعد مسموحاً للأوبك أو غيرهـــا تقرير شيء ما بعيداً عن الإدارة الأمريكية، ناهيك عن استحالة تنفيذه حال التجـــرؤ على فعل ذلك، والأمر يبدو إذاً وكأنه منظومة من القيم الأمريكية السائدة والتـــي لا فكاك منها (التقرير الاستراتيجي العربي، 2001).

4.4.5 السناريوهات المستقبلية لامن الخليج العربي

قبل الدخول في الخيارات السياسية المتاحة والتي ينبغي التفكير فيها، لابد من التأكيد على حقيقة أساسية وهي أن الوضع الحالي نجم عن مزيج من السلبية والقبول بالأمر القائم وتفادي التغيير التدريجي والإصلاح في التعامل مع مشكلات المنطقـــة

من جانب، والنشاط العدائي المحموم لإسرائيل وإيديولوجية المحافظين الجدد الأميركيين من جانب آخر. وقد ملأت قوى المحافظين الجدد وإسرائيل فراغا كبيرا مستغلة المزاج السياسي الذي ساد بعد أحداث سبتمبر إلى أقصى الحدود. لكنها لم تكن هي التي خلقت هذا الفراغ (المنطقة خلقته) كما لم تكن السبب في تلك الأحداث التي وقعت في 11 سبتمبر. ومن دون فهم هذه الحقيقة بشكل صحيح وإدراك مضامينها سيكون من المستحيل حتى البدء في صياغة استراتيجية بناءة للتعامل مع الوضع الحالي (البسيوني، 2007).

إن منطقة الخليج تواجه اليوم قرارات وخيارات مؤلمة، كان ينبغي اتخاذ معظمها قبل زمن بعيد لكن ذلك لم يحدث. ويعزى ذلك في جانب كبير منه إلى أن الاستراتيجية المفضلة في منطقة الخليج للتعامل مع المشاكل التي كانت تحتدم ببطء هي "بالتخبط عبرها". ففي 30 سنة الماضية انشغلت هذه المنطقة بحماية الوضع القائم فيها واحتواء مختلف المخاطر المحلية والخارجية بدءا من القومية العربية إلى القضية الفلسطينية مرورا بالثورة الإسلامية في إيران وتهديدات العراق العسكرية، فضلا عن تفاقم المشكلات السكانية والاقتصادية في الداخل. ولم تحظ أي من تلك القضايا والمشكلات بتفكير جدي ورؤية استراتيجية فعلية بعيدة المدى. فقد كانت السياسة الشائعة إما شراء ولاءات مختلف اللاعبين أو إيجاد طرق لكسب الوقت بأمل أن تحل المشكلات نفسها بنفسها. ففي حين عبرت سائر المنطقة عن صدمتها وذهولها من تصميم الإدارة الأميركية على تغيير النظام الحاكم في العراق بعمل عسكري منفرد، لم يعبر أحد منها -إلا ما ندر- عن صدمته من رضا العالم العربي عن الأحوال التي تسود العراق منذ 11 عاما الماضية. فإذا كان الوضع في العراق مشكلة إقليمية في المقام الأول، فلماذا لم تعالجها المنطقة؟ ولماذا لم تكن هذه السنوات ال11 الطويلة كافية للتنسيق وإيجاد حل للمساعدة في إعادة تأهيل العراق بشكل مقبول لعرب الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج بشكل خاص؟ لقد ترسخت سياسة التخبط عبرالأزمات بحيث أصبحت السياسة الوحيدة المتوقعة لدول المنطقة أمام التحديات. إنها الاستراتيجية التي لا يأبه أحد في التشكيك بها لأنها تعكس سياسة عدم التعامل مع الأحداث والمشكلات وتصديرها للجيل القادم (أمين، 2007).

لقد كانت ردة الفعل الأولى للمنطقة على أحداث سبتمبر لا تقل سلبية وقبولا بالوضع عن تعاملها مع قضاياها. وكان الأخطر تأخر دول المنطقة في رؤية الحدث والإنحراف به وتحجيمه، والأخطر هو التأخر في بلورة ردود فعل مسؤولة ومعقولة على الحدث. فقد كان يتعين على المنطقة أن تمطـر الولايـات المتحـدة بجهـود ديبلوماسية صادقة وحثيثة فور علمها بالحقائق الأولية عن الحادث، وأن تستمر فـي هذه الجهود حتى اليوم. وكان يجب أن يكون هناك إعتراف فوري وواضح بجنسيات الخاطفين وتعبير عن تعاطف لالبس فيه وإستعداد لتقديم العون والمـساعدة عوضـا عن التأخر والتردد والتخوف من علنية المساعدة. والمؤسف أنه تم إستغلال غيـاب هذه الإستجابة من قبل المعادين للعرب في أميركا وأخذ الأمر إلى أبعد أبعاده. وحتى بعد أن اتضح أن "التقاعس" وعدم عمل شيء لا يجلب أمنا، كما كـان الأمـر فـي السابق، فقد ظل رد الفعل الرسمي في الخليج "قليل" و "متأخر". وقد جرى التركيز على صورة "الخليج" من زاوية العلاقات العامة بأكثر من محاولة التعامل مع الوضع الإستراتيجي والأشمل الذي يهدد المنطقة برمتها (الصايغ، 2007).

لا شك أن الأمر يحتاج إلى أكثر من مجرد حملة علاقـات عامـة وشـراء إعلانات، بل إلى جهود مضنية لإعادة المصداقية في منطقة الخليج. فالمنطقـة الآن عند مفترق طرق، حيث بوسع زعمائها وحكوماتها الإختيار مابين مقاربة ذات حـد أدنى تهدف إلى التحكم بالأضرار بشكل هامشي وسطحي، أو بين تـأمين مـستقبل المنطقة. وفي ظل المناخ الجيوبوليتيكي الحالي لا يمكن تأمين المستقبل بالتخبط؛ إن مقاربة الحد الأدنى تعني بلا شك التنازل عن حق إبداء الرأي في مستقبل المنطقـة والقبول بهيمنة القوى الإقليمية الأكبر ونهاية مشروع دول الخليج للمستقبل .قـد يجادل البعض بالقول إن تفرد واشنطن ومنطق استعمال القوة لتحقيـق الأغـراض السياسة من شأنه أن يضعفها ويعزلها ليؤدي في النهاية إلى فشلها، وبالتـالي مـن الحكمة الانتظار إلى أن تنحسر هذه الموجة. وقد تذهب هذه الحجة إلى أبعد من ذلك لتشمل معارضة صريحة وغير مشروطة لمبادرات الولايات المتحـدة بانتظـار أن تثبت هذه الاستراتيجية فشلها، إما بأن يسفر ضرب العراق عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى في صفوف الجنود الأميركيين، أوبسبب حدوث ركود اقتصادي خانق في

أميركا. والمشكلة في هذه التصورات هي أنها لا تعالج الضعف المتأصل في المنطقة نفسها بل تعول على فشل التهديد الخارجي وهذا في أحسن الأحوال ضرب من الأمنيات لكنه لا يعتبر استراتيجية بالتأكيد، خيار آخر غير مقبول هو خيار الإذعان غير المشروط لمطالب وتوجهات المحافظين الجدد. وهذا ليس خيارا حتى لو وافقت عليه منطقة الخليج من موقع القوة. أما إذا اعتمدته من موقع الضعف الذي تعاني منه حاليا فهو كارثة. فقد ينطوي على التنازل عن حقوق أساسية لدول الخليج للولايات المتحدة من دون قيد أو شرط و قبول ترتيبات سلام مجحفة مع إسرائيل، وبالتالي غير قابلة للاستمرار. وهذا ينطوي أيضا على غياب مزمن للإستقرار الداخلي في دول الخليج أي بالضبط على عكس الاتجاه الذي ينبغي أن تتوجه إليه شؤون الخليج الداخلية. (أمين، 2007)

إذن، ما هي الخيارات السياسية المطروحة أمام منطقة ودول الخليج؟ كما ذكرنا سابقا، فإن الخيارات المعقولة هي التي تعالج المشكلات الأساسية المزمنة والتي أهملت طويلا، وليس الخيارات التي تقدم حلولا ترقيعية وسطحية لأعراض واضحة فالخليج في سباق فعلي مع الزمن وهو لا يملك حلاً سريعاً دائماً. وهنا يكمن أحد أكبر أوجه التحدي السياسي الذي تواجهه حكومات دول منطقة الخليج حاليا، وهو أن الوضع الحالي يتطلب نتائج سريعة، من دون توفر حلول قصيرة المدى ذات معنى وأثر. وعليه فإن الفكرة القائلة بأنه على الحكومات أن تركز على الأهداف الأساسية الطويلة المدى وتأمين المستقبل في الوقت الذي يكون فيه الحاضر في خطر تبدو فكرة ضعيفة ومستبعدة. ومن غير المعقول والملائم الطلب من السلطات في المنطقة التركيز على الأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى في الوقت الذي دأبت هذه السلطات على التردد في الإستجابة حتى لمتطلبات الحاضر. إلا أن هذا هو بالضبط ما تتطلبه المرحلة الراهنة، وخصوصاً وأن الظروف الحالية الحرجة لا تقيم فرقا بين الإجراءات الطويلة أو القصيرة الأمد. فالمنطقة تواجه اليوم النتائج المتراكمة لردود الفعل المتأخرة على سلسلة طويلة من المخاطر، التي كانت تعتبر "مخاطر حاضرة" في حينها. فلقد استغرق الأمر 30 عاما من الإهمال والتخبط لتقع المنطقة في المأزق الذي تواجهه اليوم. ولا توجد وصفة واحدة يمكنها أن تزيل

كل هذه التراكمات ما بين ليلة وضحاها. فالإجراءات طويلة الأجل ما هي في الواقع إلا مجموعة من الإجراءات قصيرة الأجل ولكنها هادفة ومدروسة ضمن رؤية. وقد حان الوقت للتفكير بحزمة من الإجراءات –من دون توفر حرية الاختيار والانتقاء– تكون بمثابة استراتيجية شاملة وموحدة حتى وإن تم تنفيذها على مراحل (البسيوني، 2007).

هنا ينبغي أن تتخذ دول الخليج بعض الخطوات الفورية ضمن هذه الاستراتيجية الموحدة للتخفيف من آثار المعوقات التي قد تواجهها وتعيق تنفيذ هذه الاستراتيجية. كما وينبغي كسب الوقت على المدى البعيد لتؤتي الإصلاحات الطويلة الأجل ثمارها. وتختلف هذه الخطوات الفورية من بلد لآخر، ولكن من الخطأ أن تعتبر أي من دول الخليج أن هذه الإجراءات هي سياسات كافية وتفي بالغرض. ومهما كان الوقت الذي تحاول سلطات المنطقة كسبه، فسيذهب أدراج الرياح ما لم تتبنَ هذه الحزمة من الإجراءات في كل دولة من دول المنطقة في وقت واحد ، على أن تحظى كافة جوانب الاستراتيجية الموحدة بالأهمية نفسها والصفة العاجلة. وتشمل الأبعاد الرئيسية لهذه الاستراتيجية الموحدة ما يلي(الصايغ، 2007).

5.4.5 بناء قاعدة قوية في الداخل:

ربما تكون تقوية قاعدة الدعم السياسي المحلي هي الخطوة الأهم التي يجب على حكومات منطقة الخليج القيام بها. ويجب أن لا يتم هذا لمواجهة الأخطار الوشيكة التي يمكن أن يتعرض لها الاستقرار المحلي في دول المنطقة فحسب، خاصة أنه ما لم تتمتع كل حكومة بالشعبية الكافية والثقة والأمن الداخلي فإنها لن تكون في موقع يؤهلها للمبادرة أو حتى المشاركة في صنع سياسات خارجية جديدة وجريئة ومؤثرة في الآخرين . ومن المهم أيضا تغيير الإنطباع السائد عن دول الخليج بأنها دول ضعيفة داخليا وهشة لذا فهي تعتمد على الحماية الخارجية والسلبية وإنتظار تحركات الآخرين لنجدتها. فعلى المستوى السياسي يتطلب ذلك إجراء إصلاحات رئيسية في أسلوب الحكم، وليس بالضرورة أن يأخذ شكل الديموقراطية الكاملة، بل يتعين رسمياً إحترام وضمان الحقوق المدنية، والتسليم بأن لسلطات

الدولة حدوداً لا تتجاوزها، وتأسيس إجراءات معقولة للمشاركة الشعبية السياسية. ولعل الشرط الأساسي لكل مما ذكر هو الاقتناع بضرورة إقامة حوار جوهري وبناء- أي حواراً يؤدي بالفعل إلى تغييرات حقيقية في السياسة- حول دور الدين في السياسة والحياة العامة، وعلاقة كل مجتمع خليجي بالمجتمع الدولي، وأهداف التنمية، والقضايا المتعلقة بسلطة الشعب وحقوق وواجبات المواطنة .

هذه القضايا التي تمس صميم كل مجتمع في الخليج لم يسمح لها إلا نادرا بأن تصبح جزءا من الحوار الشعبي. كما أنه لا يمكن تجاهل هذه القضايا في المناخ الحالي، فكل مجتمع بحاجة إلى إقامة حوار علني وصريح وصادق حول تأثير كل من هذه القضايا على أسلوب الحياة الذي يختاره وعلى مستقبله. وباختصار، على كل دولة من دول الخليج أن "تتصالح مع نفسها" من خلال التوصل إلى تصالح سياسي محلي دائم، وعلى كل حكومة في مجلس التعاون الخليجي أن تتوصل إلى "عقد اجتماعي" جديد مع شعوبها. وقد يختلف أسلوب ذلك من دولة لأخرى – فالبحرين مثلا تحاول التوصل إلى ذلك عن طريق الملكية الدستورية، بينما قد تختار الدول الباقية سبلا أخرى. ولكن الحكومة هي المسؤولة عن المبادرة في هذه العملية وهي المسؤولة عن زرع الثقة فيها من خلال إشراك قطاعات واسعة من فئات الشعب، ومن ثم الإشراف على إنجازها بكل ما يتطلبه ذلك من تغييرات في الهيكلية أو تعديلات في النظام السياسي(أمين، 2007) .

إن إطلاق العنان لمثل هذه العملية يحمل في طياته مخاطر جمة، وهي ناتجة إلى حد كبير عن الإهمال وتراكم القضايا المؤجلة الذي ساد في العقود الماضية. إن قمع حرية الفكر، وكبت مطالب التغيير، فضلا عن الإحساس القوي السائد بالإحباط بين جميع فئات المجتمع، وذلك بسبب الظروف السياسية إقليميا والظروف الإقتصادية محليا، كل هذه الأسباب مجتمعة ستؤدي إلى إعطاء دفعة قوية لوجهات النظر الدينية المتطرفة والمعادية لأنظمة الحكم وللعالم. أما الذين يطمحون إلى بناء مجتمع مدني يثق بنفسه وبإنفتاحه، يتمتع بقدر من التسامح الديني والثقافي ويطمح إلى التحديث، فهم ليسوا منظمين بقدر معارضيهم، والتفسير البسيط لذلك هو أنه لم يسمح لهم بالقيام بذلك تاريخيا. وقد تأتي هذه الإصلاحات بنتائج عكسية إذا احتكرت

أية جماعة أو حزب –ومن ضمنها المؤسسة الدينية– وسائل التأثير على الرأي العام أو إملاء أجندتها عليه. فالشرط الأساسي لتحقيق هذه الإصلاحات هـو وجـود رأي عام مستنير ومنابر للتعبير عن الرأي متعددة الأبعاد والاتجاهات. إلا أن أيا من هذه الشروط لم يحظ في السابق بالتشجيع بل تعرض الكثير منها للقمـع والإغـلاق. إن إزالة الحواجز التي تعيق تدفق المعلومات والأفكار لم تعد خيارا سياسيا محليا تفكـر به حكومات هذه المنطقة على مهلها، بل إنه ضـرورة اقتـصادية واسـتراتيجية لا مهرب منها وإلا واجهت المنطقة الأسوأ (البسيوني، 2007) .

يتوجب على الحكومات إطلاع مواطنيها على طبيعة الأخطار الخارجية –ذلك لأن الوعي بهذه الأخطار من شأنه أن يجلب التأييد والاعتدال في المواقـف. بنـاء عليه يكون الهدف النهائي من هذه العملية هو تشجيع النخبة فـي القطـاع الخـاص وعامة الشعب على تقديم الدعم للحكومة في كل الخيارات والقرارات الصعبة التـي تواجهها كل دولة. ويجب كذلك توخي الموضوعية والاتزان في تغطية القضايا ذات الحساسية الخاصة كالدين، وقضية الشعب الفلسطيني في ظل الإحـتلال والقـضايا المحيطة بالسلطة الفلسطينية وسياسات الولايات المتحدة .

إن الإصلاحات السياسية ليست مهمة بحد ذاتها فحسب، بـل تعتبـر شـرطاً أساسياً لا غنى عنه في دول الخليج لإجراء إصلاحات اقتصادية مؤلمة هي في أمس الحاجة إليها. ولعل أحد أهم الضرورات الاستراتيجية التي يتوجب على المنطقـة أن تواجهها هي تعلم العيش بأسعار نفط منخفضة. فالاعتماد المستمر لدول المنطقة على عائدات النفط حول هذه السلعة التي تعتبر من أهم الموجودات لديها ونقطة ضـعفها. وإذا وضعنا جانبا القيود التي يفرضها ذلك على كافة جوانب النظام، فإن الإعتمـاد المستمر على عوائد النفط في كافة جوانب الإقتصاد يزود الصناعة النفطية العالميـة بوسائل منافسة لمنتجي الخليج. وعلى سبيل المثال إن سعر 20–25 دولارا لبرميـل النفط الذي تفرضه دول الخليج يعتبر سببا كافيا لتتجه شركات النفط والغاز الدوليـة للبحث عن مصادر نفط وغاز جديدة وتطويرها، الأمر الذي يهدد في النهاية حصة دول الخليج في السوق النفطية وبالتالي دورها الاستراتيجي. فلـو اسـتطاعت دول الخليج أن تكيف نفسها وفق سعر للنفط أدنى من 15 دولاراً للبرميل لكانـت نعمـة

النفط التي حبتها بها الطبيعة ذخرا استراتيجيا؛ بينما هي اليوم عــبء اســتراتيجي عليها (أمين، 2007) .

إن تعلم التكيف مع أسعار نفط أدنى مما هي عليه الآن يجسد كافة مجــالات الإصلاح الاقتصادي التي تحتاجها دول الخليج اليوم. ولتحقيق مطلب التقليــل مــن الاعتماد على النفط، فإن كل دولة خليجية مدعوة للتعامل مع المشكلات البنيوية في اقتصادها، ومواجهة التحديات التي يواجهها القطاع الخاص، والتخلص من الكثيــر من قنوات توزيع الدخل القائمة منذ السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. هــي مطالبة بتغيير ثقافة الاعتماد على الإنفاق العام، والبدء بإقامة وتدعيم نظام الكفاءات (إسناد المناصب العليا لذوي الكفاءات العليا) في كلا القطــاعين العــام والخــاص. (البسيوني، 2007).

لعل من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها عند تنفيذ الإصــلاحات الــسياسية والاقتصادية إشراك القطاع الخاص في هذه العملية. فالقطاع الخاص في الخليج من أكثر القطاعات التي لم يتم إستغلالها كما يجب. ففي السنوات الثلاثين أو الأربعــين الماضية أثبت القطاع الخاص في الخليج كفاءة عالية على الصعيد العــالمي وبنــى لنفسه قاعدة دولية متينة من موارد مالية ضخمة. كما أنه نجح في إقامــة علاقــات تجارية واسعة على مستوى العالم. وإدارة فنية واضحة ومثقفــة، وشــبكات عمــل تجارية واستراتيجية واسعة، بالإضافة إلى الاتصال بصناع القرار الرئيسيين عالميا. ويعتبر كل ذلك مصدر قوة استراتيجية يمكن لمنطقة الخليج استخدامها كأفضل مــا يكون في المناخ الحالي- إذ من دون إشراك القطاع الخاص يكون من الممكن تحقيق الإصلاحات فحسب بل إن إشراك القطاع الخاص بقدراته ورؤوس أموالــه لا شــك سيخفف من أثر الألم والاضطراب الاقتصادي القصير الأجل الذي ســيرافق هــذه الإصلاحات (الصايغ، 2007) .

6.4.5 المبادرات كسبيل لمعالجة المشكلات الإقليمية:

من الممكن زيادة وتكثيف فعالية الخليج في مبادرته لإيجــاد حلــول لــبعض المشكلات الإقليمية المستعصية لو تسلح بالتماسك والوفاق الداخلي في كــل دولــة

والإنسجام بين دوله. وذلك يتطلب تكريس الجهود لصياغة رؤية مشتركة بين دوله لمعالجة القضايا الرئيسية العالقة، ومنها العراق والارهاب ومنظمات الاصولية مثل القاعدة والطائفية وغيرها من المشكلات العالقة. ليس لدى دول الخليج علاقات طبيعية مع العراق، البلد الذي حاربته المنطقة. على الرغم من التزامها بقرارات الأمم المتحدة بشأن العراق، إلا أن معظم دول الخليج عبرت عن قلقها البالغ من معاناة الشعب العراقي، وقد ساهم البعض منها في تقديم المعونات الإنسانية. وتعلم كل حكومة من حكومات المنطقة أنه لا يمكن الإبقاء على الوضع الراهن في العراق. وفي أواخر التسعينات حاول بعض الحكومات العربية، أن تمارس سياسة أكثر دعما لبغداد. والسؤال هو: ما هي الطريقة المثلى لإعادة تأهيل العراق من وجهة نظر دول الخليج؟ أي نظام و حكومة وهيكل سياسي سيمثل "جارا" واقعيا وبناء لدول المنطقة؟ وما هي الخطوات التي يجب القيام بها للترويج لمثل هذا الحل، في الشرق الأوسط أولا وفي العالم لاحقا؟هذه هي الأسئلة الصحيحة التي كان يجب التفكير فيها مليا والتصرف على أساسها مباشرة. لو كان هناك جهد منسق في هذا الاتجاه في السنوات العشر الماضية، لما أمكن فقط تفادي الطريق المسدود حاليا، بل لأصبحت النتيجة النهائية أكثر ملاءمة لمصالح دول الخليج. وقد تم إلحاق الضرر بأفاق هذه الاستراتيجية بسبب السلبية وعدم المبادرة وربما يكون الوقت قد تأخر جدا لتفادي تدخل عسكري أميركي لتغيير النظام في العراق. لكن الوقت ليس متأخرا لتكون منطقة الخليج ناشطة وتساهم مساهمة بناءة في إعادة تشكيل مستقبل العراق حتى في أعقاب تدخل عسكري خارجي (أمين، 2007).

من الضروري أن يكون جزء مهم من جدول الأعمال الإقليمي لدول الخليج هو الحفاظ على العلاقات الإيجابية مع إيران. إن المصالح الجيوستراتيجية لدول الخليج العربي وإيران هي أكبر تقاربا مما مضى. فإيران تجد نفسها محاطة بدول تدور في الفلك الأميركي الجديد، وعرضة لحملة هجومية مركزة ومباشرة من إسرائيل ترمي إلى تحويلها إلى هدف للحرب على الإرهاب. وتعاني إيران في الوقت نفسه من الانشقاق الداخلي العميق، الذي لا تلوح له نهاية سهلة في الأفق، وذلك بسبب الصعوبات الاقتصادية والسياسية على الصعيد المحلي. ويعتبر السماح

بعزل إيران ودفعها إلى أن تكون أكثر تطرفا بهدف التأثير السلبي على التحسن الذي شهدته العلاقات العربية – الإيرانية في السنوات الأخيرة، خطأ فادحا ينبغي تجنبه. وعلى الرغم من أن خيارات الدول العربية محدودة جدا لمساعدة إيران في صراعاتها الداخلية المستمرة، إلا أن دول الخليج العربي تستطيع طمأنة إيران في ما يتعلق بشؤون الأمن في المنطقة والسياسة النفطية وذلك يعني بالتحديد، الاشراك الفعلي لإيران في القضايا الإقليمية الهامة مثل العراق، منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان والباكستان. وفضلا عن ذلك، قد يستلزم الأمر معالجة بعض القضايا الطائفية والعرقية العالقة في منطقة الخليج. إذ مع تزايد الضغوط والتحديات التي يجب مواجهتها والتغلب عليها في القرن الـ 21، يعتبر بقاء المنطقة مقيدة ومعاقة بالتوتر السياسي القائم بين الطوائف المختلفة والأعراق الأخرى في العالم العربي فشلاً ذريعاً. وفي هذا الخصوص، تكتسب الإصلاحات السياسية التي سبق لنا الكلام عنها، أهمية أكبر، حيث أنه عبر خلق قاعدة اقتصادية مشتركة تستطيع المنطقة نزع فتيل التوتر الطائفي والعرقي الذي ابتلت به (البسيوني، 2007).

إن المبادرة الفاعلة في السياسة الخارجية والإقليمية، هي إسلوب غريب عن التقليد الراسخ في الخليج. إلا أن ذلك لا يجعله منهجا خاطئا، حيث لم يساعد المقترب التقليدي على حل الصراعات الإقليمية، بل الأسوأ من ذلك، لقد أدى إلى تدخلات خارجية مرفوضة وأصبح يشكل نقطة ضعف للخليج وساهم في الترويج للمصالح الجيوبوليتيكية والاقتصادية لمنافسي دول الخليج. هناك عواقب مكلفة لعدم المبادرة ولعدم الأخذ بزمام الأمور في ما يتعلق بالمصالح الحيوية، والاعتماد الكلي على لأطراف أخرى في معالجة القضايا الإقليمية، والتجربة الراهنة في الخليج هي أوضح مثال على ذلك.

إن المبادرة الفعالة والنشطة في السياسة الخارجية يجب أن تنطلق لتشمل العلاقات الإقليمية الاقتصادية بين دول الخليج. وكما أن الإصلاحات الداخلية تتطلب أن تسير الإصلاحات الإقتصادية جنبا إلى جنب مع السياسية، فإن العلاقات الإقليمية تتطلب هي الأخرى إصلاحا سياسيا وإقتصاديا. إن التعاون الاقتصادي ينبغي أن يعني التعاون الاقتصادي ذا الأبعاد الإقتصادية أكثر من انسياب المعونات المالية من

عاصمة إلى أخرى بناءً على إعتبارات سياسية. على السلطات التفكير بما هو أبعد من القضايا الإقتصادية الصغيرة وعليها التركيز على القضايا الإقتصادية الاستراتيجية الكبيرة، حيث أن الهدف الاقتصادي النهائي يجب أن يكون استمرارية الاقتصاد الكلي والمنافسة والنمو المستمر وليس عوائد وحصصًا قصيرة المدى. إن المساعدات المالية الناتجة عن الازدياد غير المنتظم لأسعار النفط ليس مثل تحسين الوضع الاقتصادي والتنموي الحقيقي لأي دولة أو إقليم بشكل عام. إن الاقتصاد السياسي لدخل غير مكتسب، والذي تمتد جذوره في المنطقة إلى حقبة السبعينات، أثبت عدم صلاحيته منذ زمن، إلا أنه وحتى الأن كان الرد الرسمي عموما هو التخبط ، بدلا من اتخاذ القرارات الضرورية القادرة على بناء إقتصاد تنموي. هذا بطبيعة الحال يتطلب قرارات جريئة ومؤلمة، لكن ضرورية للمستقبل(أمين،2007).

7.4.5 إعادة الهيكلة للعلاقات الخليجية العربية:

فقط عن طريق قاعدة سياسية محلية تتحلى بالمصداقية وتمتلك رؤية واضحة للنظام الإقليمي السياسي والاقتصادي، تكون دول الخليج (والشرق الأوسط عموما) جاهزة لإعادة الإرتباط بالعالم بطريقة بناءة وشاملة. والهدف النهائي هو أن يتم عرض رؤية تقدمها المنطقة لنفسها والعالم تهدف إلى إعادة بناء الشرق الأوسط اقتصاديا وإعادة تأهيله سياسيا، وليس تدميره بالحرب. وتعتبر المبادرة الأوروبية المتوسطية خير مثال على الارتباط الاقتصادي بين مختلف المناطق. ويمكن أن يمتد ذلك ليشمل كل الشرق الأوسط تحت مظلة مشروع مشابه ل "مشروع مارشال"، وقد يكون ذلك في البداية عن طريق أوروبا وآسيا وليس بالضرورة من خلال الولايات المتحدة. على أن تهدف الاستراتيجية الجديدة إلى خلق بيئة وحوافز مشجعة لشراكة اقتصادية ذات مغزى مع كل من أوروبا ، الصين، اليابان ومن المحتمل روسيا. في نهاية الأمر يكمن التحدي في إعادة بناء كل المنطقة من المغرب إلى باكستان. وكما تبين في العقود الماضية، فإن ترك أي جزء من المنطقة يتقيح كجرح، سواء كان ذلك لبنان، الجزائر أو أفغانستان، يترك كامل المنطقة معرضة للثورة والإرهاب والفوضى الاقتصادية والتدخل الخارجي (البسيوني، 2007).

يجب أن لا تعني هذه الرؤيةاستثناء الولايات المتحدة، بل على العكس ضرورة إعادة الإرتباط بالولايات المتحدة لأنه سيكون مفتاحا رئيسيا لإعادة الإرتباط بالعالم. إلا أن إعادة الارتباط بالولايات المتحدة يجب أن تتم عبر اشراك جمهور أوسع من داخل الولايات المتحدة أكثر مما مضى. يجب على المنطقة إيصال رسالتها إلى الشعب الأميركي أولا، عندها فقط سيجد العالم العربي أذانا صاغية في واشنطن. في هذه الحقبة من الاهتمام المتزايد والفضول حول كل ما يتعلق بالشرق الأوسط، والعرب والمسلمين، يستمع الشعب الأميركي إلى أراء معلقين معظمهم من المعاديين للعرب ويتلقى الاجابات عن معظم تساؤلاته من هؤلاء. ونادرا ما كان دافع الفضول بحد ذاته كافيا للإيضاح والتثقيف. وإذا أخذنا بعين الاعتبار المزاج السائد الآن في واشنطن، فإن أي دعوة مباشرة لمشاركة أميركية في إعادة بناء اقتصاد المنطقة تحتاج إلى انفتاح حقيقي وإصلاحات فعلية ومقنعة(الصايغ، 2007).

إن الاستراتيجية البناءة في هذه الحالة تتمثل في خلق وتقديم أفكار إيجابية عن إعادة البناء الاقتصادي والشراكة الاقليمية بتغيير (ومن المفضل تعرية) وجهات النظر السلبية التي يدافع عنها صقور المحافظين الجدد. إن التحذير والشكوى الصادرة عن كثير من العرب ليست سببا كافيا لإحداث تغيير في سياسة الولايات المتحدة. فقط عبر بناء وصياغة رؤية بديلة للشرق الأوسط عما هو قائم الأن وتقديمها للعالم والولايات المتحدة تستطيع المنطقة قلب الموجة الحالية لصالحها. هذه العملية ستساعد حتما في تجديد التحالفات الاستراتيجية مع واشنطن والتي قد تكون مفيدة للولايات المتحدة في النهاية (أمين، 2007).

إن إعادة الإرتباط بالعالم تتطلب أيضا اتخاذ بعض القرارات الصعبة. ومعظم الإصلاحات الداخلية التي تم ذكرها سابقا هي شروط أساسية لمشاركة أساسية وذات مغزى على الصعيد العالمي. فضلا عن ذلك، على المنطقة الانفتاح فعليا، إذ على الرغم من كل المظاهر الإيجابية وبعض الاستثناءات، فإن منطقة الخليج ليست منفتحة فعليا أمام الاستثمارات الخارجية المباشرة، فبعض من هذه الاقتصاديات مقيدة بقوانين وأنظمة مباشرة والبعض الآخر مقيد بسبب عوائق مثل البيروقراطية، وقيود والإجراءات. والانفتاح لا يعني بالضرورة الخصخصة، ولا يعني بالضرورة

إعطاء حصص ملكية موارد النفط والغاز للشركات الأجنبية. أنها تعني الترويج لمناخ تجاري تنافسي نشط ترغب الشركات الأجنبية بالعمل فيه، ويصبح المناخ هدفا واضحا تعترف به كل القواعد والأنظمة التي تحكم الاستثمار الخارجي.

إن عدم الانفتاح يعني أن تعزل المنطقة نفسها في الوقت الذي أصبح العالم كله منفتحا عمليا، فإن إبقاء دولة أو مجموعة دول غير منفتحة واستثنائها من النشاط التجاري العالمي، والرأسمال، والتكنولوجيا، ومهارات الإدارة، والإبداع في العمل، والمزايا التنافسية، وأفضل الممارسات.. وإلى ما هنالك من فوائد، هو نوع من أنواع الخنق والتدمير البطيء. ونجد مثلا دولة قطر منفتحة في القطاعات الهيدروكربونية الصغيرة (الغاز الطبيعي)، ولكنها منغلقة نسبيا في القطاعات الأخرى. على عكس البحرين ودبي، اللتين نشأ لديهما حافز للانفتاح في القطاعات الأخرى بسبب صغر حجم القطاعات الهيدروكربونية. أما مشروع الغاز السعودي والذي ابتدأ العمل به قبل 11 سبتمبر والذي تعرض للكثير من النكسات مؤخرا، فيجب أن يعاد العمل به بأسلوب عملي أكثر وأن يتم تحريره من مجموعة كبيرة من العوائق البيروقراطية والإجرائية التي ابتلى بها سابقا. فضلا عن ذلك؛ يجب أن يتم العمل على تخطيط وتنفيذ انفتاح أكبر وذو مغزى في كل دول الخليج بحيث يتخطى القطاع الهيدروكربوني إلى قطاعات أخرى مثل القطاعات المالية والسياحية (البسيوني، 2007).

إن إعادة الإرتباط بالعالم تتطلب فهمه بشكل أفضل. وتستطيع كل دولة في المنطقة، الاستفادة من النكسة الحالية كفرصة لتطوير مهارات التحليل وجمع المعلومات عن التغيرات الهائلة في الأوضاع الإقليمية والدولية. ويتطلب ذلك رصد وفهم التحولات الضمنية العميقة للمصالح الجيوبوليتيكية والتجارية التي تتسبب بهزات على السطح. على أقل تقدير، يجب أن تتمتع كل حكومة في المنطقة بقدرة على التحليل المتواصل في عدة مناطق رئيسية، ومنها: (أ) التركيز على الأوجه الاستراتيجية والهيكلية لمشاريع الطاقة العالمية وإتجاهاتها– بالإضافة إلى الأوجه التجارية وسياسة السوق. حيث أن الدول الغير نفطية تمتلك خبرة في المجال التجاري، بينما لم يتم التركيز على الأبعاد الإستراتيجية والهيكلية لسوق النفط؛ (ب)

المحركون الجيوبوليتيكون للعلاقات الثنائية الرئيسية في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل – تركيا، وروسيا– إسرائيل، وروسيا – تركيا، وإيران – روسيا ، وباكستان – أفغانستان؛ (ج) دلائل ومنافع الروابط الاقتصادية والسياسية المتقاربة بين دول المنطقة الدول الأوروبية والصين وروسيا؛ (د) الولايات المتحدة ، نظامها السياسي وقيمها وطريقة عملها والتعامل معها (أمين، 2007).

إن الحاجة إلى فهم العالم ليست مطلبا للحكومات فقط بل هي مطلب للشعوب أيضا. وضمن سياق النقاش السياسي الناتج عن المشاركة الواسعة الذي يدعو له هذا البحث، من المهم أن يتم إطلاع الشعوب بشكل عام على الشؤون العالمية. وذلك يعيدنا إلى قضيتين مثيرتين للجدل هما: التعليم والإعلام. هناك القليل مما يتم تدريسه في جامعات الخليج عن الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص. وإذا أخذنا التأثير الذي تمارسه الولايات المتحدة على المنطقة، نرى أنه يجب أن يكون في كل جامعة على الأقل وحدة "دراسات أمريكية" بحيث تشمل تاريخ وثقافة والتاريخ السياسي الراهن للولايات المتحدة. وهذه هي الخطوة الأساسية التي يجب القيام بها للتخلص من بعض الأساطير التي تتميز بالجهل، التي يواجهها زائري المنطقة بشكل مستمر. هناك ضرورة لفهم الولايات المتحدة، بغض النظر عما إذا كان ينظر إليها كعدو لدود أو كحليف إستراتيجي محتمل، أو دولة يجب إعادة ارتباطها بالمنطقة من جديد. إن جهل العالم العربي لحقيقة أميركا وكيف تعمل يشابه إلى حد كبير جهل المواطن الأميركي العادي للشرق الأوسط. إلا أن منطقة الشرق الأوسط تدفع ثمن هذا الجهل أكثر مما يدفعه الأميركي العادي(الصايغ، 2007).

وأخيرا يتطلب إعادة الارتباط بالعالم مهارات اتصال أفضل واستراتيجية معينة تمكن من الوصول إلى جمهور عالمي أوسع بكثير مما هو عليه الوضع الحالي. إن الأغلبية الواسعة للمعلقين وصناع الرأي العام الذين يستمع إليهم الشعب الأميركي هم غير عرب وغير مسلمين، وهم يعطون وجهات نظرهم إلى الشعب الأميركي عن الإسلام والعداء لأميركا في العالم العربي، وعن خطر الإرهاب الإسلامي المتطرف. ولا يمكن القول بأن الحضور العربي في وسائل الإعلام خارج الولايات المتحدة يعتبر مثيرا للإعجاب. إذ على الرغم من عدم تأثر الرأي العام

الأوروبي باللوبي الصهيوني وبالمعلقين الذين ينتمون إلى تيار المحافظين الجدد، إلا أنهم مثل الجمهور الأميركي لا يحصلون على معلومات من الجانب العربي الذي قلما يقوم بواجبه ويطرح قضاياه (البسيوني، 2007).

معظم السياسات المقترحة في هذه الورقة، تمثل إبتعاداً جذريا عن طريقة العمل التقليدية في الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص. ويشير بعض المقترحات إلى ضرورة إعادة النظر وصياغة بعض البنى الإجتماعية السياسية. وهذا سيقود حتما إلى حقبة قصيرة ومؤلمة. بالرغم من أن المنطقة تجد نفسها عند مفترق طرق مما يتطلب إتخاذ قرارات تاريخية، إلا أنه ومهما بدت هذه التوصيات شاملة وكبيرة، إلا أنها ليست بعيدة عن متناول اليد وليست مستعصية على شعوب المنطقة. إن مستقبل المنطقة وفرصة شعوبها وتحديد مصيرها هي على المحك. إن العدو الأكبر للخليج والعرب هو الإستكانة والسلبية والإنتظار. وفي المناخ الجيوبوليتيكي الحالي، يرتبط ضياع كل فرصة بأخطار مباشرة. فكل فرصة ضائعة وكل تردد في الترويج لرؤية إيجابية، سوف تفسح المجال بالضرورة أمام رؤى وتوجهات سلبية يتبناها منافسوا منطقة الخليج، وهذا بدوره قد يطيح بمستقبل الخليج والعرب وآفاق خروجهم من مأزقهم الراهن .

الخاتمة:

يشهد أمن الخليج تداخلاً بين أبعاده الوطنية والإقليمية والدولية بدرجة قل نظيرها في أي نموذج آخر. وإذا كان أمن الخليج قد ارتبط عضوياً اليوم بأمن الطاقة النفطية، فإنه ارتبط قبل ذلك ولا يزال بأمن الممرات الاستراتيجية بين الشرق والغرب. ومع أن أمن الخليج يعد أمناً إقليمياً بالمعنى النظامي للمصطلح، أي أنه يرتبط بأمن مجموعة من الدول الواقعة ضمن نطاق جغرافي محدد، فإن نمط المحددات الداخلية في صياغة هذا الأمن تدفع باتجاه تفاعله ضمن نطاق يفوق كثيراً حيزه الإقليمي. ويمكن القول هنا إن أمن الخليج يتفاعل مع أمن البحر الأبيض المتوسط تماماً بموازاة تفاعله مع أمن البحر الأحمر، وإن مضايق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس مرتبطة فيما بينها على مستوى الحاسة الاستراتيجية والتكامل الوظيفي. وإذا كانت هذه هي الامتدادات النطاقية لأمن الخليج، بمعيار التداخل بين الممرات الاستراتيجية، فإن للخليج امتداداً آخر يتمثل في تحكمه بعصب الطاقة النفطية، وهو يتداخل بهذا المعنى مع أمن العالم برمته، وعلى صعيد بيئة الأمن الخليجي، يمكن تشخيص سبعة متغيرات أساسية تتمثل في: زيادة وتيرة العنف الداخلي المسلح، والمتغير العراقي، أو لنقل متغير السياسة الأمريكية في العراق، وقضية البرنامج النووي الإيراني، والمقاربة الأمريكية الخاصة بها، والتوجه الجديد لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وسعيه لمد أدواره إلى منطقة الخليج، والاتجاهات الجديدة نحو الإصلاح السياسي وما تفرضه من مفاعيل على مستوى الساحات الوطنية كما على المستوى الإقليمي العام. وهناك متغير سادس يتمثل في البيئة الراهنة للعلاقات الأمريكية الهندية وانعكاساتها الإقليمية. في حين يبدو أمن الطاقة الصيني متغيراً سابعاً ذا صلة بأمن الخليج، يتمثل المعطى الثاني للمتغير الأمريكي في العراق في قيام أول دولة فيدرالية متعددة القوميات في الشرق الأوسط، أن هناك دولة اتحادية ذات طبيعة خاصة هي دولة الإمارات العربية المتحدة.

وسيرمي هذا المتغير بتداعيات أكيدة على البيئتين الأمنية والسياسية لكل من تركيا، وإيران، وسوريا، بل وباكستان أيضاً. وبالنسبة لهذه الأخيرة سيرفع هذا المتغير – بصفة خاصة– من التطلعات الانفصالية في بلوشستان. وفيما يتعلق

بمقاربة الأمن في الخليج فإن التداعيات المحتملة على إيــران وباكــستان ســترمي بنفسها بصور عدة على معادلة هذا الأمن.

يتمثل المعطى الثالث للمتغير الأمريكي في العــراق فــي اســتحداث نمــاذج ومقولات سياسية ستشكل موضع تقاطب إقليمي، كونها ســتحظى بــدعم الــبعض ومعارضة البعض الآخر. ولا يبدو أن دول المنطقة ستكون على موقف موحد منها. وهذا التقاطب حول المقولات والنماذج سيرمي بتداعياته على معادلــة الأمــن فــي الخليج.

يتمثل المعطى الرابع للمتغير الأمريكي في العــراق فــي اســتحداث نمــاذج ومقولات سياسية ستشكل موضع تقاطب إقليمي، كونها ســتحظى بــدعم الــبعض ومعارضة البعض الآخر. ولا يبدو أن دول المنطقة ستكون على موقف موحد منها. وهذا التقاطب حول المقولات والنماذج سيرمي بتداعياته على معادلــة الأمــن فــي الخليج.

يتمثل المعطى الخامس للمتغير الأمريكي في العراق في إمكانية تحول العراق إلى منتج نفطي خارج الأوبك، أو متقيد بصورة كبيرة بسياستها. وسيرمي ذلــك – في حال حدوثه– بتداعيات ملموسة على موقف أوبك التفاوضي، كما على السياسات النفطية لدول المنطقة، بما لذلك من متضمنات سياسية واقتصادية ستلامس جــوهر مقولات الأمن في الخليج.

يمكننا القول إن الخليج العربي يقدم خير مثال على كيفية تحول الجغرافيا إلى هم يثقل كاهل التاريخ.فتأثير العوامل الجغرافية على المجتمع والاقتصاد والــسياسة تتضح جلية عند تتبع كيف أولت القوى الاستعمارية اهتماماً بالغاً بمنطقــة الخلــيج العربي منذ القرن السادس عشر،وذلــك لــدوافع اقتــصادية وسياســية وعــسكرية استراتيجية.وهي عوامل متلازمة في ما بينها،وإن لم تكن متساوية الأهمية في كــل الأوقات.وقد حكمت المتغيرات الدولية بدرجة كبيرة تاريخ منطقة الخليج العربي إلى درجة أدت إلى فقدان الدول الخليجية استقلالها، ومــن ثــم عــدم تحقيــق أهــدافها الاستراتيجية.ولم يكن هناك نفط في هذه المنطقة المهمة عندما كانت القوى الأوربية المتصارعة تتطلع إليه بشغف .فالأهمية التجارية للخليج كانت بالغة،وبضائع الشرق

كانت لا تصل إلى أوروبا إلا عن طريقة.لذا كان تأمين المواصلات من خلاله مطلباً حيوياً لبقاء الإمبراطورية البريطانية. ومع أخذ مجمل الأبعاد الاستراتيجية بعين الإعتبار،نجد أن النفط في الخليج قد أخذ في التقدم على بقية الأبعاد الأخرى منذ منتصف القرن الماضي.ثم عادت التغيرات الدولية لتلعب بدرجة كبيرة في تاريخ الخليج،وكان من تلك المتغيرات تبادل الأدوار بين الولايات المتحدة وبريطانيا.فقد تركت بريطانيا على عاتق الولايات المتحدة مهمة توفير النفط للحرب العالمية الثانية،فأجبرتها على أن تخفف القيود على الشركات الامريكية ،وأصبح الخليج العربي مركز ثقل نفط العالم،صاحبه انخفاض النفط المستخرج من المناطق التابعة للشركات البريطانية،وغياب رأس المال البريطاني،والعصيان ،والثورات عليها في العراق وإيران وما أدى إلى تقوية المواقع الأمريكية ثم سيادتها.

إن صغر حجم الدول العربية في الخليج،وقلة عدد سكانها يجعلان الأمن الجماعي الخليجي والعربي خيارها الاستراتيجي الأفضل،وضرورة الحد من الإفراط في الإعتماد على الخارج في تحقيق أمن واستقرار الخليج في مواجهة السياسات العدوانية المحتملة للقوى الإقليمية فيه،على رغم ماتقدمه الاتفاقيات الدفاعية مع الدول الكبرى من إغراء .وخير دليل على جدوى الاجتماع الخليجي مانرى نتائجه الان متمثلاً في دولة الإمارات العربية المتحدة التي كانت سبع إمارات متفرقة،وهي الان دولة في مصاف الدول الأكثر رفاهية .كما نقف احتراماً أمام الكثير من النتائج الإيجابية التي حققها مجلس التعاون الخليجي الذي نشأ كنظام إقليمي لمشكلة الأمن الخليجية ،وكانت الثورة الإيرانية ،ثم الحرب العراقية الإيرانية هما أهم أسباب قيام المجلس،لكن المتغيرات الإقليمية والدولية العاصفة في نهاية السبعينيات كانت ذات أثر في قيامه.لقد نجح المجلس بفرض نفسه على الساحة الخليجية قوة ثالثة أمام العراق وإيران،وعلى الساحة العربية نجح بدعم القضية الفلسطينية،بل مثلها في محافل عدة،كما كان لدوله دور في التوصل إلى وقف الحرب الأهلية في لبنان،وكان تنسيق السياسة الخارجية لدول المجلس في سبل التكامل بين أعضائه ،وأصبح الهدف الأكبر من التعاون الاقتصادي عموماً هو الانتقال بدول المجلس من التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط،والتكامل،والاندماج الاقتصادي.وتوصل

المجلس إلى وضع منظومة أمنية،لكنها لم تكن في شقها العسكري موحـــدة بـــصورة مرضية حتى منتصف الثمانينات.لكنها بقيت متجانسة وتعاني سوء التـــدريب وقلـــة القوى البشرية.لقد ظل عدم التوازن العسكري بين دول المجلس والتهديدات المحيطة بها قائماً لغير صالح دول المجلس طول الثمانينات وحتى الآن.وقد حالـــت الـــسيادة الوطنية لكل دولة من دول المجلس دون الوصول الى أمن جماعي كامل.ولن يجـــد أهل الخليج بداً من التعامل مع مجلس التعاون كصيغة للمستقبل ،تدفع دوله أقصى ما لديها لفرض امنه عن طريق التكامل السياسي،والاقتصادي،والمحافظة على التركيبة السكانية، وبناء القوة العسكرية الذاتية.

ستظل العلاقات الخليجية الإيرانية محكومـــة بتوجهـــات الولايـــات المتحـــدة الأمريكية في المنطقة،أكثر من رغبة أهل الخليج أنفسهم .ولن يحـــول دون نجـــاح خطط الولايات المتحدة في إقامة الشرق الأوسط الكبير الذي تريده نطاقاً استراتيجياً وأمنياً يقوم على سلسلة من الأحلاف كالتي سادت أثناء الحرب الباردة، إلى إعـــادة بناء جسور الثقة بين إيران وأهل الخليج ،لأن من ينكر أن إيران هي حجر الزاويـــة الثابت في معادلة الأمن الخليجي هو منكر أو جاهل ،وما جهود الولايـــات المتحـــدة الأمريكية للاقتراب من إيران الإسلامية قلعة البرتغاليين في هرمز.لذا تعـــاون كـــل أطرافها للحفاظ على الاستقرار،مسترشدين بتجربة الأمن والتعاون الأوروبية.

إن استمرار التدهور الأمني في العراق، وعدم نجـــاح مـــشاريع الاســـتقرار الغربية الرامية إلى إعادة صياغة المنطقة قد ساعدا على جعل الخلـــيج والجزيـــرة العربية منطلق للتيارات الأصـــولية الإســـلامية المعارضـــة للـــسياسة الأمريكيـــة والبريطانية في المنطقة ،سواء من أبناء الخليج،أومن التابعين للتيـــارات الإســـلامية التي ترى ضرورة الجهاد ضد الأمريكيين،حتى تتراجـــع الولايـــات المتحـــدة عـــن خططها التوسعية في الخليج،حيث إنها استغلت عملية غزو العراق لتحقيق حلمها في الوجود بشكل فعال في منطقة الخليج،وأقامت لها قواعد شبه ثابتـــة فـــي كـــل دول الخليج من دون استثناء.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1-تساعد الاعتبارات الجغرافية لدول الخليج العربي وخصوصا وحدة اللغة والدين والمصلحة المشتركة على تحقيق اهداف هذه الدول باعتبار المنطقة وحدة جغرافية واحدة واهتماماتها مشتركة، لذلك فان هذه الدول قادرة على التكتل والتعاون في سبيل درء الاخطار المحدقة بها، واقامة كتلة تعاون في مختلف الميادين الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وغيرها كما ان طبيعة المنطقة من الناحية الجغرافية تمنحها القدرة على تبني استراتيجية عسكرية واقتصادية تسير في الاتجاه الصحيح .

2-تعتبر منطقة الخليج العربي احد اهم المناطق الاستراتيجية في العالم والتي تتزايد اهميتها مع زيادة اهمية النفط كاهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم بالاضافة الى الموقع الجغرافي المتميز الذي يربط بين الشرق والغرب ولذلك اصبحت المنطقة مسرحاً لصراعات القوى الاقليمية والدولية .

3-تشكل منطقة الخليج أهمية استراتيجية سواء تعلق ذلك بالممرات أو الموارد وكلاهما يمثل محوراً من محاور الصراع الذي يشهده العالم الآن خاصة بين القوى الكبرى ، سعيا وراء النفوذ والقوة ، ولم تكن لتثار هذه القضايا في جانبيها الا عقب الحرب الثانية بعد اكتشاف البترول فيها ، ذلك لأن اهميتها كانت تنصرف الى العنصر الأول وهو الممرات في الفترة السابقة على الحرب، وبالتالي فإن الصراع حول هذه المنطقة بدءا من البرتغال وانتهاء بالولايات المتحدة مرورا ببريطانيا وروسيا ما هو إلا تعبير عن هذه الاهمية فإذا اضفنا ظهور البترول فسوف نجد أن هذه الأهمية قد تضاعفت. وهناك عامل تاريخي اسهم في ابراز هذه الأهمية وتزايد حدة الصراع حولها وهو الانسحاب البريطاني، أي بعد أن اصبحت مفرغة من النفوذ الغربي وفي ذات الوقت تشكل قضية حيوية للمصالح الغربية، لعل ذلك هو ما ابرز مفهوم أمن الخليج gulf security .

4-لقد قام مجلس التعاون بوضع صيغة للمستقبل، وسوف تدفع دوله بأقصى ما لديها لفرض أمن الخليج عن طريق بناء القوة العسكرية الذاتية، والتكامل السياسي، والاقتصادي، والمحافظة على التركيبة السكانية في ظروف أظهرت الدراسات فيها أن سكان الخليج يتضاعفون مرة كل خمسة وعشرين عاماً، ومع أن مسيرة النمو الاقتصادي لهذه الدول هي في الاتجاه المعاكس، ولذا فإن أمن الخليج بناء على مبدأ الدفاع الذاتي في المستقبل المنظور ستعيقه قضايا السيادة الوطنية، كما ستعيقه قضايا التسلح التي منها التسلح غير المدروس، وعدم توحيد المعايير والمقاييس في الأسلحة المستخدمة، والإهدار على المشروعات المدنية، مثل تجهيز الموانئ والمطارات للنقل الاستراتيجي بعد انكشاف الوضع في حرب تحرير الكويت، وسيظل الاعتماد كبيراً على اللاعب الأجنبي وسيكون هذا اللاعب الأجنبي طرفاً أساسياً في منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية، على رغم افتقاده عامل الجوار الجغرافي.

5-أدى احتلال العراق إلى زيادة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران وذلك نتيجة لخوف دول الخليج من تقسيم العراق، الأمر الذي سيترتب عليه قيام ثلاث كيانات سياسية شيعية وسنية وأكراد وهذا بدوره سيؤدي إلى إثارة حالة من الفوضى في المنطقة ستنعكس بشكل سلبي على أمن واستقرار دول الخليج العربي، وذلك في ظل تنامي الرغبة الإيرانية في أن تكون قوة فاعلة في النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي.

6-أظهرت الدراسة وجود تأثير سلبي للحالة الأمنية في منطقة الخليج العربي والمرتبطة بالتفاعلات الإقليمية بين دول الإقليم على أمن الخليج العربي ويظهر ذلك من خلال تحليل الحالة الأمنية للخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد والتهديدات التي تعرض لها الأمن الإقليمي في تلك المرحلة.

7-بينت الدراسة أن البيئة الدولية شكلت تهديداً وتحدي رئيسي أمام الاستراتيجية الأمنية الخليجية حيث أن الأطماع الدولية للوصول إلى مراكز إنتاج البترول زاد من التنافس الدولي على منطقة الخليج العربي.

8-لقد كان النفط ولا يزال هو وقود الصراعات الدائرة حول الخليج العربي، حتى صار من غير الممكن تفسير أي حدث فيه من دون اعتبار لهذه السلعة الاستراتيجية، ويمكن تفسير تأكيدات واشنطن بأنه لا موعد محدداً لانسحاب قواتها من العراق بأنه يعني السيطرة الأمريكية على الثروة النفطية العراقية، بما يعنيه ضمناً من قدرة على ضخ ستة ملايين برميل يومياً، مؤدياً إلى تراجع الأهمية النفطية لدول المجلس الست، بل حتى داخل منظمة الأوبك أيضاً.

9-إن الحرب الأمريكية على العراق قد أدت على الرغم من سقوط نظام صدام حسين إلى عدم استقرار منطقة الخليج إذ لا تزال عوامل التوتر قائمة ويأتي الإرهاب على راس القائمة، حيث ضاع الأمن بين أطراف ثلاثة:

أ- **الطرف الأول:** هو الأمريكيون الذين يرون في الإرهاب قوة معادية لا تعترف بالمواثيق الدولية، وتتطلب مكافحته من جانب الأمريكيين والخروج على المواثيق الدولية متجاهلين سيادة الدول والأعراف الدولية.

ب- **الطرف الثاني:** هو مؤسسة الحكم في العراق التي ترى ان جيران العراق لا يريدون استقراره، وعليه تطلب من الأمريكيين ممارسة المزيد من الضغط على الأردن ثم سوريا وإيران ودول الخليج لوقف تسرب البعثيين والمتطرفين من السنة والشيعة على حد سواء.

ج- **الطرف الثالث:** هو دول الخليج التي لم تبتل بالإرهاب إلا بعد فشل واشنطن في حسم الأمور بسرعة لصالحها حال سقوط النظام العراقي.

التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1-ليس هناك اجماع استراتيجي على، أو حول ماهية مصادر التهديد التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي.

2-لم يتجاوز التعاون في مجال الدفاع الخارجي إطار الرمزية،لكن تأثيره الرمزي كان كبيراً، وذلك ماسعت الية المنظمة حقاً بالنظر الى القيود الهيكلية.

3-ثمة اعتبارات سياسية تحول دون تحقيق مزيد من التكامل الدفاعي في مجلس التعاون الخليجي،ويتم النظر الى سياسة تنويع مصادر الأسلحة والحرص على رفع مستوى الاتصالات الدبلوماسية باعتبارها طريقة أفضل بكثير لتحقيق الأمن الخارجي من فكرة إنشاء قيادة مركزية متكاملة.

4-ان الاهمية المتعددة الجوانب للخليج العربي جعلت الدول الكبرى تتسابق من اجل فرض سيطرتها عليه او ايجاد موطئ قدم لها بالقرب منه وهذا ادى الى خلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة وجعلها ساحة حرب للدول العظمى المتنافسة على خيرات الخليج العربي وذلك يستدعي بناء استراتيجية عربية خليجية موحدة لمواجهة جميع الاخطار التي تحدق بها.

5-تركيز السياسة المستقبلية على بناء القوات المسلحة على اساس تخطيط مدروس يهدف الى تعويض النقص في القوى البشرية بالاسلحة الحديثة.

6-ضرورة اقامة قوات موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي تكون نواة للقوة العربية الموحدة.

7-تشجيع البحوث العلمية وبناء القوة البشرية الفنية واعداد جيل من الشباب الواعي المتفهم لإمكانيات بلاده والقادر على تحمل مسئولياته.

8-الاعداد لمستقبل مابعد نضوب النفط وضمان مصدر آخر للطاقة كالطاقة الشمسية او النووية واعداد المشاريع الاقتصادية الضخمة لمواجهة ذلك.

9-تؤدي المشروعات المشتركة في المجالات المختلفة دوراً هاماً في تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء في المجلس . وتعمل على تحقيق ذاتية المنطقة

واستقلالها لذلك يجب الاسراع في خطوات التكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية لمواجهة التحديات الخارجية.

10- تفرض التهديدات الخارجية والداخلية لأمن الخليج بذل المزيد من الجهود لتعزيز الوضع الأمني الإقليمي، من خلال إنشاء إطار أمني إقليمي لمنطقة الخليج، يشارك فيه جميع دول المنطقة، وتسهم في ترتيباته أيضاً دول من خارج المنطقة ومنظمات دولية.

11- تحتاج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بدورها، في صياغة مقاربتها لأمنها الكلي إلى تعزيز قدراتها على ردع التدخل في شؤونها من قبل أي جار كبير أو دولة من خارج المنطقة.

12- من المفترض أن تسهم الأزمات والتحديات التي تهدد الأمن الخليجي، الذي هو امتداد للأمن القومي العربي ككل، في الخروج بإستراتيجية خليجية موحدة تستنهض دوراً أكبر لدول المجلس في التأثير على مجريات الأحداث، بما يحقق استقرار المنطقة برمتها ويحصن الأمن القومي لدولها.

13- لكن يظلّ أهم ما يتمّ التفكير فيه هو أن تستفيد دول الخليج من هذا الوضع الجديد لتأمين نفسها والاتجاه إلى التنمية البشرية والاقتصادية ورفع كفاءة قدراتها العسكرية بالتوازي مع خيارات الدفاع الخليجي الأخرى، لذا بدأ مشروع إقامة حزام أمني يشمل دول مجلس التعاون الخليجي في التبلور، متخذاً بعدين أساسيين:

أ- **البعد الأول:** هو تأمين الرقعة الجغرافية لكل دولة من دول المجلس بقدراتها المحدودة بالتعاون مع القوات الأجنبية وأساسا الأمريكية، والتي سمحت لها بالتمركز في أراضيها، وذلك ضدّ أي عدوان عسكري يمكن أن يقع على هذه الدول.

ب- **البعد الثاني:** تأمين المجالين البحري والجوي لدول المجلس من خلال أحزمة دفاع جوي وبحري تنشئها دول المجلس بقدرات عالية تعتمد على أسلحة جوّ وبحر متقدمة، تحقق لها التفوق الجوي والبحري بالمنطقة، وذلك من خلال ترسانات الأسلحة الغربية في الأساس.

المراجع

أ. المراجع العربية

أبو عامر، علاء (2004). **العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم** – عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

إدريس، محمد السعيد (2001). **الخليج والأزمة النووية الإيرانية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، ص152

إدريس، محمد السعيد (2006). **التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني**، مختارات إيرانية، العدد 66، ص132.

الأشعل، عبد الله (2005) العالم العربي والتسلح النووي الإيراني، **مختارات إيرانية**، العدد 58، ص55.

الأشعل، عبدالله (2003). نشر قوات درع الجزيرة في الكويت تجسيد واضح لاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك، **شؤون خليجية**، العدد 33، ص33.

أعمال المجلس الاستشاري الخليجي مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (2004). "واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي" (2004)، العربي، العدد، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير سبتمبر 2003.

أمين، أميل (2007). هل يصبح نفط الخليج مدعاة للمواجهة القادمة بين الشرق والغرب، **الإمارات: آراء حول الخليج**، ع28، ص7.

الأنصاري، عبد الحميد (2006). متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني؟، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 18، ص69.

بانوراما عسكرية، **شؤون خليجية**، العدد 36، 2004، ص26.

البسيوني، سمير زكي (2007). هل ينضم اليمن لمجلس التعاون الخليجي؟ مصر: **ملف الأهرام الاستراتيجي**، ع145، ص14.

البيلاوي، حازم (1989)، **الدولة الريعية في الوطن العربي**، ورقة قدمت إلى: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، تحرير غسان سلامة (وآخرون)، ج2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد الشؤون الدولية، إيطاليا.

الجبوري، عماد الدين (2009). **هل ينجح المالكي بما فشل به الاحتلال الأمريكي؟**، نقلاً عن شبكة البصرة، WWW.ALBASRAH.NET

جوهر، حسن عبد الله، (1995) . الأمن الوطني لدولة الكويت والمنظور الإستراتيجي المطلوب، مجلة **العلوم الاجتماعية**، عدد (4)، ص3.

جوهر، حسين عبد الله (2001)، منطقة الخليج العربي بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 144، ص97.

الحسن، بلال (2003). **السعودية تفعل ما لا يجرؤ عليه الآخرون**، الشرق الأوسط، لندن.

حسين، مؤنس (1974). **الدين والتطور الحضاري العربي**، ورقة قدمت إلى: أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي: وقائع ندوة الكويت ما بين 7-12 نيسان، أبريل.

الحميد، طارق (2006). إيران "أصبح في الخليج"، **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد 9998، ص22.

حوات، محمد علي (2006). **مضيق باب المندب: أهميته الإستراتيجية وتأثيره على الأمن القومي العربي**، القاهرة، مكتبة مدبولي.

خميس، حنان (2005). الأمن القومي العربي، **صحيفة دنيا الوطن**، ص8.

الدسوقي، أبو بكر (2006). البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليجي، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 22، ص33.

رسلان، احمد فؤاد (1989). **الأمن القومي المصري**، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

الرقبة، حمود عبد الله (2006). الخليج العربي، **صحيفة الوطن**، العدد 11062، 11، ص12.

الرواس، أنور محمد (2004). **الإعلام الرسمي ومسيرة مجلس التعاون الخليجي**، الإمارات: آراء حول الخليج، ع3، ص5.

الزايد، عطالله (2003). **العلاقات السياسية السعودية – الإيرانية واثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: الجامعة الأردنية.

الزيات، حسن (2006). التساؤلات الأربعة حول إيران نووية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 20، ص44.

سامح، راشد، (2007) ، أزمة تشابك بين الداخل والخارج، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(168)، لبنان، ابريل ص35.

سليم، عبود (2006). أبعاد التجييش الأمريكي على إيران، **صحيفة الوفاق**، العدد 2643، نوفمبر، ص74.

السويداني، صابر محمد (2007). **الطريق إلى التعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي وآفاق المستقبل**، آراء حول الخليج، العدد42، ص27.

السويدي، جمال سند، (1999)، **ايران والخليج والبحث عن الاستقرار**، ط2، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

الشقحاء، فهد بن محمد، (2004). **الأمن الوطني: تصور شامل (المفهوم، الأهمية، المجالات، المقومات)**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الشهراني، سعد بن علي، (2003)، **اقتصاديات الأمن الوطني: مدخل إلى المفاهيم والموضوعات**، الرياض.

الشهراني، سعد، (1999). **مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية**، ورقة مقدمة لمؤتمر المئوية بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض27 آب.

صالح، نبيل علي (2004). الإعلام الخليجي مهام ومسؤوليات، الإمارات: **آراء حول الخليج**، ع3، ص37.

الصايغ، فاطمة (2007). الولايات المتحدة وأوروبا وقضايا الإصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي، **الإمارات: آراء حول الخليج**، ع29.

صايغ، يزيد، وفوسيت ،لويس (1999) **محرران العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط ، دراسات عالمية؛** العدد 28، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

صحيفة السياسة، العدد 13684، 11، ديسمبر 2006.

صحيفة القبس، العدد 12051، 20 ديسمبر 2006.

صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، أكتوبر2007م

ضاعن، شاهين (2006). دول مجلس التعاون والتهديد النووي والإرهاب العالمي، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 18، ص9.

طه، ممدوح (2007). **أمن الخليج بين التوجهات الغربية والضرورات العربيــة**، الإمارات: آراء حول الخليج. ع28.

العاني، مصطفى (2005). الخليج وبوادر سباق تسلح جديــد، **مجلــة آراء حــول الخليج**، العدد 10، ص16.

عبد العظيم، خالد (2002). الترتيبات الأمريكية في منطقة باب المندب، **الــسياسة الدولية**، عدد 152، ص22.

العتيبي، غسان سليمان (2006). السياسة الإيراني، **صحيفة القبس**، العــدد 1242، ص17.

العجمي، ظافر محمد (2006). **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليته من منظــور العلاقات الإقليمية والدولية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

العرب، طلال عبد الكريم (2006). الخنوع العربي والصلف الإيرانــي، **صــحيفة القبس**، العدد 12030، ص65.

عرفة، خديجة (2006). الاندماج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي المودة، **الإمارات: آراء حول الخليج**، ع20، ص3.

عشقي، أنو ربن ماجد (2006). أمن الخليج وسبل تحقيقه، **الإمــارات: آراء حــول الخليج**، ع30، ص7.

العفيفي، فتحي (2002). **أمريكا والعراق: جذور الصراع**، دراســات اســتراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة 12، العدد119.

العلاف، إبراهيم خليل (2006). القدرات النووية الإيرانية وأمن الشرق الأوســط، **صحيفة دنيا الوطن**، ص16.

علي، يوسف (2003). أمريكا لن تحارب العراق، الأهرام، البرهان، أحمد سليم (2002)، اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، ص111.

العيسوي، أشرف سعد (2003). أمن الخليج في مرحلة ما بعد التسوية السلمية في الشرق الأوسط: احتمالات التعاون والصراع بين الأطراف في المنطقة"، **دراسات مستقبلية**، جامعة أسيوط، العدد8، ص23.

العيسوي، أشرف سعد (2006). الناتو وأمن الخليج، **مجلة الملك خالد العسكرية**، العدد 86، ص11.

العيسوي، أشرف سعد (2007). الوضع الأمني في الكويت بعد سقوك نظام صدام حسين، **شؤون خليجية**، العدد 48، ص27.

فاطمة شماس (1999)، التحديات الاقتصادية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 29، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، أبو ظبي، الإمارات.

القحطاني، فيصل، (2006). **استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

القلاب، موسى حمد (2006). **السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون**، آراء حول الخليج، ص7.

قلعجي، قدري (1992). **الخليج العربي بحر الأساطير**، بيروت: شركة المطبوعات.

الكابلي، وديع أحمد (2008). **مستقبل الاقتصاد الخليجي إلى عام 2025**، منتدى التنمية – البحرين، جده: جامعة الملك عبد العزيز28 آذار.

الكتبي، ابتسام سهيل وآخرون (1999)، مستقبل مجلس التعاون لدول الحليج العربية سلسلة محاضرات، العدد 29، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، أبو ظبي، الإمارات.

كريستيان، كوخ (2006). عام صعب على أمن الخليج، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 20، ص9-15.

كشك، أشرف محمد (2004). أمن الخليج بعد حرب العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 155، ص22-26.

كشك، أشرف محمد (2005). القمة الخليجية 26، معضلة الأمن مجدداً، موقع إسلام أون لاين.

الكواري، علي خليفة (1996). **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الكيالي، عبد الوهاب (1990). **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1.

المبارك، معصومة (1999).**أمن الخليج بين الواقع والتوقعات**،ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين مجلس التعاون الخليجي وإيران، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 25 كانون الثاني.

المجتبي، محمد فال ولد (2007). الإصلاح السياسي في دول الخليج (رؤية أوروبية)، **آراء حول الخليج (الإمارات)**، ع29، ص21.

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام (2001). الآثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر، في التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة، المركز، 2002.

مركز الدراسات السياسية(2001). الآثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر، في، **التقرير الإستراتيجي العربي**، 2005، القاهرة، المركز، ص157-168.

مقلد، إسماعيل (1994). **موسوعة علم السياسة**، الكويت: جامعة الكويت.

ناجي، محمد عباس (2007). أمن الخليج، ولوج في حيايات صعبة، **الإمارات: آراء حول الخليج**، ع28، ص55.

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (2007). الانفاق العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي (نظرة تحليلية)، **الإمارات: آراء حول الخليج**، ع28، ص19.

الهيصمي، خديجة (2002). **سياسة اليمن في البحر الأحمر**، القاهرة: مكتبة مدبولي.

ب- المصادر الإنجليزية:

Gabriell, Tom (1988), Rural Change in the Persian Gulf**, Journal of the Royal Society for Affairs**. Vol. 14, pp 69- 73.

Ryu, Yong-Wook,, (2003). **The Asian Financial Crisis and ASEAN's Concept of Security**, Harvard University, pp 55- 66.

Zanoyan, Valian (1995), After the Oil Boom: the Holiday Ends in the Gulf, **Foreign Affairs**, Vol, 74, No. 6, pp 107- 115

C.V

Naif bin khalid Sultan Al-Haidhal	نايف بن خالد بن سلطان الهيضل

Personal Data : | **المعلومات الشخصية :**

Nationality : Saudi *Date of Birth : 1976/6/28* *Place of Birth: Saudi Arabia – Alfaidhah* Sex : Male Marital Status : Married	الجنسية : سعودي تاريخ الميلاد : 1396/7/1 مكان الميلاد : السعودية - الفيضة الجنس : ذكر الحالة الاجتماعية : متزوج

التعليم :

– ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.2008–2009م التقدير: ممتاز عنوان الرسالة: التحولات في البيئة الدولية والاقليمية واثرها على الاستراتيجية الامنية للخليج 2003–2008
– بكالوريوس في العلوم السياسية – جامعة الملك سعود – السعودية 1996–1997م .
– ثانوية عامة القسم العلمي – المملكة العربية السعودية–1992–1993.

العنوان:

المملكة العربية السعودية – الدوادمي – الفيضة
E-Mail: Naif-bin-khalid@hotmail.com
جوال : 00966500007394